

حكمة العين

تأليف

العلامة الإمام

نجم الدين أبي الحسن علي بن عمر الكاتبي
الشافعي القزويني

تحقيق

محمد عبد الرحمن الشاغول

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الكاتبي ، نجم الدين بن عمر 000 — 1276
حكمة العين / تأليف نجم الدين أبي الحسن بن عمر الكاتبي الشافعي القزويني ؛ تحقيق محمد عبد الرحمن الشاغول . ـ ط 01 ـ . القاهرة : المكتبة الأزهرية للتراث ، 2006 .
ص ؛ 24 سم
تدمك : 2 135 315 977
1 ـ علم الكلام
2 ـ المنطق
أ ـ الشاغول ، محمد عبد الرحمن (محقق)
رقم الإيداع : 23067
تاريخ : 2006/11/29

240

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلق الله، وأشرف مـــن أرسله ربه إماماً وهادياً، وعلى آله وصحبه والتابعين بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا كتاب **"حكمة العين فى الإلهيات والطبيعيات"**، وهو متنٌ مختصر فـــى الحكمة والفلسفة **لمؤلفه** سيدى نجم الدين القزوينى الكاتبى، ذكر فيه أن جماعةً مـــن طلبته لما فرغوا من بحث الرسالة المسماة بـــ "**العين**" من مؤلفاته – ولعله يقصـــد: "**عين القواعد فى المنطق والحكمة**" – التمسوا منه أن يضيف إليهـــا رســـالةً فـــى الإلهى والطبيعى؛ فأجاب.

وقد شُرِحَ هذا الكتاب بشروحٍ منها:

١- شرح الشيخ شمس الدين محمد بن مبارك شاه الشهير بميرك البخارى، شرحه شرحا مفيداً ممزوجاً، وأورد فيه الحواشى التى كتبها العلامة قطـــب الـــدين محمود بن مسعود الشيرازى على هذا الكتاب بأجمعها.

وعلى هذا الشرح حاشية للعلامة السيد الشريف على بن محمد الجرجانى المتـــوفى سنة ست عشرة وثمانمائة، وحاشية المولى كمال الدين مسعود الشيرازى المتـــوفى سنة خمس وتسعمائة، وحاشية المحقق ميرزاجان حبيب الله المتـــوفى ســـنة أربـــع وتسعين وتسعمائة، وحاشية مولانا محمد الشكى.

٢- شرح العلامة جمال الدين حسن بن يوسف الحلّى، وهو شـــرح بـــــ "قـــال"، "أقول".

٣- شرح مولانا محمد بن موسى التالشى، وهو شرح ممزوج، ذكـر أنــه ألفــه للسلطان يعقوب بن الحسن الطويل.

وقد قمت بضبط نص المخطوط، واعتمدت فيما انطمس فيه مــن جمــلٍ أو عباراتٍ بمطبوعةٍ للكتاب، وقمت بوضع ما هو كالحواشى أو التعليقات عليه، وبيان بعض التعاريف والألفاظ التى احتوى عليها، ووضــعت ترجمــةً لمؤلفــه، وهــذه المقدمة، ولا أجدنى وفَّيت الكتاب حقه، وإنما نحن عالــةٌ علــى هــؤلاء العلمــاء الأجلاء.[١]

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على من لا نبى بعده وسلم وبارك وعلى آله وصحبه والتابعين، آمين آمين.

المحقق

محمد عبد الرحمن الشاغول

---

[١] يراجع:"كشف الظنون" لحاجى خليفة، الجزء الأول، صفحة (٦٨٥).

ترجمة المؤلف

نسبه ومولده:

هو العلامة نجم الدين أبو الحسن على بن محمد الشهير بـــدبيران الكـــاتبى القزوينى. وهو من تلاميذ النصير الطوسى. وقد ولد سنة ستمائة هجرية.

مؤلفاته:

له من الكتب:

١- "بحر الفوائد" شرح "عين العقائد" له.

٢- "جامع الدقائق فى كشف الحقائق".

٣- "حكمة العين" وهو هذا المؤلَّف.

٤- "شرح الرسالة الشمسية المختصرة فى المنطق".

٥- "عين القواعد فى المنطق والحكمة".

٦- "المفصَّل" شرح "المحصَّل" لفخر الدين الرازى فى علم الكلام.

٧- "المنصَّص" شرح "الملخَّص" لفخر الدين الرازى أيضـــاً، وهـــو فـــى المنطق والحكمة.

وفاته:

توفى – رضى الله عنه – سنة خمس وسبعين وستمائة هجرية – رحمه الله رحمةً واسعة.(١)

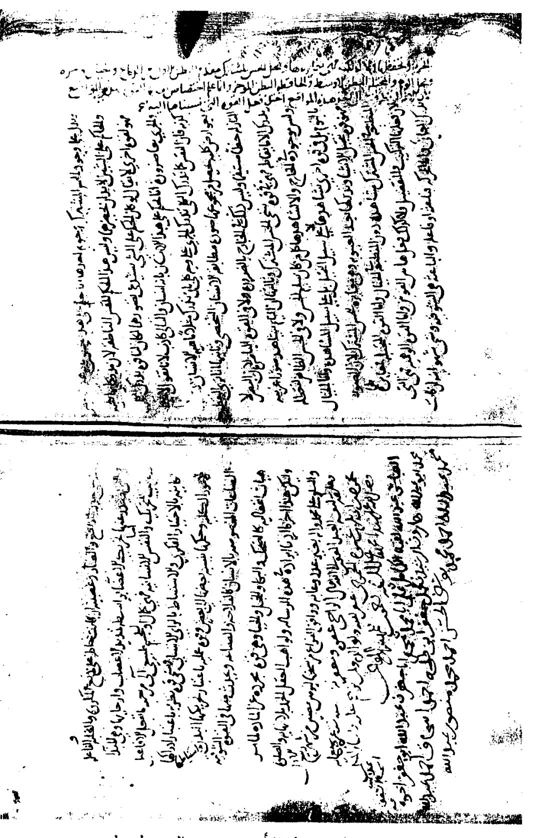
---

(١) يراجع فى الترجمة: "هدية العارفين" لإسماعيل باشـــا البغـــدادى – الجـــزء الأول صـــفحة (٧١٣).

وصف المخطوط

يقع مخطوط "**حكمة العين فى الإلهيات والطبيعيات**" لمؤلفه على بن عمـــر نجم الدين الكاتبى القزوينى بدار الكتب القوميـــة تحـــت رقـــم (٦٧٣) – (حكمـــة وفلسفة)، وعدد أوراق المخطوط واحد وستون ورقةً، ويقع فى الورقة حوالى ثلاثة عشر سطراً، وخطه عادىٌّ، وناسخه هو محمود بن أبى بكر بن محمود الحمـــوى، وتاريخ نسخه يعود إلى سنة (٧١٩) هجرية، يعنى بعد حوالى (٤٥) سنة من وفـــاة مؤلفه – رضى الله عنه.

صورة الصفحة الثانية من المخطوط



صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ أعنى، سبحانك **اللهم** يا واجب الوجود[١] ويا مفيض الخيـــر والجـــود، أفضْ علينا أنوار رحمتك ويسِّر **لنا الوصول** إلى كمال معرفتك، وخصِّــصْ نبيَّــك محمداً وآله بأفضل صلواتك **وأعظم تحياتك**، وهيئ لنا من الأمور ما هو لنا خيــر. فاعلموا إخوانى أن جماعةً من رفقائى – وفقكم الله وإيَّاهم للاطلاع علـــى حقـــائق الأمور – لمّا فرغوا من بحثى المسماة **"العين"** فى علم المنطق، التى ألفناهـــا فـــى سابق الزمان، **التمسوا** منى أن أضيف **إليها** رسالة فى العلمين الآخـــرين – أعنـــى **"الإلهى"** و **"الطبيعى"** – وكان خاطرى بل الخواطر كلها مشغولة مترددة غير فارغة ولا مائلة إلى تأليف كتاب وترتيب خطاب؛ بسبب اضطرابات ظهرت فى الزمـــان، إلا أنى لكثرة شفقتى عليهم أسعفتهم بملتمســـهم، وأظفـــرتهم بموجـــب مقتـــرحهم، وشرعت فى تحرير رسالة مشتملة على القواعد الكلية[٢] للعلمين المذكورين، مـــع إشارة إلى دقائق، وتنبيهات على حقائق خلت عنها الكتب المصنفة فى هـــذا الفـــن، مرتبة على قسمين: **الأول:** فى الإلهى. **والثانى:** فى الطبيعى.

---

(١) العقل يحكم على الأشياء إما بوجوب الوجود أو بإمكان الوجود وهو الجـــائز أو باســـتحالة الوجود. ولذا قالوا:

أقســـام حكـــم العقـــل لا محَالـــة • هى الوجـــوب ثـــم الاســـتحالة

ثـــم الجـــواز ثالـــث الأقســـام • فـــافهم منحـــت لـــذة الإفهـــام

فالله هو الواجب الوجود الذى لا ينفك عنه كل موجود، فمن وجوده استمد كل موجود وجـــوده، والجائز الوجود كالإنسان والحيوان والمخلوقات كلها فإنها فى حيز الإمكان، فابتداءً يجـــوز أن يوجدها الله أو لا يوجدها من العدم، والمستحيل الوجود كوجود إلهين مدبرين لهذا الكون.

(٢) القاعدة: هى قضية كليَّة منطبقة على جميع جزئياتها. "التعريفات" للجرجانى.

مستعيناً بواهب الصُور والحياة، متوكلاً على مفيض العدل والخيرات، إنـــه خيـــر موفق ومعين، وفيه مقالات:

المقالة الأولى:

[فى الأمور العامة][١]

وفيها مباحث: الأول:فى الوجود والعدم.

تصور وجودى بديهى[٢] والوجود جزء منه[٣]، وتصور الجزء المتصور بالبديهة بديهى، فالوجود بديهى وهو مشترك[٤] وإلا لزال اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصيات[٥]، ولبطل انحصار الشىء فى الموجود والمعدوم ضرورة أن الواقع فى مقابلة المعدوم وجودٌ خاصٌ حينئذ، ولما صح انقسامه إلى الواجب والممكن والتوالى باطلة.

أما الأول فلأنا إذا اعتقدنا أن الممكن الموجود له سبب ممكن الوجود

---

(١) ما بين المعكوفتين أثبته من نسخة مطبوعة للكتاب لانطماسها من المخطوط لدىَ.

(٢) يعنى هو تصور وجودى بديهى، يعنى تصور الوجود وتصور العدم السابق عليه.

(٣) أى:من هذا التصور.

(٤) والبديهى: هو الذى لا يتوقف حصوله على نظر(فكر) وكسب(أسباب) سواء احتاج إلى شىء آخر من حَدَس أو تجربة أو غير ذلك أو لم يحتج فيرادف الضرورى، وقد يراد به ما لا يحتـــاج بعد توجه العقل إلى شىء أصلا فيكون أخص من الضرورى كتصور الحرارة والبرودة (كإدراك أن النار محرقة بمجرد اللمس) وكالتصديق بأن النفى والإثبات لا يتمعان ولا يرتفعان (فلا يقال: هو موجود وهو غير موجود، فإما موجود وإما غير موجود). "التعريفات" للجرجانى مع زيـــادة بسط.

(٥) أى: مشترك بين الموجودات. أى: لو كان كل موجود مخصوصا بنوع معين من الوجود عن سائر الموجودات إذن لاشتركوا فى لفظ الوجود الذى لم يدخله تخصيص.

وجزمنا بوجود ذلك السبب(١)، ثم إذا اعتقدنا أن ذلك السبب واجب الوجود زال اعتقاد كونه ممكن الوجود ولا يزال اعتقاد وجوده. وأما الآخران فظاهران، والشرطية الأولى ممنوعة(٢) لاحتمال أن يكون وجود كل ماهية زائداً عليها حينئذ ويجوز قيام بعض أفراده بنفسه وهو الوجود الواجبى، فلا يجب زوال اعتقاده بزوال اعتقاد الخصوصية، وكذا الثانية لأن المقابل لعدم كل ماهية هو وجودها الخاص بها، وما ذكروه لبطلان التالى فضعيف لجواز أن يكون الاشتراك لفظياً(٣)، فلهذا لا يزول اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية. وعلم منه ضعف بطلان تالى الشرطية الثالثة، والأولى أن يقال: الوجود عبارة عن كون الشىء فى الأعيان(٤)، ولاشك أن الموجودات بأسرها مشتركة فى هذا المعنى، وهو ليس نفس الماهية(٥) الممكنة ولا داخلاً فيها(٦) وإلا لكان تعقل كل ماهية ممكنة هو عين تعقل وجوده أو مستلزماً لتعلقه؛ لأنا قد نعقل المثلث مع الشك فى وجوده، ولما كان ضمه إليها مانعاً من صدق ما هو صادق عليها، والتالى باطل لأن السواد يصدق عليه أنه قابل للوجود والعدم، والسواد مع الوجود لا يصدق عليه ذلك، ولأنه لو كان داخلا

---

(١) وإذا جزمنا به، صار واجب الوجود، مع أن الممكن الوجود لا يكون واجب الوجود.

(٢) أى: قوله: (إذا اعتقدنا أن الممكن الموجود له سبب ممكن).

(٣) فتكون الموجودات اشتركت فى اسم الوجود مع اختلاف معنى هذا الوجود، فيكون لكل منها وجود خاص، كما نقول: (عين)، وهى تطلق على عين الشمس، والبئر، والذهب، والمبصرة من الآدمى.

(٤) الوجودات أربعة: وجود فى الأعيان، ووجود فى الأذهان، ووجود فـــى الجنـــان (القلـــب)، ووجود بالبنان (بالقلم).

(٥) الماهية: هى التى تكون فى أفرادها على السَّوية، فإن الماهية النوعية تقتضى فى فرد مـــا تقتضيه فى فرد آخر كالإنسان فإنه يقتضى فى زيد ما يقتضى فـــى عمـــرو، بخـــلاف الماهيـــة الجنسية، فهى التى لا تكون فى أفرادها على السَّوية، فإن الحيوان يقتضى فى الإنسان مقارنـــة الناطق، ولا يقتضيه فى غير ذلك. "التعريفات" للجرجانى.

(٦) لأنه إذا دخل فى الماهية كان جزءاً من الموجود به يتحقق.

فيها لكان أعم الذاتيات[١] المشتركة فكان جنساً، فامتياز الأنواع[٢] الداخلة فيه بعضها عن البعض بفصول[٣] موجودة متميزة عن الأنواع بفصول أُخَر موجودة، وهكذا إلى غير النهاية، ولكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم[٤] فيكون الواجب مركباً، وإنه محال، وهو نفس[٥] حقيقة واجب الوجود، وإلا لكان داخلاً فيها أو خارجاً عنها. والأول يستدعى التركيب، والثانى كونه ممكناً لافتقاره إلى الماهية، وكل ممكن لابد له من علة فعلته إن كانت تلك الماهية لزم تقدمها عليه بالوجود لوجوب تقدم العلة على المعلول بالوجود[٦]، فتكون الماهية موجودة مرتين، وإن كانت غيرها لزم افتقار واجب الوجود فى وجوده إلى سبب منفصل، وما كان كذلك لا يكون واجباً لذاته[٧] ولئن مُنع وجود تقدمها[٨] عليه بالوجود لجواز أن يكون

---

(١) الذاتى: الذاتى لكل شىء هو ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه، وقيل: ذات الشىء نفسه وعينه. "التعريفات" للجرجانى.

(٢) الأنواع: النوع: اسم دالٌ على أشياء كثيرة مختلفة بالأشخاص. "التعريفات" للجرجانى.

(٣) الفصل: كلىٌّ يحمل على الشىء فى جواب أى شىء هو فى جوهره؟ كالناطق والحساس. "التعريفات" للجرجانى.

(٤) الفصلُ المقوِّمُ: عبارة عن جزء داخل فى الماهية، كالناطق مثلاً فإنه داخل فى ماهية الإنسان، ومقوِّم لها؛ إذ لا وجود للإنسان فى الخارج والذهن بدونه (أى: يكون ناطقاً بالفعل أو أنه قابل للنطق من حيث إنه إنسان يقبل هذا ابتداءً). "التعريفات" للجرجانى مع زيادة شرح.

(٥) أى: الموجود هو نفس واجب الوجود.

(٦) فالعلة إما تكون سابقة على المعلول كتقدم وجود الأب على الابن، وإما تكون مقارنة كتحرك الخاتم مع الأصبع فى يد الإنسان حال تحريكه يده.

(٧) والحاصل أن واجب الوجود يكون واجب الوجود لذاته لا لغيره وإلا لكان معلولاً وهو محال.

(٨) أى: الأسباب.

الماهية من حيث هى هى علة من غير اعتبار وجودها أو عدمها كما فى القابل[١] فنقول: العلم بما ذكرنا من المقدمة ضرورى؛ لأن المفيد للوجود لابد أن يكون له وجود بخلاف القابل فإنه مستفيد للوجود، والمستفيد للوجود يمتنع أن يكون موجداً[٢] لا يقال: الوجود من حيث هو وجود يقتضى اللاتجرد؛ وإلا لكان مقتضياً للتجرد، أو غير مقتضٍ لشىء منهما، والأول يقتضى أن يكون وجود الممكنات مجرداً، والثانى افتقار واجب الوجود فى تجرده إلى سبب منفصل[٣]، ولأن وجوده معقول وحقيقته غير معقولة، فوجوده غير حقيقته، ولأن وجوده لو كان عين حقيقته لما كان واجباً؛ لأن الوجوب أمر إضافى لا يمكن تعقله إلا بين أمرين؛ لأنا نجيب عن **الأول**: بأن التجرد عدمى فلا يفتقر إلى سببه[٤]، وعن **الثانى**: لا نسلم أن وجوده معقول، بل المعقول الوجود من حيث هو وجود، وعن **الثالث**: لا نسلم عروض الوجوب، بل الوجوب عين ماهيته، ويجب أن نعلم أن إطلاق لفظ الوجود على حقيقة واجب الوجود وعلى سائر الموجودات الممكنة بالتشكيك[٥]، فإن بذلك ينحل كثير من الشُبه.

---

(١)الشىء إما يكون حاصلاً بالفعل أو قابلاً للحصول بالقوة، كالسكين يكون قاطعاً عندما نحز به اللحم، وعند عدم استعماله يكون قاطعاً بالقوة.

(٢) فى الأصل (موجوداً) والظاهر صحة ما أثبته.

(٣) وهذا باطل فواجب الوجود لا يحتاج إلى سبب.

(٤) لأن السبب فيه إثبات للسببية وهى وجودية وليست عدمية.

(٥) التشكيك: أن يكون حصول معنى الشىء فى بعض الأفراد أشد من بعضها، كـــالوجود فـــى المثال السابق فإنه فى الواجب الوجود أشد من الممكن الوجـــود، والتشـــكيك بالأولويـــة: هـــو اختلاف الأفراد فى الأولوية وعدمها، كالوجود فإنه فى الواجب الوجود أتم وأثبت وأقوى منـــه فى الممكن، والتشكيك بالتقدم والتأخر: وهو أن يكون حصول معناه فى بعضها متقـــدماً علـــى حصوله فى البعض، كالوجود فإنه فى الواجب حاصل قبل حصوله فـــى الممكـــن. "التعريفـــات" للجرجانى.

واعلم أنا نتصور أموراً لا وجود لها فى الخارج ونحكم عليها بالأحكام الثبوتية، والمحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب أن يكون موجوداً؛ لأن ثبوت الصفة للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء، وإذ ليست فى الأعيان فهى فى الأذهان، فثبت القول بالوجود الذهنى وأن الحقائق الكلية لا وجود لها إلا فى الأذهان؛ إذ كل موجود فى الأعيان فهو مشخَّصٌ لا يقال: لو حصلت الحرارة والبرودة الكليتان فى الذهن لزم اجتماع الضدين ولكان الذهن حاراً وبارداً معاً؛ لأنا نقول: لا نسلم تحقق التضاد بين الأمور الكلية ولا نسلم اقتضاء الصور الذهنية الحرارة والبرودة وقبول الذهن لهما، ولقائل أن يقول: لا نسلم أنا نتصور أموراً لا وجود لها فى الخارج، بل كل ما نتصوره فله صورة موجودة قائمة بنفسها أو فى شيء من الموجودات الغائبة عنا، كيف وهذا هو الذى ذهب إليه الحكماء فإنهم اتفقوا على أن جميع الأمور مرتسمة فى العقل الفعَّال، والموجود فى الذهن موجود فى الخارج؛ لأن الذهن من الموجودات الخارجية، إلا أن الماهيات تارةً توجد قائمةً بنفسها وتارةً توجد فى النفس، والأول يسمى بالوجود العينى، والثانى بالوجود الذهنى وإن كان كل منهما وجوداً عينيًّا، والموجود خير والمعدوم شر، هذه مقدمة مشهورة، وما صححوها بحُجَّة بل قنعوا فيها بالمثال[1] وقالوا: القتل شر ليس من حيث إن القاتل كان قادراً عليه ولا من حيث إن الآلة كانت قطَّاعة، ولا من حيث إن عضو المقتول كان قابلاً للقطع، بل من حيث إنه أزال الحياة عن ذلك الشخص، وهو قيد عدمى وباقى القيود الوجودية خيرات، والمعدوم ليس بشيء، أى لا تكون الماهيات متقررةً فى الخارج عاريةً عن صفة الوجود، وإلا لكان لها كون فى الخارج، فما لا كون له فى الخارج له كون فى الخارج وإنه محال.

---

(١) وعلماؤنا يقولون: الرجال لا تقف عند المثال.

واحتج الإمام عليه بأن المعدوم إما مساوٍ للنفى أو أخــص منـــه أو أعــم، والثالث باطل[١] لأنه حينئذ يجب ألا يكون نفياً محضاً وإلا لم يبق بــين الخـــاص والعام فرق، فهو إذاً ثابت، وهو صادق على المنفى، فكل منفى ثابت وإنه محـــال فتعين أحد[٢] الأمرين الأولين، وأيّاً ما كان ينتظم قياس هكذا: كل معدوم منفى، ولا شيء من المنفى بثابت؛ فلا شيء من المعدوم بثابت وهو المطلوب، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم الحصر إن عُنىَ بالمعدوم المعدوم الممكن[٣]، بل بينهما مباينة، وإن عنى به المعدوم المطلق فلم لا يجوز أن يكون أعم ويكون نفياً محضاً. قوله: لو كان نفيـــا محضاً لم يبق فرق بين الخاص والعام، قلنا: لا نسلم، بل يمتاز الخاص عنه بأنـــه يمتنع وجوده فى الخارج دون العام لجواز حصوله فى المعدوم الممكـــن الوجـــود، سلمناه لكن الصادق حينئذ قولنا: بعض المعدوم ثابت وهو لا يصلح أن يكون كبرى فى الشكل الأول، احتجوا بأن المعدوم معلوم وكل معلوم ثابت، فالمعدوم ثابـــت[٤] والكبرى ظاهرة الفساد، والمعدوم لا يعاد مع جميع عوارضه فى وقت آخـــر وإلا لأعيد مع اختصاصه بالوقت الذى كان موجوداً فيه لكونه من عوارضـــه[٥] فيلـــزم إعادة الوقت فى وقت آخر فللزمان زمان آخر وإنه محال. وحكـــى الإمـــام عـــن القائلين بهذا القول بنفى العود وجوهاً **أحدها:** أنه لو صح إعادته لصـــح اتصـــافه بإمكان العود وهو محال؛ لأن الإمكان صفة وجودية فاستحال اتصاف العـــدم بـــه، **الثانى:** لو أمكن عوده لأمكن عود الوقت الذى وجد فيه ابتداءً فيمكن أن يعاد مـــع

---

(١) أى: كونه أعم من النفى.

(٢) فى المخطوطة (إحدى)، والصحيح (أحد) كالمثبت.

(٣) أى: الممكن الإيجاد فيما يستقبل من الزمان، فإنه يكون قابلاً للإيجاد.

(٤) لكن ثبوت الأذهان ليس كثبوت الأعيان، فشتان بينهما شتان.

(٥) العوارض: جمع عَرَض، وهو قارّ الذات: وهو الذى تجتمع أجزاؤه فى الوجـــود كالبيـــاض والسواد، أو غير قار الذات: وهو الذى لا تجتمع أجزاؤه فـــى الوجـــود كالحركـــة والســـكون. "التعريفات" للجرجانى.

ذلك الوقت فيكون مبتدأ من حيث إنه يعاد، **الثالــث:** لو أمكن عوده لأمكن عوده مع مثله، وإنه يحال لاستلزام عدم الامتياز للاثنين، وفيها نظر؛ لأنا لا نسلم أن للإمكان صفةً وجوديةً، وأنه لو أمكن عوده لأمكن عود الوقت الذى وجد فيه ابتداءً، وإنمــا يلزم ذلك أن لو أمكن إعادة كل معدوم، ولا نسلم أنه لو أمكن عود كل م[illegible] لأمكن عودهما معاً، سلمناه لكن لماذا يلزم أن يكون مبتدأً من حيث إنه معاد؟ وإنما يلــزم ذلك أن لو لم يكن ذلك الوقت معاداً، وأما الثالث فلا نسلم صدق الشرطية المذكورة، وإنما يصدق أن لو أمكن وجود مثله وهو ممنوع، واحتجوا على إمكان العود بأنــه لو امتنع فذلك الامتناع إن كان لما هو هو، وجب أن لا يوجد أصلاً، وإن كان لغيره كان هو بحسب ذاته ممكن العود. وجوابه أن المفروض امتناع وجوده الثـــانى، ولا يلزم من كون هذا الامتناع لما هو هو أن لا يوجد أصلاً، بل اللازم منه أن لا يوجد بالوجود الثانى إلا بالوجود المطلق. قال الإمام: وربما جنح المنكرون إلى دعــوى الضرورة.

حصول الامتياز والتعدد فى المعدوم

والمعدوم فيه تعدد وامتياز؛ لأن عدم العلة والشرط يوجب عــدم المعلــول والمشروط ولا ينعكس[١]، وعدم غيرهما لا يوجب ذلك، وعدم الضد عــن المحــل يصحح حصول الضد الآخر فيه، وعدم غيره لا يصحح ذلك.

(١) ومع تعدد المعدوم وجب تعدد صوره وامتيازها عن بعضها البعض.

العدم المطلق والعدم الإضافى

قال الشيخ: العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه، بل المضاف إلى المَلَكَات[١] وفيه نظر؛ لأن هذا القول إخبار عن العدم المطلق؛ ولأن الشيء ما لم يعلم لم تعلم إضافته إلى غيره، فالعدم المضاف لا يمكن أن يعلم إلا بعد العلم بالعدم المطلق، بل الصحيح أن لكل واحد من العدم المطلق الذى هو اللاكون المطلق، والعدم الخارجى الذى هو اللاكون فى الخارج[٢]، والعدم الذهنى الذى هو اللاكون فى الذهن، صورة فى الذهن، فعرض لمفهوم اللاكون فى الذهن أن له كوناً فى الذهن لا أنـــه نفـــس الكون فى الذهن لامتناع أن يكون أحد النقيضين عين الآخر، ولا واسطة بين كون الشيء موجوداً وبين كونه معدوماً، وبعضهم أثبت بينهما واسطة وسماها بالحال[٣]، وفساده ظاهر؛ لأن العلم بما ذكرنا فى المقدمة ضرورى.

---

(١) عدم الملَكة: مثل التقابل بين العمى والبصر، فالعمى هو عــدم الإبصـــار، والبصـــر هـــو الإبصار، فهما متقابلان تقابل العدم والملَكة، لأن الإبصار ملكة، أى: صفة راسخة فـــى الـــنفس وكيفية نفسانية فيها.

(٢) فهذا عدم باعتبار ما فى الخارج، ووجود باعتبار ما فى الـــذهن، فهوعـــدم إضـــافى، أى: بالنسبة وبالإضافة إلى شيء معين وهو الخارج.

(٣) ورد علماؤنا فقالوا: الحال محال.

البحث الثانـــــــى

فى الماهية

إن لكل شىء حقيقة هو بها هو، وهى مغايرة لجميع ما عداها، لازمـــةً كانـــت أو مفارقة، فالفرسية[١] من حيث هى فرسية لا واحدة ولا لا واحدة على أن يكونـــا أو إحداهما داخلة فى مفهومها بل الواحدية صفة مضمومة إليها، فتكون، الفرسية معها واحدة، وكذلك اللاواحدية إذا انضمت إليها كانت معها لا واحدة، فالفرسية من حيث هى فرسية ليست إلا الفرسية، والماهية لا بشرط شىء موجودة فى الخارج؛ لأنهـــا جزء من مشخصاتها الموجودة فى الخارج، وبشرط لا شىء لا وجـــود لهـــا فـــى الخارج؛ لأن الموجود فى الخارج يلحقه التعيُّن فلا يكون مجرداً.

---

(١) هكذا بالأصل المخطوط.

لا تأثير فى الماهية للفاعل

والفاعل لا تأثير له فى الماهية لأن الإنسانية لو كانت بجعل جاعل[1] للزم من الشك فى وجوده الشك فى كون الإنسانية إنسانية، بل تأثيره فى وجودها فقــط، وذهــب بعضهم إلى أن البسيط غير مجعول محتجاً بأنه لو كان كذلك لكــان ممكنــاً؛ لأن المحوج إلى السبب هو الإمكان، وهو إن قام به قبل الوجود لكان كيفية نسبة الوجود إلى الماهية متقدمة عليها، وإن قام به بعد الوجود كان إمكان الشىء متــأخراً عــن وجوده، وجوابه: منع الحصر لجواز أن يكون صفة عدمية فلا يحتاج إلى محل يقوم به، واحتج من زعم أنه مجعول بأن المركب مركب من البسائط، فلو لم يكن البسيط مجعولاً لم يكن المركب مجعولاً، ضرورة وجوب تحقــق المركــب عنــد تحقــق البسائط، وذلك نفى للمجعولية بالكلية، وفيه نظر لجواز أن يكون المركب مجعــولاً حينئذ بأن يكون حصول وجوده لماهيته مجعولاً، وانضمام البسائط بعضــها إلــى بعض مجعولاً، والحقيقة التى تلتئم من أمور فإن تحققها بعد تحقق تلــك الأمــور، وارتفاعها بعد ارتفاع واحد منها عيناً[2] وذهناً.

---

(١) الجعل: وضع شىء بإزاء شىء آخر.

(٢) أى: فى الخارج.

استغناء الجزء عن سبب جديد

والجزء لتقدمه يقتضى الاستغناء عن سبب جديد، وهذا الاستغناء إن اعتبر في الوجود العينى يقال له: الغنى عن السبب، وإن اعتبر فى الوجود الذهنى يقـــال له: البيِّن الثبوت، والاستغناء عن السبب أعم من الجزء لتقدمه؛ لأن الثـــانى هـــو الحصول على نعت المتقدم والأول مطلق الحصول، ومطلق الحصول أعـــم مـــن الحصول المقيد؛ فإن معلول الماهية حاصل معها وغير متقدم عليها، وعلم منه أنه لا يلزم من كون الوصف غنياً عن السبب الجديد وكونه بَيِّن الثبوت كونه جـــزءاً، والماهية المركبة لابد لبعض أجزائها من[١] افتقار إلى الباقى وإلا لامتنع التركيب؛ فإن الحجر الموضوع بجنب الإنسان لا يحصل منها حقيقة متحدة، ولا ينتقض ذلك بتكون العشرة من الآحاد والمعجون من الأدوية، والعسكر مـــن الأشـــخاص؛ لأن الهيئة الاجتماعية التى هى الجزء الصُورى[٢] من كل واحد منها مفتقرة إلى الباقى، ولا يمكن أن يحتاج كل منها إلى الآخر وإلا لاحتاج إلى نفسه، وأجزاء الماهية قـــد تكون بحيث يتميز وجود بعضها عن البعض فى الخارج كالنفس والبدن اللذين هما جزءا الإنسان، وقد تكون بحيث لا يتميز ذلك إلا فى الذهن كالسواد فـــإن وجـــود جنسه لا يتميز عن وجود فصله فى الخارج، وإلا فإن لم يكن شىء منهما محسوساً بانفراده، فعند الاجتماع إن لم تحدث[٣] هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوساً، وإن حدثت فتلك الهيئة معلولة لاجتماعهما فتكون خارجة عنهما عارضة لهما فلا يكون التركيب فى السواد، بل فى قابله وفاعله لأنَّا لا نعنـــى بالســـواد إلا تلـــك الهيئـــة المحسوسة، وإن كان أحدهما فقط محسوساً كان الإحساس بالسواد إحساساً باللَّونيـــة

---

(١) لفظة (من) زيادة على ما فى الأصل.

(٢) قوله: (الصورى) لأن الآحاد التى تتكون منها العشرة ليست جزءًا منها حسًا ولكن معنـــىً، وافتقارها للآحاد معنوى لا حسِّى.

(٣) فى المخطوط بالياء المثناة، والأفضل بالتاء الفوقية كالمثبت.

المطلقة أو بقابضية البصر، وإن كان كل منهما محسوساً كان إحساسنا بالسواد إحساساً بمحسوس، فثبت أن جنس السواد لا يتميز وجوده عن فصله[١] إلا في الذهن فقط، وذلك يستدعي الامتياز في الخارج بين ماهيتها، وإلا لكان حكم الذهن بالتركيب فيما لا تركيب فيه خطأً، فإذاً هما متمايزان في الذهن والخارج بحسب الماهية، أما بحسب الوجود فالامتياز ليس إلا في الذهن فقط، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن التركيب في قابل السواد وفاعله لا فيه إن لم يكن شيء منهما محسوساً بانفراده وعند الاجتماع يحصل هيئة محسوسة، وإنما يلزم ذلك أن لو لم تكن تلك الهيئة هي المجموع الحاصل منهما وهو ممنوع، وجزء الماهية إن أخذ بشرط أن لا يكون معه زيادة مشخَّصة كان جزءاً ومادةً إن كان جنساً، وصورة إن كان فصلاً، وإن أخذ من غير الالتفات إلى أن يكون معه زيادة أو لا يكون كان مجهولاً، لا يقال: لو جاز حَملَ الجزء على الكل، فإذا قلنا: الإنسان حيوان، فإن كان المراد أنهما متحدان في المفهوم كان كاذباً، وإن كان المراد أن الإنسان موصوف بالحيوانية كان كاذباً أيضاً؛ لأن الجزء متقدم ولا شيء من الصفة بمتقدم، وإن كان المراد أمراً ثالثاً فبيِّنوه لأنا نقول: المراد أنهما متحدان في الوجود لأن الحيوان المطلق لا يدخل في الوجود إلا بعد تقيده بقيد، فإنه ما لم يصر ناطقاً أو صهَّالاً[٢] أو غيرهما من الفصول لا يمكن دخوله في الوجود، فإذاً الوجود لا يعرض إلا للحيوان المركب، فالحيوان الناطق وإن كان مركباً بحسب الماهية لكن وجوده بعينه هو وجود الحيوان، اعترض الإمام عليه بأن الجزء من حيث إنه جزء له وجود مغاير لوجود المركب لتقدمه عليه، فلو حصل له مع المركب وجود آخر كان له وجودان وإنه محال، وهو سؤال مُشْكِل، والجواب عنه صعبٌ.

---

(١) في هذا الموضع زيادة في المخطوط (عن وجود فصله) وهو سهو من الناسخ.

(٢) كما في الفرس، فإنه حيوان بقيد الصهيل.

التداخل والتباين فى أجزاء الماهية

وأجزاء الماهية إن كان بعضها أعم من البعض تسمى متداخلة وإلا فمتباينة، والمتداخلة إن كان بعضها أعم من الآخر مطلقاً فإن كان العام متقوماً بالخاص وموصوفاً به فهو كالحيوان فإنه متقوم بالناطق لكونه جنساً ومتصفاً به وإن لم يكن موصوفاً به فهو كالوجود المقول على المقولات العشرة[١]، وإن كان الخاص متقوماً بالعام فهو كالنوع الأخير المقوِّم لخواصه التى لا توجد إلا فيه وإن كان كل منهما أعم من الآخر من وجه فهو كالحيوان الأبيض.

وأما المتباينة فهى كتركيب الماهية من الشيء إما بعلِّيَّة الفاعلية كالعطاء فإنه اسم لفائدة مقرونة بالفاعل أو بالصورية كأفطس إذا جعلناه اسماً للأنف الذى فيه تقعير، أو بالقابلية إذا جعلناه اسماً للتقعير الذى فى الأنف[٢]، أو بالغائية كالخاتم فإنه لحلقة يتزين بها، وإما بمعلولاته كالرازق والخالق[٣]، أو بما لا يكون علة ولا معلولا، فهى إما أن تكون حقيقية أو إضافية أو ممتزجة، **والأول:** إما أن تكون كلها متشابهة كالعدد المركب من الآحاد، أو مختلفة إما معقولة كتركب الجسم من

---

(١) وهى التى رمز إليها بعض العلماء بقوله:

زيد الطويل الأزرق ابن مالك * بالأمس كان فى داره متكى

بيده غصنٌ لواه فالتوى * فهذه عشر مقولات سوَى

فيرمز بزيد إلى الشخص، وبالأزرق إلى اللون، وبابن إلى النسبة، وبالأمس إلى الزمان، وبالدار إلى المكان، وبالاتكاء إلى الهيئة، وباليد إلى الملك، وبلواه إلى الفعل، وبالتوى إلى الانفعال.

(٢) أى: لقبول هذا الموضع لذلك التقعير.

(٣) أى: باعتبار من يرزقهم ومن يخلقهم، فتلك معلولات له.

الهيولى[١] والصورة، أو محسوسة كتركب الخلْقة من اللون والشكل، **والثانى:** كالأقرب والأبعد، **والثالث:** كالسرير الذى يعتبر فى تحقق ماهيته نوع من النسبة[٢].

والماهية إن كانت نوعاً محصلاً فهى الحقيقة، وجزؤها يجب أن يكون موجوداً لأن جزء الموجود موجود[٣]، وإن حصلت باعتبار عقلى فهى الاعتبارية كالحيوان والأبيض، ولا يجب أن يكون جزؤها موجوداً لجواز تركبها من المعدوم والموجود كالجاهل والأعمى[٤]، والماهيتان المتفقتان فى بعض الأجزاء إذا اختلفتا فى الباقى كان ما به الاشتراك غير ما به الاختلاف، والأول هو الجنس، والثانى هو الفصل، قال الشيخ: إن الفصل علة لوجود الجنس، وإلا فالجنس إن كان علة له فأينما وجد الجنس وجد الفصل[٥]، وإن لم يكن علة استغنى كلٌ منهما عن الآخر فيمتنع التركيب، وجوابه منع الشرطية الأولى إن أراد بالعلة المحتاج إليه، والثانية إن أراد بها العلة التامة لجواز أن لا يكون شىء منهما علة تامة للآخر ويحتاج أحدهما إلى الآخر فيصح التركيب، قال الإمام فى إبطال قول الشيخ: إن الأبيض فصل للحيوان الأبيض وليس علة لوجوده، والقوى البنائية فصل للجسم البنائى مع أن الجسم يبقى بعد زوالها، وجوابه أن كلام الشيخ فى الماهيات الحقيقية وما ذكرتموه اعتبارى، وبقاء الجسم البنائى بعد زوال القوى عنه ممنوع، والمشتركان

---

(١) **الهيولى: لفظ يونانى بمعنى الأصل والمادة، وفى الاصطلاح: هى جوهر فى الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال محلٌ للصورتين الجسمية والعَرَضية. "التعريفات" للجرجانى.**

(٢) أى: بينه وبين من استولى عليه أو علاه.

(٣) ولأن الجزء يتحقق بوجود الكل.

(٤) **فالجاهل: إنسان موجود وصفة عدمية هى عدم العلم، والأعمى: إنسان موجود وصفة عدمية هى عدم القدرة على الإبصار.**

(٥) وليس الأمر كذلك.

فى بعض الذاتيات[١] إذا اختلفا فى اللوازم دلَّ ذلك على التركيب لامتنـــاع إســـناد اللازم الخاص إلى الأمر المشترك، وأما اشتراك المختلفات فى السُّلوب أو اختلاف المشتركات فيها فلا يوجب التركيب، **أما الأول**: فلأن كل بسيطين يشـــتركان فـــى سلب ما عداهما عنهما، وأما **الثانى**: فلمشاركة البسيط المركب الذى أحد أجزائه هو واختلاف إياه فى بعض السلوب مع أنه لا تركيب فيه، ولا يجوز أن يكون التعـــين عدمياً إذ العدم لا هُوِيَّة له فى الأعيان فلا يتعين به غيره، ولأنه جزء من المعـــين الموجود فيكون موجوداً، وفيها نظر، **أما الأول** فلأنه مصادرة عن المطلوب، وأما الثانى فلا نسلم أنه جزء من المعين إن أريد بالمعين معروض التعين، وإن أريد به المركب منهما لا نسلم أنه موجود، وهو إن كان بالماهيـــة أو بالفاعـــل أو بقابـــل انحصر نوعه فى شخصه، وإن كان بقوابل مختلفة أو استعدادات مختلفة لقابل واحد كان لها تعينات مختلفة.

قيل: إن الطبيعة إن كانت محتاجة لذاتها إلى المحل كان وجودها فى المحل أبداً وإلا لكانت غنية لذاتها، والغنى عن الشىء لذاته لا يعرض له الحاجة لعارض، وفيه نظر؛ لأنه لا يلزم من عدم حاجتها إلى المحل لذاتها استغناؤها عنه لـــذاتها لا يقال: لو كان التعين ثبوتياً لكان له ماهية كلية فيحتاج إلـــى تعـــين آخـــر ولـــزم التسلسل[٢] ولكان انضيافه إلى الماهية موقوفاً على امتيازها عن غيرها بتعين آخر، ولكان تعين الشخص الذى له ما يشاركه فى نوعه إن كـــان بالماهيـــة أو بالفاعـــل انحصر نوعها فى الشخص، وإن كان بالقابل فتعين القابل إن كان بقابل آخر لـــزم التسلسل، وإن كان بالمقبول لزم الدَّوْر[٣] لأنا نقول: أما **الأول** فـــلا نســـلم امتنـــاع

---

(١) الذاتى لكل شىء: هو ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه، وقيـــل: ذات الشـــىء نفســـه وعينه، وهو لا يخلو عن العرض. "التعريفات" للجرجانى.

(٢) والتسلسل باطل.

(٣) الدَّور: هو توقف الشىء على ما يتوقف عليه، ويسمى الدور المصرح، كمـــا يتوقـــف (أ) على (ب)، وبالعكس، أو بمراتب ويسمى الدور المضمر كما يتوقف (أ) على (ب) و(ب) علـــى

التسلسل اللازم فإنه من جانب المعلول ولا برهان على امتناعه، وأما **الثـانى** فـلا نسلم صدق الشرطية لجواز امتياز الماهية عن غيرها بنفسها، وأما **الثالث** فلا نسلم الحصر لجواز أن يتعين بسبب الفاعل بشرط استعدادٍ يعرض للقابل بسبب حـادثٍ يقتضى ذلك ويكون قبل كل حادثٍ حادثٌ لا إلى نهاية. سلمناه لكن لا نسلم لـزوم الدور فإنه يجوز أن يكون ماهية كل قابلىٍّ، والمقبول علة لتعين الآخر. وتقييد الكلى بالكلى لا يوجب الشخصية، فإنا إذا قلنا لزيد إنه الإنسان العالم الورع، أو إنه الذى تكلم كذا فى يوم كذا فى وقت كذا ففى كل منها شركة.

(ج)، و(ج) على (أ). والفرق بين الدور وبين تعريف الشىء بنفسه هو أن فـى الـدور يلـزم تقدمه عليها بمرتبتين إن كان صريحاً، وفى تعريف الشىء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة."التعريفات" للجرجانى.

قلت: قال الشاعر:

مســـألة الـــدور غـــدت * بينـــى وبـــين مـــن أحـــب

لـــولا مشـــيبى مـــا جفـــت * لـــولا جفاهـــا لـــم أشـــب

البحث الثالث

في الوحدة والكثــــرة

الوحدة مغايرة للوجود؛ لأن الكثير من حيث إنه كثير موجود، ولا شيء من الكثير من حيث إنه كثير بواحد، فليس كل موجود بواحد، وللشـــخص أيضـــاً؛ لأن البسيط إذا جُزِّئَ زالت وحدته وما زالت هويته وإلا لكان التفريق إعداماً[١]، وفيـــه نظر. وهي وجودية وإلا لكانت عبارة عن سلب الكثرة، والكثرة إن كانت عدمية[٢] كانت الوحدة وجودية، والمقدر خلافه، وإن كانت وجودية لـــزم تقومهـــا بـــالأمور العدمية، وزائدة على الماهية، وإلا لكانت إما نفسها أو داخلة فيها، وهما باطلان[٣] لما مر في الوجود، ولأن الوحدة تقابل الكثرة والسواد لا يقابلها، لا يقال: لو كانت وجودية لكان لها وحدة أخرى ولزم التسلسل، ولأنها لو كانت زائدة فوحدة الماهيـــة المركبة إن قامت بكل جزء منها لزم قيامها بالمحالّ الكثيرة، وإن قام بكـــل جـــزء شيء منها لزم انقسامها، وإن قامت بجزء واحد كانت صفة الماهية قائمة بغيرهـــا لأنا نقول: أما **الأول:** فامتناع التسلسل ممنوع، وأما **الثاني:** فلا نسلم الحصر لجواز قيامها بالماهية من حيث هي هي، وهي عرض، وإلا لامتنـــع قيامهـــا بـــالعرض لامتناع قيام الجوهر بالعرض، والكثير إذا كان له وحدة من وجه فجهة كثرته غير جهة وحدته، فجهة الوحدة إما مقومة أو عارضة، فإن كانت مقومة، فـــإن كانـــت مقولة في جواب ما هو؟ فهو الواحد بالجنس إن كان علـــى مختلفـــات الحقـــائق، وبالنوع إن كان على متفقاتها، وإن كانت مقولة في جواب أي شـــيء هـــو؟ فهـــو الواحد بالفصل، وإن كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع، كالكاتب والضـــاحك،

---

(١) وليس كذلك، فإن المفرَّق يكون موجوداً أيضاً.

(٢) باعتبار عدم تعيينها في الخارج، فإن الكثير عدم في الخارج، وجود في الأذهان.

(٣) في المخطوط (بُطْلان) والمثبت أولى.

وبالمحمول كالقطن والثلج، وإن لم تكن مقومة ولا عارضة فهو كما يقـال: نسـبة النفس إلى البدن نسبة المَلِك إلى المدينة فإن جهة الاتحاد وهو التدبير ليست مقومة ولا عارضة للنسبتين، بل للنفس والملك، وأما الواحد بالشخص فإن لم يكن قـابلاً للقسمة وليس له مفهوم وراء كون الشيء بحيث لا ينقسم إلى أمورٍ تشاركه[١] فـي تمام ذاته فهو الوحدة، وإن كان له مفهوم وراء ذلك فهو النقطة إنْ له وضـع وإلا فهو المفارق، وإن قبل القسمة فإن كانت أجزاؤه متشابهة فهو الواحـد بالاتصـال سواء كان قبول القسمة لذاته كالمقدار أو لغيره كالجسم البسيط وإلا فهـو الواحـد بالاجتماع، وكل منهما انحصر له جميع ما يمكن فهو الواحد بالتمـام، وهـو إمـا وضعى كالدرهم الواحد أو صناعى كالبيت الواحد أو طبيعى كالإنسان الواحد، وإن لم يحصل له جميع ما يمكن فهو الكثير، والاثنان لا يتحدان لأنهما بعد الاتحـاد إن بقيا موجودين فهما اثنان، وإن عُدِمَا أو أحدهما فلا اتحاد؛ لأن المعـدوم لا يتحـد بالمعدوم ولا بالموجود، أما إنْ أعداداً[٢] فظاهر وليست ماهياتها نفس كونها أعداداً؛ لأنها قد تكون جماداً أو نباتاً أو غيرهما فكونها أعداداً زائد عليها، ولـيس العـدد عبارة عن عدم الوحدة لتركبه من الوحدات التى هى أمور وجودية، وإن الوحـدة عرض والعدد متقوم بها فيكون عرضاً، ولكل مرتبة من مراتب العدد اعتبـاران: عام، وهو كونه كثرة، وخاص وهو خصوصية تلك الكثرة، وهى صورته النوعية، لاختلافها بالخواص اللازمة كالصمم والمنطقية الموجبة لاختلافها بالفصول، وقيام كل نوع من العدد بالوحدات التى فيه لا بالأعداد التى فيه، فـإن العشـرة ليسـت متقومة بالخمسين؛ إذ ليس تقوُّمها بها أولى من تقومها بالثلاثة والسبعة أو بالأربعة والستة، والاثنان عدد؛ لأنا لا نعنى بالعدد ما زاد على الواحد، وهمـا المِـثْلان إن

---

(١) فى المخطوط (يشاركه) والصحيح بالتاء الفوقية كالمثبت.

(٢) أى: إن كان أعداداً.

اشتركا فى النوع، وإلا فهما المختلفان، ويعمهما الغيرية[١]، والمتقابلان هما اللـــذان يجتمعان فى ذات واحدة من جهة واحدة فى زمان واحد، فإن كانا وجوديين فإن كان تعقل كل منهما بالقياس إلى الآخر فهما المتضايفان، وإلا فالضـــدان، ويشـــترط أن يكون بينهما غاية الخلاف، وإن كان أحدهما وجودياً فقط فإن اعتبر التقابل بينهمـــا بالنسبة إلى موضوعٍ قابلٍ للأمر الوجودى إما بحسب شخصه أو نوعـــه أو جنســـه القريب أو البعيد فهما العدم والملكة الحقيقيان أو بحسب الوقت الذى يمكن حصوله فيه فهما العدم والملكة المشهوران، وإن لم يعتبر فيهما ذلك فهما السلب والإيجاب، ويكون أحدهما كاذباً فقط وسائر المتقابلات يجوز أن يكذب[٢] أما المضافان والعدم والملكة فبخلو المحل عنهما، وأما الضدان فعند عدم المحل وعنـــد وجـــوده أيضـــا لاتصافه بالوسط كالفاتر أو لخلوه عنه أيضاً كالشفاف. وقد يكون أحد الضدين لازماً للموضوع، وقد لا يكون، وحينئذ إما أن يمتنع خلو المحل عنهما كالصحة والمرض عند من لا يقول بالحالة الثالثة أو يمكن، وحينئذ إما أن لا يحصـــل هنـــاك وســـط كقولنا: الفلك لا ثقيل ولا خفيف، أو يحصل ولا يخلو إما أن يعبر عنه باسم محصل كالفاتر، أو بسلب الطرفين كقولنا: لا عادل ولا جائر، لا يقال: المقابل [من حيـــث إنه مقابل][٣] والسواد من حيث إنه ضدٌ من المضاف، وأنتم قد جعلتم الأول أعم من المضاف والثانى قسيماً له لأنا نقول: والعدم والملكة داخلان تحت التقابـــل وغيـــر داخلين تحت التضايف، والسواد من حيث إنه سواد مضاد للبياض وغير متضايف إليه، فالتضايف غير التقابل وغير التضاد، نعم، التضايف عرض لهما لعارضٍ وهو أخذ المقابل من حيث إنه مقابل، والسواد من حيث إنه ضـــد، فالتقابـــل والتضـــاد عرض لهما بحسب الذات، والتضايف بحسب العارض، ولا امتناع فى كون الشىء

---

(١) لأن كل واحد منهما غير الآخر.

(٢) فى المخطوط (يكذبا) والصحيح المثبت.

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من نسخة مطبوعة.

أعم من غيره أو مقابلاً له بحسب الذات وأخص بحسب العارض، والواحد يقابـل الكثير لا بشيء من هذه الأقسام بل لأن الواحد من حيث إنه مكيال يقابل الكثير من حيث إنه مَكِيل فالتضايف عرض لهما لإضافة عرضت لماهيتهما، ولا تقابل بـين الأعْدام[1] لامتناع كون العدم المطلق مقابلاً للعدم المطلق وللمضاف لكونه جـزءاً منه وكون المضاف مقابلاً للمضاف لصدقهما على كل ما هو مغاير لهما، والأضداد منها ما يصح عليها التعاقب كالسواد والبياض، ومنها ما لا يصح كالحركـة عـن الوسط وإليه، فإنه لابد أن يتوسطهما سكون.




(١) جمع (عَدَم).

البحث الرابع

فى الوجوب والإمكان والامتناع

[كل مفهوم إن][١] امتنع عدمه لذاته فهو الواجب لذاته، وإن امتنع وجـــوده لذاته فهو الممتنع لذاته، وإن أمكن كل منهما له لذاته فهو الممكن لذاته وكل واحـــد من الأول والثالث وجود فى الخارج[٢]، أما الثالث فلأن من الموجودات مـــا هـــو مركب، وكل مركب ممكن لافتقاره إلى أجزائه، وأما الأول فلأن مجموع الممكنات الموجودة ممكن فله علة تامة موجودة، وهى لا يجوز أن تكوَن نفسها، وهو ظاهر، ولا داخلة فيها[٣] لتوقفه على كل واحد من أجزائها فلا يكون شىء منها علة تامة، فهى موجود خارج عنها[٤]، والموجود الخارج عن جميع الممكنات الموجودة واجب لذاته. إذا ثبت ذلك، فاعلم أن الوجوب هو استحقاقية وجود الشىء لذاته، والواجـــب لذاته له هذه الصفة، فلا يحتاج فى وجوده إلى غيره[٥]، وهذه الصفة معلولة للصفة الأولى. والامتناع استحقاقية عدم الشىء لذاته، والإمكان هو استحقاقية الشىء لذاته لا استحقاقية الوجود والعدم من ذاته[٦]، والممكن لذاته له هذه الصفة فيحتـــاج فـــى وجوده وعدمه إلى غيره بالضرورة، والوجوب مقـــتضٍ لثبـــات الوجـــود فيكـــون وجودياً، وهو نفس ماهية واجب الوجود، وإلا لكان داخلاً فيها أو خارجـــاً عنهـــا.

---

(١) ما بين المعكوفتين من نسخة مطبوعة لعدم وضوحه فى المخطوط.

(٢) أى: الواجب الوجود لذاته، والممكن الوجود لذاته.

(٣) أى: لا شىء يدخل ذلك ويبطله ويشوبه.

(٤) أى: خارج عن أجزائها المكونة له.

(٥) والواجب الوجود لذاته هو الله سبحانه وتعالى، فلا يحتاج فى وجوده إلى غيره.

(٦) قوله: (من ذاته)، أى: بسبب ذاته، فلا تكون ذات الممكن الوجود ســـبباً فـــى اســـتحقاقه للوجود، وإنما يحتاج لغيره لكى يوجد، وغيره هو الله سبحانه وتعالى.

والأول يقتضى التركيب، والثانى تقدم الصفة الوجودية على وجود الماهيــة لتقــدم الوجوب على الوجود. لا يقال: لو كان الوجوب ثبوتياً لكان زائداً على الذات لكونه نسبة بينها وبين الوجود فساوى سائر الموجودات فى الوجود، وخالفها فى الماهية، فوجوده غير ماهيته، فماهيته إن لم تستحق ذلك الوجود لماهى هى كانــت ممكنــة العدم، فالواجب أيضاً كذلك، وإن استحقت فاستحقاقها إن كان زائــداً عليهــا لــزم التسلسل، وإن لم يكن زائداً لم يكن الوجوب ثبوتياً، والمقدر خلافه، ولأن استحقاق الوجود سابق فلو كان ثبوتياً لزم ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوته، ولأنه لو كان ثبوتياً لكان خارجاً عن الذات لكونه نسبة بينها وبين الوجود، ووجوب مغايرة النسبة للمنتسبين فيكون ممكناً، فلا يجب إلا لوجوب علته، فللماهية وجــوب قبــل هــذا الوجوب وإنه محال؛ لأنا نجيب عن الأول بأن الوجوب نفس الماهية لما بَيَّنا فيكون مخالفته لسائر الموجودات بأمر عدمى سلمناه، لكن لا نسلم أن ماهيته لــو كانــت ممكنة لكان الواجب ممكناً؛ فإن إمكان الصفة لا يوجب إمكان الموصوف. سلمناه، لكن لا نسلم أن التسلسل اللازم على تقدير أن استحقاقها للوجود يكون زائداً محال. وعن الثانى بمنع الشرطية المذكورة، وأن اللازم حينئذ يكون ثبوت الصــفة قبــل ثبوت الموصوف لا ثبوتها للموصوف قبل ثبوته. وعن الثالث بمنع الشرطية أيضاً وما ذكره لبيانها، وهو أن الوجوب نسبةٌ ممنوعٌ، وبتقدير تسليمه فلا نسلم اســتلزام وجوب مغايرة النسبة لكل واحد من المنتسبين خروجها عن كل منهما؛ فإن لمجموع النسب نسبة إلى كل واحد من النسب، وتلك النسبة مغايرة لكل منها، وداخلــة فــى مجموع النسب وأما الإمكان فاحتج الإمام على كونه عدمياً بأنه لــو كــان ثبوتيــاً لساوى غيره فى الثبوت ومايزه بالماهية، فوجوده غير ماهيته، فاتصافها بــالوجود إن كان واجباً كان واجباً لذاته ولزم منه كون الممكن كذلك لاشتراط وجود الإمكان بوجوده، وإن كان ممكناً كان له إمكان آخر ولزم التسلسل أو الانتهاء إلى إمكــان واجب لذاته، ولأن الإمكان لو كان ثبوتياً وهو متقدم على وجود الممكن لزم تقــدم الصفة على الموصوف إن ثبت له وقيامها بغيره إن ثبت لغيره، ولأنه نســبة بــين

الماهية والوجود، فلو كان ثبوتياً لزم تأخره عن الوجود، وهو ضعيف؛ لأنا نمنـــع امتناع التسلسل المذكور وامتناع قيام ما هو صفة للشيء بغيره في زمان هو قبـــل زمان وجود الموصوف، وامتناع تقدم ما عرض له الانتساب إلى غيره وهو الوجود بحسب الذات عليه، واحتج الشيخ على كونه ثبوتياً بأنه لو لم يكن ثبوتياً لـــم يكـــن الشيء في نفسه ممكناً لأنه لا فرق بين قولنا: لا إمكان له وبين قولنـــا: إمكانـــه لا وغيره بأنه مناف للامتناع العدمي، فيكون وجودياً. والجواب عما ذكره الشيخ منع عدم الفرق بين القولين المذكورين؛ لأن الأول نفي الإمكان بالكلية، والثاني إثبـــات لصفة عدمية، بل بينهما منافاة، وما ذكره غيره أن يقال: بل هـــو لكونـــه منافيـــاً للوجوب الوجودي يكون عدمياً. هكذا ذكره الإمام وهو معارضة لا حل. وكيف كان إنما يعرض للممكن إذا أخذناه مع قطع النظر عن وجوده وعدمه؛ لأنه إن أخـــذناه مع الوجود كان واجباً، وإن أخذناه مع العدم كان ممتنعاً، وهو قـــد يكـــون ممكـــن الوجود في ذاته، وقد يكون ممكن الوجود لغيره، والأول أعم لأن المفارقات يمكـــن وجودها لذواتها، ويمتنع حصولها لغيرها، والإمكان اللازم للماهية إن كان كافياً في فيضان وجودها عن واجب الوجود لذاته دامت الماهية موجودة بدوام واجب الوجود وإلا توقف على شرائط فيكون له إمكانان: أحـــدهما: الإمكـــان الـــلازم لماهيتـــه، والثاني: الاستعداد التام الذي يحصل عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع، وهـــذه الشرائط تكون لا محالة حادثة مسبوقة بحوادث أخر لا إلى نهاية ليكون كل ســـابق مقرباً للعلة الموجدة إلى المعلول بعد بعدها عنه، وذلك إنما يكون بحركـــة دائمـــة. ولابد لتلك الحوادث من محل ليختص الاستعداد بوقت دون وقـــت، وبحـــادث دون حادث، وذلك المحل هو المادة، وكل حادث فله مادة وحركة سابقتان عليه، والممكن يمكن يجب وجوده عند وجود العلة التامة لوجوده وإلا لبقي ممكناً معها، ويجـــوز وجوده في وقت دون وقت آخر، فاختصاص وجوده بأحد الوقتين إن كان لا لمرجح وقع الممكن لا لمرجح، وإن كان لمرجح لم تكن العلة التامة علة تامة بـــل جـــزءا منها، هذا خلف، وعلم منه أنه ما لم يجب لم يوجد، لامتناع أن يكون مـــع الســـبب

كهؤلاء معه، ولا يجوز أن يكون أحد طرفيه أولى به وإن لم ينته إلى حد التعـين لأن الطرف الآخر إن امتنع وقوعه كان الطرف الأولى به منتهياً إلى حد التعـين، وإن أمكن توقف حصول تلك الأولية على عدم سبب ذلك الطرف فلا تكـون ذات الممكن كافية في حصولها، وكل ممكن فهو محفوفٌ بضرورتين أحديهما سابقة على وجوده وهى وجوب فيضانه عن علته التامة، والثانية متأخرة عنه وهى الضرورة المشروطة بشرط المحمول، ولا يخلو شيء من الموجودات عن هـذه الضـرورة، وثبوت الإمكان للممكن واجب وإلا لجاز زواله فيجوز أن ينقلب الممكن واجبـاً أو ممتنعاً.

البحث الخامس

فى الحـدوث والقــــدم

قد يراد بالشىء[١] عدمه فى زمانٍ مضى، وبهذا التفسير لا يكون الزمـــان حادثاً، وقد يراد به احتياج الشىء فى وجوده إلى غيره دامت الحاجة أو لـــم تـــدم، وللقدم معنيان مقابلان لمفهومى الحدوث. وكون الممكن بحيث يستحق من ذاتـــه لا استحقاقية الوجود والعدم لذاته هو الحدوث الذاتى، وهو مقـــدم علـــى اســـتحقاقيته لأحدهما من غيره، لأن ما بالذات أقدم مما بالغير، والحدوث لا يكون علة الحاجـــة إلى المؤثر ولا جزءاً منها ولا شرطاً لها لتأخره عن وجود الشىء المتأخر عن تأثير المؤثر فى الأثر المتأخر عن حاجته إليه المتأخر عن علته، وهو كيفية زائدة علـــى وجود الحادث، وإلا لكان الشىء حال بقائه حادثاً، وعلى العدم السابق وإلا لكان قبل حدوثه حادثاً، وحدوثه نفسه لئلا يتسلسل، والحادث الزمانى حصوله تتقـــدم عليـــه المادة والمُدَّة، أما تقدم المادة فقد بيناه، وأما تقدم المدة فلما بينا من وجـــوب تقـــدم الحركة عليه المستلزمة لوجوب وجود الزمان، وقد احتج الشيخ على تقدم المادة بأن المحدث قبل حدوثه ممكن، وهذا الإمكان ليس العائد إلى القادر لجواز تعليله بهـــذا الإمكان، وهو ثبوتى لما مر، فيستدعى محلاً ويكون قديماً، وإلا لكان له محل آخر، وقد عرفت ما فيه.

---

(١) أى: قد يراد الحدوث أو الإحداث للشىء بعد كونه عدماً.

المقالة الثانية:

فى العلل والمعلولات

وفيها مباحث:

البحث الأول

فى أقسام ما يحتاج إليه الشىء

كل ما يحتاج الشىء فى وجوده إليه يسمى علة، وهى إما تامة، وهى جملة ما يتوقف عليه الشىء، وإما غير تامة، وهى بعض ما يتوقف عليه وجوده، وهـــى إن كانت داخلة فى المعلول فهى المادة إن كان بها وجود الشـــىء بـــالقوة[١]، وإلا فالصُّورية وهى إذا حصلت كان الشىء موجوداً بالفعل لا بها فقط، بل بها وبغيرها، وإن كانت خارجة فهى الفاعلية إن كان منها وجود الشىء، والغائية إن كان لأجلها الشىء، وهى علة لعلية العلة الفاعلية، ومتأخرة الوجود عن وجـــود الشـــىء فـــى الخارج، لكن تتقدم عليه فى العقل[٢]، والشرط إن لم يكن كذلك وعدم المانع داخـــل فى الشرط وجزء من العلة التامة، والمادية بالنسبة إلى المركب تسمى عنصـــرية، وبالنسبة إلى الصورة قابلية، والمعلول إذا ارتفع ارتفعت العلة التامة[٣]، لا به، بـــل لأن المعلول لا يرتفع إلا وقد كانت العلة التامة مرتفعة قبله، وإلا لتخلف المعلـــول عن العلة التامة.

---

(١) وجود الشىء بالقوة: أى قبوله لأن يوجد ويخرج من العدم إلى الوجود، ولـــيس خروجـــه بالفعل إلى عالم الأعيان فإنه يسمى وجوداً بالفعل.

(٢) لأن الغائية هى الدافع إلى الإيجاد بالفاعلية، فتقدمت عليها طبعاً.

(٣) لأن وجود المعلول فى الخارج فرع وجود علته التامة.

البحث الثانى

فى نقل ما قاله الإمام فى إثبات واجب الوجود

قال: **لا شك فى وجود موجود، فهو** إن كان واجباً لذاته فقد حصل المـــرام، وإن كان **ممكناً فلابد له** من علة، وعلته إن كانت واجبة لذاتها فقد حصل المطلوب أيضاً، وإن **كانت ممكنة افتقرت** إلى علة أخرى، والكلام فيها كالكلام فى هذه فيدور أو يتسلسل، **وهما محالان، أما الدور** فلأنه لو توقف وجود الشيء على ما يتوقــف وجوده عليه **لزم توقفه على نفسه**؛ لأن المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك **الشيء، وأما التسلسل** فلأن الجملة المركبة من الآحاد غير المتناهية ممكنة لافتقارها **إلى أجزائها فلها علة** وهى استَحَال أن تكون نفسها لامتناع تقدم الشـــيء على نفسه[1] **ولا جزء** منها لأن المؤثر فى الجملة مؤثر فى كل واحد من أجزائها، فيلزم كونه **مؤثراً فى** نفسه، بل أمر خارج، والخارج عن جملة الموجودات الممكنة واجب لذاته. **وفيه نظر؛ لأنا لا** نسلم أن المؤثر فى الجملة مؤثر فى كل جزء منها؛ فإنه يجوز **أن تكون الجملة** مفتقرة إلى المؤثر، ويكون بعض أجزائها غنياً عنـــه أو حاصلاً بمؤثر آخر، ولأنه **لو** وجب ذلك فالمعلول الذى تقدم بعض أجزائـــه علـــى البعض بالزمان **كالسرير فعلته التامة** إن كانت موجودة مع الجزء المتقدم لزم تخلف المعلول عن **العلة، وإن** كانت **مع الجزء** المتأخر لزم تقدم المعلول عن علته التامة. سلمنا ذلك **لكن لِمَ قلتم** بأن الخارج عن هذه الجملة خارج عن جملـــة الموجـــودات الممكنة؟ **وإنما يلزم** ذلك أن لو اشتملت هذه الجملة على جميع الموجودات الممكنـــة وهو ممنوع، **فإنه يجوز** أن يكون فى الوجود جمل غير متناهية كل واحـــدة منهـــا

---

(١) **لأنه لو كانت علة الشيء نفسه وهو مستحيل لكان الشيء موجوداً لا موجوداً فـــى نفـــس** الوقت وهو **محال وباطل.**

تشتمل على موجودات ممكنة غير متناهية. سلمناه لكن لا يلزم من ذلك أن يكـــون الخارج عنها واجب الوجود.

إبطال التسلسل: وأنتم فى بيان ذلك(١) والصواب أن يقال بعد لزوم الـــدور والتسلسل لنقيض المطلوب: إن اللازم إن كان هو الدور فهو باطل لمـــا مـــر، وإن كان هو التسلسل فإما أن يكون باطلاً أو لم يكن، وأياً مَّا كان يلزم المطلوب، وعند ذلك ظهر أن الطريق فى إثبات هذا المطلوب ما ذكرناه قبـــل، لا يقـــال: لا نســـلم سلامة ما ذكرتموه من المنع فإنا لا نسلم أن العلة التامة للشيء إستحال أن يكـــون نفسه؛ لأنا نقول: العلم بهذه المقدمة ضرورى، فإن العلة التامة يجب تقدمها عليـــه بالوجود والشيء استحال أن يتقدم على نفسه بالوجود، لا يقال: المجموع المركـــب من الواجب لذاته وجملة الموجودات الممكنة ممكن، وعلته التامة نفسه، فانتقض ما ذكرتموه من المقدمة لأنا نقول من الرأس: هذا المجموع إما أن يكون موجوداً أو لم يكن، وأياً ما كان يلزم وجود موجود واجب الوجود لذاته، أما إذا كـــان موجـــوداً فظاهرٌ ضرورة استلزام وجود المجموع وجود جزئه، وأما إذا لم يكن موجوداً فلما ذكرنا من الدليل السالم عما ذكرتم من النقيض حينئذ. لا يقال: لو تسلسلت العلل(٢) إلى غير نهاية لحصلت جملتان إحداهما من معلول معين إلى غير النهاية، والثانية من الذى قبله بمرتبة إلى غير النهاية، فالثانية إن انطبقت على الأولى عند مقابلـــة الجزء الأول فيها بالجزء الأول، والثانى بالثانى، والثالث بالثالث وهلمَّ جـــراً كـــان الناقص كالزائد، وإن لم ينطبق انقطعت فتناهت، والأولـــى زادت عليهـــا بمرتبـــة واحدة، فتناهت أيضاً، أو نقول: الثانية إما أن تستغرق الأولى على تقدير التطبيق أو لا تستغرقها، أو نقول: الثانية إما أن يصدق عليها أنها قابلة للتطبيق على الأولى أو لا يصدق عليها، ولأنه لو تسلسلت العلل، فإن كان بين هذا المعلول وبين كل واحد

---

(١) هكذا بالأصل.

(٢) المثبت من نسخة مطبوعة لعدم وضوحه بالأصل.

من علله علل متناهية كان الكل متناهياً، وإلا لكان بينه وبين كل واحد من علله علل غير متناهية، فما لا يتناهى محصور بين حاصرين، وإنه محال بالضرورة، وهـذا الوجه ذكره صاحب "الإشراق" وكلاهما ضعيفان، أما الأول فلأنا نسلم أن الثانية إن لم تنطبق على الأولى بالتوهم انقطعت، فإنه يجوز أن يكون عدم انطباقهـا عليهـا لعجزنا توهم مقابلة أجزائها بأجزائها، وأما العبارة الثانية فلا نسلم انقطاعها إن لـم يصدق عليها أنها قابلة للتطبيق لابد له من برهان، وأما الثانى فنقول: لِمَ قلتم بأنـه إذا كان بينه وبين كل واحد من علله علل متناهية كان الكل متناهياً، وإنما يلزم ذلك أن لو كان الكل واقعاً بينه وبين علة من علله فهو ممنوع، بل هو أول المسألة.

البحث الثالث

فى أن المعلول الشخصى لا يجتمع عليه علتّان مستقلتّان

وإلا لكان واجباً بكل واحد منهما لوجوب وجود المعلول عند علته التامـة لكن وجوبه بأحديهما يوجب الاستغناء عن الآخر فيلزم استغناؤه عن كـل واحـد منهما، ولأنه إن لم يكن لكل واحد منهما مدخل فى وجوده لم يكن أحدهما علة تامة، وإن كان لكل واحدة مدخل كان كل واحدة منهما جزء العلة التامة، وقد فرضنا أنهما علتان مستقلتان، هذا خُلْفٌ، وأما المعلول النوعى فيجوز أن يجتمع عليـه علتـان مستقلتان على معنى أن بعض جزئياته يقع بعلة وبعضها بأخرى؛ لأن حرارة النار لازمة لها، فهى إما علة لها أو لها مدخل فى وجودها، وإلا فإن لم يكـن للحـرارة مدخل فى وجودها أمكن انفكاكها عنها، وإن كان لها مدخل فى وجودهـا تقـدمت عليه، وكذا نقول فى حرارة شعاع الشمس بالنسبة إليه وسائر جزئيـات الحـرارة بالنسبة إلى ما هى لازمة له، ولقائل أن يمنع إمكان الانفكاك لو لم يكن لشىء منهما مدخل فى الآخر. لا يقال: [الطبيعة النوعية][1] محتاجة إلى هذه العلة المعينة لذاتها وإلا كانت غنية عنها لذاتها، فلا يعرض لها الحاجة إليها لأنا نقول: لا يلزم من عدم احتياجها إليها لذاتها غناؤها عنها لذاتها سلمناه لكن لا نسلم أن الطبيعة عرضت لها الحاجة إليها، بل الذى عرضت لها الحاجة إليها فرد من أفرادها، والطبيعة غنيـة عن كل واحدة من العلل المعينة ومحتاجة إلى علة ما، لكن كل واحدة من العلل لما اقتضى وجود جزئى منها تلزمه الطبيعة لاشتمال الجزئى عليها.

---

(١) ما بين المعكوفتين مطموس فى المخطوط، والمثبت من نسخة مطبوعة.

البحث الرابع

فى أن البسيط من غير تعدد الآلات والقوابل والشرائط لا يصدر عنه أمران

إذ لو صدر عنه أمران فكونه مصدراً لأحدهما غير كونه مصدراً للآخـــر، فهما أو أحدهما إن كان داخلاً فيه كان مركباً، وإن كان خارجاً كان مصدراً لهمـــا، ويتسلسل أو ينتهى إلى ما يكونان أو أحدهما داخلاً. ولقائل أن يمنع كونه مصــــدراً لهما أن لو كانا خارجين وإنما يلزم ذلك أن كانت[١] المصدرية محتاجة إلى العلــة وهى ليست كذلك، بل هى من الاعتبارات العقلية لا تَحَقُّقَ لها فى الخارج فلا تحتاج إلى العلة.





(١) فى المخطوط (كان) وبالتاء الفوقية أولى.

البحث الخامس

فى أن البسيط لا يكون فاعلاً وقابلاً معاً لشىء واحد

لأن اعتبار كونه فاعلاً غير اعتبار كونه قابلاً ضرورة أنه بالاعتبار الأول مفيد، وبالاعتبار الثانى مستفيد، فهذان الاعتباران أو أحدهما إن كان داخـــلاً لـــزم التركيب، وإن كانا خارجين كان مصدراً لهما فيلزم التسلسل أو الانتهاء إلـــى مـــا يكون أحدهما داخلاً لما مر، وضعفه معلوم مما مر.

البحث السادس

فى أن القوة الجسمانية لا تقوى على تحريكات غير متناهية

أما الطبيعة فلأن قوة كل جسم أقوى وأكثر من بعضه، وليست زيادة جسمه فى القدر تؤثر فى منع التحريك؛ لأن قبول الجسم الأصغر للتحريــك إنمــا كــان لجسميته وهى مشتركة بينه وبين الأكبر، فلو حرك كل قوة جسماً من مبدأ إلى غير النهاية فنصفها لو حرك جسمه من ذلك المبدأ إلى غير النهاية، وحركات الكل أزيد من حركاته لامتناع الاستواء فى المعلول مع الاختلاف فى العلة؛ فيلزم الزيادة على غير المتناهى فى الجهة التى هو بها غير متناه، وهو محال فتعين أنه يحرك مــن ذلك حركات متناهية وحركات النصف أيضاً تكون متناهية، فحركات الكل متناهية لأن انضمام المتناهى إلى المتناهى لا يوجب اللاتناهى، وأما القَسْرِيَّة فلأنهــا لــو حركت جسماً من مبدأ إلى غير النهاية فنصف ذلك الجسم لو حركته مثل حركاتها الأولى كانت الحركة مع العائق الطبيعى هى [كهــى لا معــه وإن حركتــه أزيــد وقعت][1] الزيادة على غير المتناهى من الطرف الغير المتنــاهى، وإنــه محــال، والحجة الأولى ضعيفة لجواز أن يكون حركات كل القوة غير متناهيــة وإن كــان حركات كل واحد من النصفين ومجموعهما متناهية، وكذا الثانية لأنا لا نسلم وقوع الزيادة على غير المتناهى، وإنما يلزم ذلك أن لو كان الحركات مجتمعة فى الوجود بالفعل وفساده ظاهر، وهذا المنع يرد على الأول أيضاً.

---

(١) ما بين المعكوفتين منطمس فى المخطوط، والمثبت من المطبوع.

المقالة الثالثة:

فى أحكام الجواهر والأعراض

وفيها مباحث:

البحث الأول

فى تحقق ماهية الجوهر والعرض

كل أمرين حل أحدهما فى الآخر وحصلت منهما حقيقة متحدة لابد أن يكون لأحدهما حاجة إلى الآخر وإلا لامتنع التركيب بينهما، فإن كان المحل غنياً مطلقـاً يسمى موضوعاً والحالُ فيه عَرَضاً، وإن كان له حاجة من وجه يســمى هيــولى والحالُ فيه صورة، فالموضوع والهيولى يشتركان اشتراك أخصَّين تحت أعمَّ وهو المحل، والعرض والصورة يشتركان اشتراك أخصين تحت أعـم وهــو الحــالُ، فالجوهر هو الماهية التى إذا وجدت كانت فى الأعيان لا فى موضوعٍ[١] فيخــرج عنه الواجب لذاته؛ إذ ليس ماهيته وراء الوجود، ويدخل فيه الصور العقلية الجواهر لأنها وإن كانت فى الحالِّ حالَّةً فى المحلِّ لكن يصدق عليها رسم الجوهر، وكونها فى الموضوع لا ينافى جوهريتها؛ لأن اللاكون فى الموضوع بحسب الخارج أعـم من اللاكون فى المحل وسلب الأخص عن الشيء لا يوجب سلب الأعم عنه.

وأما العرض فهو الموجود فى الموضوع، فعلى هذا جاز أن يكون الشــيء الواحد جوهراً أو عرضاً ضرورة أن الصورة العقلية للجواهر الكلية كذلك، نعم لو فسرنا العرض بأنه الذى إذا وجد فى الأعيان كان فى موضوعٍ كانت تلك الصورة

(١) الموضوع: هو محل العَرَض المختص به، وقيل: هو الأمر الموجود فى الذهن. "التعريفات" للجرجانى.

جواهر فقط لا أعراضاً، ثم الجوهر إن كان حالاً فى المحل فهو الصورة، وإن كان بالعكس فهو الهيولى، وإن كان مركباً منهما فهو الجسم، وإن لم يكن كذلك فإن كان متعلقاً بالأجسام تعلُّق التدبير والتصرف فهو النفس، وإلا فهو العقل.

البحث الثانى

فى أن إثبات الهَيُولَى

الجسم المائى متصل واحد وإلا كان مركباً من أجزاء لا تتجــزأ، أو مــن أجسام صغار كل واحد منها لا يقبل الانفصال إلا بحسب الفــروض والأوهــام أو باختلاف عَرضَين، والأول محال؛ لأنا إذا وضعنا جزءاً بين جــزءين فالوســط إن كان مانعاً من تلاقى الطرفين فما به يلاقى الوسط أحدهما غير ما به يلاقى الآخر، فينقسم الوسط وإن لم يكن مانعاً منه فالطرفان متلاقيان فلــيس هنــاك وســط ولا طرف، والثانى أيضاً محال، لأن القسمة الفرضية أو الوهميــة وغيرهمــا تحــدث اثنينيَّة بكون طبيعة كل واحد منهما مثل طبيعة الآخر ومثل طبيعة الخارج الموافق له فى النوع.

وما صح بين اثنين منهما يصح بين آخَرين؛ فيصح إذاً بين المتباينين مــا يصح بين المتصلين، وما بين المتصلين ما يصح بين المتباينين، اللهــم إلا لمــانع خارجى لازمٍ أو زائلٍ، وإن كان هذا المانع لازماً طبيعياً كان نوع تلك الطبيعة فى شخصه وهو يقبل الانفصال بالحس، والقابل له امتنع أن يكون هو الاتصــال؛ لأن القابل يبقى مع المقبول والاتصال لا يبقى مع الانفصال فهو أمر وراء الاتصــال، والجسم فيه جزءان **أحدهما:** القابل للاتصال والانفصال وهو الهيــولى، **والثــانى:** الصورة الاتصالية الحالَّة فيها المسماة بالصورة الجسمية، ويلزم من هذا أن يكــون كل جسم كذلك؛ لأن طبيعة الامتداد الجسمانى استحال أن تكون غنية لــذاتها عــن الهيولى وإلا لما حلَّت فيها، فهى محتاجة إليها لذاتها، وفيه نظر لجواز أن لا تكون غنية لذاتها عن الهيولى ولا محتاجة، بل يعرض كل منهما لهــا بســبب خــارجى والصورة الجسمية لا تنفك عن الهيولى وإلا لكانت متناهية لمــا ســيأتى، فتكــون متشكلة وهو محال؛ لأن لحوق الشكل إياها إن كان لنفسها لتشابهت الأجســام فــى

الأشكال ولكان شكل الكل مثل شكل الجزء، وإن بفاعل خـــارجي لكـــان المقـــدار الجسماني من غير هيولاه قابلاً للفصل والوصل، وإن كـــان بســـبب الهيـــولى أو بمشاركة منها كان المجرد عن الهيولى مقارناً إياها، والهيولى أيضاً لا تنفك عـــن الصورة، وإلا إن كانت متحيزة كانت قابلة للقسمة في الجهات الثلاث ضـــرورة أن كل متحيز؛ فإن يمينه غير يساره، وأعلاه غير أسفله، ولو كانت كذلك لكانت هـــي نفس الصورة أو مقارنة إياها وإن لم تكن متحيزة لَمَا قارنتها الصورة وإلا لقارنتها، أما حال كون الصورة في الحيز، أو حال كونها لا في الحيز، والأول محال لامتناع مقارنة ما في الحيز لما لا وجود له في الحيز، والثاني أيضاً محالٌ لامتناع وجـــود الصورة لا في الحيز، وفيه نظر؛ لأن المحتاج إلى الحيز هو الجسم لا الصـــورة، وليست علة للصورة وإلا لتقدمت عليها بالوجود ولا بالعكس، وإلا لوجدت قبلهـــا، ولا يستغنى كل منهما عن الأخرى من كل وجه وإلا لامتنع التركيب بينهما، فـــإذاً لكل منهما حاجة إلى الأخرى من وجه، والهيولى تفتقر إلى الصورة فـــي بقائهـــا، والصورة تفتقر إليها في شكلها وشخصها، ويتشخص كل منهما بالأخرى، وهي كما لا تنفك عن الصورة الجسمية فلا تنفك أيضاً عن صور أخرى نوعية؛ لأن الأجسام مختلفة في اللوازم لاختلافها في قبول الأشكال بسهولة وعسر، وبعدم قبولها إياها، وهذه اللوازم امتنع إسنادها إلى الجسمية المشتركة، فهي لصورة أخرى لا يقال لما لا يجوز إسنادها إلى الهيولى حتى تكون الأجسام مختلفة بـــالهيولى؛ لأنـــا نقـــول: الهيولى قابلة، فلا تكون فاعلة لما مر، وفيه نظر؛ لجواز أن تكون مستندة إلى فاعل خارجي، وقد عرفت فساد ما قيل في امتناع كون الشيء فاعلاً وقابلاً معاً، والقـــوة مبدأ التغير في آخَر من حيث هو آخَر ليدخل في هذا الرسم القوة التي هـــي مبـــدأ باعتبار وذو مبدأ باعتبار آخر، فإن الطبيب مثلاً إذا عالج نفسه فإنه باعتبـــار أنـــه معالِج مغاير إياه باعتبار كونه معالِجاً، والطبيعة هي مبدأ قريب لحركات ما هي فيه وسكناته بالذات، واحترزنا بـــ"قريب" عن المبدأ الذي هو لحركات مـــا هـــي فيـــه وسكناته بواسطة، واحترزنا بـــ"الذات" عن الحركات والسكنات بالعرض.

البحث الثالث

فى إثبات النفس الناطقة[١]

وبيانه من وجوه:

الأول: أن القوة العاقلة تعقل البسائط ضرورة أن معقولاتها إما بسائط أو مركبات وكيف كان لابد من تعقل البسائط ويلزم منه أن تكون مجردة وإلا لكانت قابلة للقسمة فتكون البسائط أيضاً قابلاً[٢] لها لأن الحال فى أحد جزئيها غير الحال فى الجزء الآخر.

الثانى: أن المعقولات الكلية مجردة عن المادة، والقوة العاقلة أيضاً كذلك وإلا لكان لها وضع ومقدار مخصوصان، والحال فيها مقترن بعوارض مخصوصة، فلا يكون مطابقاً للأفراد المختلفة بالصغر والكبر فلا يكون كلياً.

الثالث: أن القوة العاقلة مُدْرِكة للوجود المطلق، فتكون مجردة، وإلا لزم انقسام الوجود المطلق بانقسامها، فأجزاء الوجود المطلق إن كانت عدميات كان الشيء مقوَّماً بنقيضه، وإن كانت وجودات كان الكلى متقوِّماً بالجزئى.

الرابع: أن القوة العاقلة تدرك السواد والبياض معاً فيكون مجرداً، وإلا لزم اجتماع الضدين فى جسمٍ واحد.

---

(١) النفس الناطقة: هى الجوهر المجرد عن المادة فى ذواتها مقارنةً لها فى أفعالها، وكذا النفوس الفلكية، فإذا سكنت النفس تحت الأمر وزايلها الاضطراب بسبب معارضة الشهوات سميت "مطمئنة"، وإذا لم يتم سكونها ولكنها صارت موافقةً للنفس الشهوانية ومتعرضة لها سميت "لوَّامة"؛ لأنها تلوم صاحبها عن تقصيرها فى عبادة مولاها، وإن تركت الاعتراض وأذعنت وأطاعت لمقتضى الشهوات ودواعى الشيطان سميت "أمارة". "التعريفات" للجرجانى.

(٢) أى: شأنها قابلاً للقسمة.

الخامس: أن القوة العاقلة لو كانت جسمانية لكانت حالَّةً فـــى جـــزء مـــن البدن، وهو محال، وإلا لكانت دائمة التعقل له، أو دائمة اللاتعقل؛ لأن صورة ذلك الجزء إن كانت كافية فى تعقلها إياه لزم الأمر الأول، وإلا توقف تعقلها إياه علـــى حصول صورة أخرى، لكن حصول تلك الصورة يمتنع لامتناع حصول صـــورتين مختلفتين فى مادة واحدة، فيلزم الأمر الثانى، فعلم أن[1] القوة العاقلة مجـــردة عـــن المادة لكن لها حاجة إلى البدن وإلا لما تعاقبت به[2]، وفى هذه الوجوه نظر:

أما الأول: فلأن ذلك إما يلزم أن لو كان الحلول حلول السَّـــريان، وهـــو ممنوع.

وأما الثانى: فلأنه لا يلزم من عدم مطابقة الكلى لما تحته مـــن الأفـــراد بحسب المقدار والعوارض عدم مطابقته إياها أصلاً، فيجوز أن يطابقهـــا بحســـب الماهية على معنى أن مفهوم الكلى المنتزع من فرد من أفراداه هو مفهـــوم ذلـــك الكلى.

وأما الثالث: فلأنه لا يلزم من عدم كون أجزاء الوجود وجودات أن يكـــون عدمات حتى يلزم ما ذكرتموه من المحال، فيجوز أن يكون أموراً مفهومهـــا غيـــر مفهوم الوجود والعدم ويحصل من اجتماعها الوجود، فلم[3] قلتم بأنه ليس كذلك؟

وأما الرابع: فلا نسلم لزوم اجتماع الضدين فى جسم واحد، وإنما يلزم ذلك أن لو كان صورة السواد ومثاله مضاداً لصورة البياض ومثاله، وهو ممنوع بـــل المضادة بين السواد والبياض تعينها لا بين مثاليهما، سلمناه، لكن لا نسلم اســـتحالة اجتماعهما فى جسم واحد، بل المستحيل اجتماعهما فى محل واحد لا فـــى جســـم واحد[4]؛ فإنه يجوز أن يجتمع الضدان فى جسم واحد بأن يكون أحدهما حاصلاً فى

(١) فى المخطوط (عن)، وهو سهو من الناسخ.

(٢) أى: اتصلت به.

(٣) فى الأصل بغير الفاء، وإثباتها أصح.

(٤) وذلك لا يكون إلا عند التعين فى الخارج لا فى الذهن.

بعض أجزاء الجسم والآخر فى البعض الآخر، وحينئذ يكون محل أحـــدهما غيـــر محل الآخر.

وأما الخامس: فلا نسلم أن صورة ذلك العضو إن لم تكن كافية فى إدراك القوة العاقلة إياه توقف الإدراك إلى صورة أخرى حتى يمتنع اجتماعهما ف تلـــك المادة، بل اللازم حينئذ توقف الإدراك على شىء آخر، فيجوز أن يكون ذلك الشىء أمراً يجوز اجتماعه مع صورة ذلك العضو فيه.

البحث الرابع

فى إثبات النفس الفلكية

حركات الأجرام الفلكية إرادية، وإلا لكانت طبيعية أو قسرية، والأول محال وإلا لكان المطلوب بالطبع مهروباً بالطبع، والثانى أيضاً محال؛ لأن القسـر علـى خلاف الطبع، فحيث لا طبع فلا قسر، ولأنها لو كانت بالقسر لكانت على موافقـة القاسر، فيلزم اشتراكها فى الجهة والسرعة والإبطاء، ويلزم منه أن يكون لها نفوس مجردة؛ لأن حركاتها لو صدرت عن تخيلٍ صِرْف لما بقيت على نظامٍ مضـبوط مرور الشهور والسنين والدهور الطويلة، فهى إذاً عن تعقل قوى مدركـة لأمـور كلية، والمدرك للكلى مجرد لما مر، وفيه نظر لجواز أن حركاتها طبيعية، ويكـون مطلوبها نفس الحركة، أو قسرية وتكون القواسر مختلفة وصادرة عن تخيل صِرْف ويبقى على نظام مضبوط.

البحث الخامس

فى إثبات العقل الموجد للجسم

يفيض منه الصورة الجسمية على الهيولى ولا شيء من الأجسام كذلك لأن الفائض عن الجسم إنما يفيض على من له وضع بالنسبة إليه، والهيولى لا وضع لها قبل الصورة، فالموجد للجسم لا يكون جسماً ولا واجباً لذاته؛ لأنه إن صدر منه كل واحد من جزئه بلا واسطة كان البسيط مصدراً لأمرين، وإن صدر أحدهما بواسطة الآخر لزم تقدم الهيولى على الصورة أو بالعكس، فهو إما نفس أو عقـل، والأول محال؛ لأنها محتاجة إلى الجسم بوجه ما وإلا لما تعلقت به، فتعين الثـانى وهـو المطلوب، ولأنه قد ثبت انتهاء الممكنات إلى واجب لذاته فيصدر منه واحد منهـا، وهو لا يجوز أن يكون عرضاً، وإلا لكان متقدماً على الجوهر لكونه علة لما بعده، فهو جوهر ولا يجوز أن يكون جسماً، أو أحد جزءيه أو نفساً لما مر فهـو عقـل، ولقائل أن يمنع أن الأثر الفائض عن الجسم إنما يفيض على قابل له وضع بالنسبة إليه، وبقية المقدمات ممنوعة لما عرفت.

البحث السادس

فى أن كون الجوهر[١] جنساً لما تحته ليس بيقينٍ

لأن الماهيات التى يصدق عليها رسم الجوهر جاز أن تكون مختلفة بتمـــام الماهية، واحتج الإمام على أنه ليس جنساً وإلا لكان ما تحته ممتازاً بعضـــه عـــن البعض بفصولٍ جوهرية لامتناع أن يكون العرض مقوِّماً للجوهر، فيستدعى فصلاً آخر إلى غير النهاية، وفيه نظر، لجواز أن يكون جنساً للأنواع دون الفصـــول. لا يقال: لو كان جنساً لكان العقل الصادر عن الواجب لذاتـــه مركبـــاً مـــن الجـــنس والفصل، وأحدهما فى الخارج مادة، والآخر صورة، فإن صدر عنه بلا واسطة أو أحدهما بواسطة الآخر لزم ما قلناه، لأنا نقول: لم لا يجوز أن يصدر عنـــه مـــادة مجردة ثم يفيض عليها صورة، فإن البرهان ما قام على امتناعه.

(١) الجوهر: ماهية إذا وجدت فى الأعيان كانت لا فى موضوعٍ، وهو منحصـــر فـــى خمســـة: هيولى، وصورة، وجسم، ونفس، وعقل. "التعريفات" للجرجانى.

البحث السابع

فى أقســــــام العرض

المشهور أنها تسعة:

الكم: وهو الذى يقبل القسمة والتجزى لذاته.

والكيف: وهو الذى لا يتوقف تصوره على تصـــور غيـــره، ولا يقتضـــى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاءً أولياً. وإنا قيدنا الاقتضاء بالأولى ليندرج فيـــه العلم بالمعلومات التى لا تنقسم؛ فإنه يقتضى اللاقسمة بواسطة وحدة المعلوم.

والأين: وهو حصول الشىء فى مكان، وهو إما حقيقى، ككون زيـــد فـــى مكانه الذى يخصه، أو غير حقيقى، ككونه فى البيت أو فى السوق، أو فى البلد، أو فى الإقليم.

ومتى: وهو حصول الشىء فى زمان المعيَّن ككون الكسوف فـــى ســـاعة كذا.

والوضع: وهو الهيئة الحاصلة للشىء بسبب نسبة أجزائه بعضها إلى بعض وإلى الأمور الخارجة عنه كالقيام والقعود.

والإضافة: وهى النسبة التى تعرض للشىء بالقياس إلـــى نســـبة أخـــرى كالأبوة؛ فإنها تعرض للأب بالقياس إلى البنوة.

والملْك: وهو هيئة تعرض للشىء بسبب ما يحيط بـــه وينتقـــل بانتقالـــه كالتعمُّم والتقمُّص[1].

وأن يفعل: وهو هيئة تعرض للشىء حال تأثيره فى غيره كالمسخن ما دام يسخن، والقاطع ما دام يقطع.

---

(١) أى: لبس العمامة أو القميص.

وأن ينفعل: وهو هيئة تعرض للشيء حال تأثره في غيره، كالمتسخن مـــا دام يتسخن، والمنقطع ما دام ينقطع، وكون هذه التسعة أجناساً عالية غير يقينـــي؛ لأن الماهيات التي يصدق عليها رسم الكم جاز أن تكون مختلفة بتمام الماهية، وكذا غيره من الأقسام. قيل: الأجناس العالية من الأعراض أربعة؛ لأن العرض إن امتنع ثباته لذاته فهو الحركة، وإلا فإن كان معقولاً بالقياس إلى غيره فهو النسبة، وإن لم يكن كذلك فهو الكم إن قبل القسمة والتجزي لذاته وإلا فهو الكيف، وأن يفعـــل وأن ينفعل داخلان تحت الحركة، وسائرهما تحت النسبة. ومنهم من جعل النسبة جنســاً لما عدا الكم والكيف، ولا برهان على شيء من ذلك. ومنهم من قدح في انحصارها في التسعة بأن النقطة والوحدة خارجتان عنها، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم وجودهما في الخارج، وحملهما على مختلفات الحقائق حملاً ذاتياً، والعرض ليس جنساً لما تحته لتصورنا المقدار مع الشك في عرضيته، ومنهم من قال: إن الأعراض التســعة لا وجود لها في الخارج وإلا لكانت في محل وحلولها في المحل أيضاً نســبة فتكــون حالّةً في المحل، ويتسلسل، وامتناع مثل هذا التسلسل ممنوع، وللكم خواص:

الأولى: قبول المساواة واللامساواة لذاته؛ إذ ليس ذلك للجسمية، وإلا لساوى الجسم الصغير ما ساواه الجسم الكبير لاشتراكهما في الجسمية.

الثانية: قبول الانقسام، وقد يراد به كونه بحيث يمكن أن يُفرض فيه شيء غير شيء، وهو يُلْحق المقدار لذاته، وقد يراد به الانفكاك الموجب للاثنينية، وهـــو لا يلحقه لذاته؛ لأن الملحوق يجب بقاؤه عند اللاحق، والمقدار الواحد لا يبقى عنـــد الانفصال.

الثالثة: يمكن أن يفرض فيه واحد عادله إما بالفعل كما في العدد، أو بالقوة كما في المقدار، والمقدار زائد للجسمية؛ لأن الجسم الواحد يتوارد عليـــه مقـــادير مختلفة مع بقاء جسميته، والكم منفصل إن لم يكن بين أجزائه حد مشترك، ومتصل إن كان، وهو الزمان إن لم يكن قارَّ الذات والمقدار إن كان قارَّها، وهو الخط إن لم يقبل القسمة إلا في جهة واحدة، والسطح إن قبلها في جهتين، والجسم إن قبلها فـــي

الجهات الثلاث، ويسمى: الثَّخِن، والجسم التعليمى[١]. والطول قد يـراد بـه نفـس الامتداد، والامتداد المفروض أولاً وأطول الامتدادين، والعَرْض قد يراد بـه البعـد المقاطع للمفروض أولاً وأقصر الامتدادين، والعمق قد يراد به الثخن والبعد المقاطع للمفروضين، والثخن النازل، وهى كميات بالذات إن أريد بهـا الامتـدادات، وإلا فكميات مأخوذة من إضافة ما. والكم بالعرض هو الذى يكون الكم موجـوداً فيـه كالمعدودات، أو يكون موجوداً فى الكم كالشكل، أو يكون موجوداً فى محـل الكـم كالبياض والزمان كم بالذات وبالعرض لانطباقها على الحركـة المنطبقـة علـى المسافة، والحركة كم بالعرض لانطباقها على الزمان والمسافة اللـذين همـا كـم بالذات. والأبعاد متناهية وإلا لأمكن أن نتوهم خطين يخرجان من نقطـة واحـدة ويتباعدان بحيث يكون البعد الأول ذراعاً، والثانى ضعفه، والثالث ثلاثـة أمثالـه وهكذا إلى غير النهاية، ولو أمكن ذلك لأمكن أن يكون بينهما بعد يشتمل على أمثال البعد الأول التى هى غير متناهية، فيمكن انحصار ما لا يتناهى بـين حاصـرين، ولأن الأبعاد لو كانت غير متناهية لأمكننا فرض خط غير متناهٍ مع كرة متحركـة خرج من مركزها خط متناه موازٍ للخط الأول، ولو أمكن هذا لـزال هـذا الخـط بحركة الكرة من الموازاة إلى المسامتة، لكن ذلك محال؛ لأن كل نقطة تفرض فيه أنها أول نقطة المسامتة فإن المسامتة مع النقطة التى فوقها قبل المسامتة معها؛ لأن المسامتة إنما تحصل بزاوية مستقيمة الخطين، وكل زاوية شأنها ذلك يمكن تنصيفها إلى غير النهاية، وحينئذ تكون المسامتة مع الفوقانية قبل المسامتة مـع التحتانيـة بالضرورة، ولقائل أن يقول على الأول لا نسلم إمكان توهم خطين خـارجين مـن نقطة واحدة على الوجه المذكور على ذلك التقدير، وإنما يلزم ذلك أن لـو كانـت

---

(١) الجسم التعليمى: هو الذى يقبل الانقسام طولاً وعرضاً وعمقاً، ونهايته السـطح، ويسـمى بذلك لأنه يبحث عنه فى العلوم التعليمية أى الرياضية الباحثـة عـن أحـوال الكـم المتصـل والمنفصل منسوبة إلى التعليم والرياضة؛ فإنهم كانوا يبتدئون بها فـى تعـاليمهم ورياضـتهم لنفوس الصبيان لأنها أسهل إدراكاً. "التعريفات" للجرجانى.

اللانهاية من جميع الجوانب وإمكان وجود بُعْد فيما بينهما مشتمل على أبعاد غيــر متناهية، وإنما يلزم ذلك أن لو كان هناك بُعْدٌ هو آخر الأبعاد وهــو أول المســألة، وعلى الثانى لا نسلم توهم الخطين على الصفة المذكورة حينئذ ولا نسلم أن الخــط المتناهى إذا تحرك بحركة الكرة لابد أن يحدث فى الخط الغير المتناهى نقطة هــى أول نقطة المسامتة؛ فإن الحركة إنما تقع فى زمان وكل زمان منقسم فكل حركــة منقسمة، فوقوع نصفها قبل وقوع كلها، وهكذا إلى غير النهاية، فلا يوجد فى الخط غير المتناهى نقطة هى أول نقطة المسامتة، ومنهم من احتج بالتطبيق، وقد عرفت ما فيه. لا يقال: لو كانت الأبعاد متناهية ووقف شخص على النهاية فإن امتنع مــد يده فهناك جسم مانع، وإن أمكن كان هناك شىء قابل للزيادة والنقصان، فهو مقدار ولأن الجسم ماهية كلية نفس تصورها لا يمنع من وقوع الشركة فــيمكن وجــود أجسام غير متناهية لأنا نقول: لا نسلم اقتضاء امتناع مد اليد وجود جسم مانع، بل ذلك لعدم القضاء الذى هو شرط مد اليد، ولا نسلم أن التناهى مع وقوف الشــخص على النهاية إذا كان محالاً كان التناهى محالاً؛ فإنه لا يلزم من امتنــاع المجمــوع امتناع شىء من أجزائه. ولا نسلم أن كون ماهية الجسم كلية يقتضى إمكان وجود أجسام غير متناهية دفعةً؛ فإنه يجوز أن يكون إمكان وجودها فى أزمنة مختلفــة، على أنا نقول: المدعى عدم وجود أجسام غير متناهية فإمكان وجودها بغير نهاية لا ينافى ما ادعيناه، والمقدار لا يوجد مفارقاً عن المادة وإلا لكان غنياً بذاته عنها فلا يحل فيها البتة، والمقدمتان ممنوعتان، ونفارقها فى التخيل لإمكان تخيلنا المقــدار مفارقاً عن المادة، فإذا تخيلنا الثخن من غير الالتفات إلى ما عداه يســمى جســماً تعليمياً ولا يمكننا تخيله إلا متناهياً، فيلزمه سطح، وإذا تخيلنا ذلك السطح من غير الالتفات إلى ما يفارقه من الكيفيات كاللون والضوء يسمى سطحاً تعليميــاً، وكــذا الخط والنقطة، ثم الثخن يمكن أخذه لا بشرط شىء، وبشرط لا شىء، وأما السطح والخط فلا يمكن أخذهما بالاعتبار الثانى؛ فإن السطح لا يمكن تخيلــه إلا بحيــث يفرض فيه جهات، والخط إلا بحيث يفرض فيه جهتان، والأول جســم، والثــانى

سطح، ويمكن أخذهما بالاعتبار الأول؛ لأنا نتصور الخط ونحمله على كل خـــط، وكذا السطح، وذلك إنما يمكن إذا كانا موجودين لا بشرط شيء، والنقطة والخـــط والسطح لا تتميز فى الوضع لأنها لو تميزت بالوضع لكان ما من نقطة إلى غير ما منها إلى أخرى، وما من الخط إلى يمينه غير ما منه إلى يساره، وما من الســطح إلى أعلاه غير ما منه إلى أسفله، فلا تكون النقطة نقطـــة، ولا الخــط خطـــاً، ولا السطح سطحاً، هذا خلف، وأنواع الكيف أربعة لأنها إن لم تكن مختصة بالكميات، فإن كانت محسوسة فهى الانفعاليات والانفعالات وإن لم تكن محسوسة فإن كانـــت استعداداً نحو الانفعال كاللين أو نحو اللانفعال كالصلابة فهى القوة واللاقوة، وإن لم تكن استعداداً بل كمالاً فهى الحال والمَلَكَة، وفسروها بالكيفيات النفسانية، وإن كانت مختصة بالكميات كالتربيع والزوجية فهى الكيفيات المختصة بالكميات.

النوع الأول:

الكيفيات المحسوسة.

هى وإن كانت غير راسخة كحلاوة العسل وملوحــة مــاء البحــر فهــى الانفعالات، وسميت بهذا الاسم لانفعال الحواس عنها أولاً.

والمحسوسات إما ملموسات أو مُبْصَرَات أو مســموعات أو مَــذُوقات أو مشمومات، أما الملموسات فهى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوســة واللطافــة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف والبِلَّة والثِّقَل والخفة. أما الحرارة والبــرودة فغنيتان عن التعريف، لكن من شأن الحرارة تفريق المختلفات وجمع المتشــاكلات لإفادتها الميل المصعد بواسطة التسخين؛ فإن المركب الذى لا تكون بسائطه شديدة الالتحام لما كان تركيبه من أجسام مختلفة فى اللطافة والكثافة، وكلما كان ألطــف كان أقبل للخفة من الحرارة؛ فإنها إذا عملت فى المركب بادر للأقبل إلى التصــعيد قبل مبادرة الإبطاء دون العاصى، فيعرض فى ذلك تفريق فى تلك الأجسام المختلفة الطبائع، ثم يحصل بعد ذلك اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبائعها وأما الذى بسائطه شديدة الالتحام فإن كان اللطيف والكثيف فيه قريبين من الاعتدال فإذا قوى تــأثير الحرارة فيه حدثت فيه حركة دورية كما فى الذهب؛ فإن اللطيــف إذا مــال إلــى التصعد جذبه الكثيف فحدثت حركة دورية، وإن كان الغالب هو اللطيــف تصــعد واستصحب الكثيف، وإلا فإن لم يكن الكثيف غالباً جداً أثرت فى[1] تليينــه لا فــى تسييله، وإلا فلم يَقْوَ على تليينه أيضاً. ومن أسباب الحرارة الحركة، أمــا البــرودة فمنهم من جعلها عبارة عن عدم الحرارة فيما من شأنه أن يكون حــاراً، والتقابــل بينهما حينئذ يكون تقابل العدم والمَلَكَة، وهو باطل لأنها محسوسة ولا شــىء مــن العدم كذلك، أما الرطوبة فهى الكيفية التى بها يصير الجسم سهل التشــكل وســهل

---

(١) فى المخطوط (فيه)، والمثبت أولى، لأن (فيه) نجد تكرر الضمير بعده فى قوله (تليينــه)، ولا حاجة لإعادة الضمير.

التركب، وهى غير السيلان؛ فإنه عبارة عن حركات توجد فى الأجسام متفاصلة فى الحقيقة متواصلة فى الحس لدفع بعضها بعضاً حتى لو وجد ذلك فى التراب والرمل كان سيلاناً، واليبوسة هى التى بها يصير الجسم عَسِرَ التشكل وعَسِرَ التركب، وأما اللطافة فتقال على رقة القَوَام، أعنى سهولة قبول الأشكال الغريبة وتركها، وعلــى قبول الانقسام وعلى سركة التأثر من المُلاَقِى، وعلى الشــفافية والكثافــة، وعلــى مقابلات هذه الأربعة، واللَّزِج هو الذى يسهل تشكيله ويصعب تفريقــه، والهــش بالعكس، والجسم الذى طبيعته لا تقتضى الرطوبة فإن لم يلتصق به جسم رطب فهو الجاف، وإن التصق به فإن كان غائصاً فيه فهو المنتقع وإلا فهو المبتل، والــزِّق[١] المنفوخ المسكَّن تحت الماء قسراً تجد فيه مدافعة صاعدة، والحجر المسكَّن فى الجو قسراً تجد فيه مدافعة هابطة، والأولى هى الخفــة، والثانيــة هــى الثقــل، وأمــا المبصرات فالبياض منها قد يتخيل عند مخالطة الهواء للأجسام الشفافة المتصــغرة الأجزاء كالثلج، فإنا نراه أبيض ولا سبب لبياضه إلا ذلك، وقد يكون كيفية حقيقيــة قائمة بالجسم كبياض البيض المسلوق وليس ذلك بسبب أن النار أحدثت هوائية لأنه بعد الطبخ يصير أثقل، وأما غيره من الألوان فهى كيفيات حقيقية محسوسة، وأمــا الضوء فإن الهواء المقابل للشمس يصير مستضيئاً، فإنه مقابل لوجه الأرض فيصير مضيئاً له، والضوء الحاصل من المضىء لذاته هو الضوء الأول، ومن المضــىء بغيره هو الضوء الثانى، والذى يدل على أن الهواء يتكثف بالضوء رؤيتنــا الجــو الذى فى أفق المشرق وقت الصَّباح مضيئاً والظل هو الضوء الثانى، والظلمة عدم الضوء عما من شأنه أن يصير مضيئاً، ومنهم من زعم أن الضوء أجســام شــفافة منفصلة عن المضىء متصلة بالمستضىء، وهو باطل، وإلا لكانت حركته بــالطبع إلى جهة واحدة فلا يحصل الاستضاءة إلا من تلك الجهة، واحتجوا على كونه جسماً بأنه متحرك، وكل متحرك جسم، والصغرى ممنوعة؛ لأن المضىء لما كان عاليــاً

---

(١) الزِّق: الظرف يوضع فيه الشىء. راجع "المصباح".

سبق إلى الوهم أن الضوء متحرك، ومنهم من زعم أن الظلمة كيفية مانعــة مــن الإبصار، وهو باطل؛ لأنه إذا جلس شخص فى غار مظلم وخارج الغــار جماعــة وأوقدوا عندهم ناراً فإن القاعد فى الغار يراهم دون العكس، ولو كانت الظلمة كيفية مانعة عن الإبصار لما اختلف الحال، وذهب الشيخ إلى أن الألوان غير موجودة فى الظلمة لأنا لا نراها فيها، فعدم الرؤية إما لعدمها أو لكــون الظلمــة مانعــة مــن الإبصار، والثانى باطل لما مر، فتعين الأول، أجاب الإمام عنه بأن قال: إنا نمنــع الحصر لجواز أن يكون عدم الرؤية لعدم شرطها، فإن من شرط المرئى أن يكــون مضيئاً لذاته أو لغيره. وأما المسموعات فهى الصوت والحرف، وهو كيفية تعرض للصوت يتميز بها عن صوت آخر فى الحدة والثقل تميزاً فى المسموع، والســبب الأكثرى للصوت تموج الهواء وليس المراد منه حركة انتقالية من هواء واحد بعينه بل حالة شبيهة بتموج الماء؛ فإنه يحدث بصدم بعد صدم، وسكون بعــد ســكون، وسبب التموج إمساس عنيف وهو القرع، أو تفريق عظيم وهو القلع، وهما يحوجان الهواء إلى أن ينقلب من المسافة التى سلكها القارع إلى جنبيها بعنفٍ شديدٍ، ويلــزم ذلك أن ينقاد الهواء المتباعد للتشكل والتموج الواقعين هناك، ويتوقــف الإحســاس بالصوت على وصول الهواء إلى الصِّمَاخ[1] لميلانه من جانب إلى جانب آخر عند هبوب الرياح، ومن اتخذ أنبوبة ووضع أحد طرفيها على فيه[2] والآخر على صماخ إنسان وتكلم فيه بصوت عالٍ سمعه ذلك الإنسان دون غيره من الحاضرين، وكذلك نرى ضرب الخشبة بالفأس قبل سماع الصوت، وكل ذلك يدل علــى مــا قلنــاه، والصوت موجود فى الخارج قبل وصوله إلى الصماخ وإلا لمــا أدركنــا جهتــه، والهواء إذا تموج وقاومه جسم كجبل أو جدار أملس ومنعه حتى انصرف الصوت إلى جانبه على ذلك التَشكل حدث من ذلك صوت هو الصَّــدَى. وأمــا المــذوقات

---

(١) الصِّمَاخ: الخرق الذى يفضى إلى الرأس فى الأذن، وقيل: هو الأذن نفسها. "المصباح".

(٢) فى المخطوط (فيها).

فالجسم الذى لا يُحَسُّ طعمُه لشدة تكاثفه إذا احتيل فى تحليل أجزاء منه أُحِسَّ منــه بطعم كالنحاس، ويسمى ذلك الطعم تفاهة والتفاهة قد تقال على عدم الطعم أيضــاً، والجسم إما لطيف أو كثيف أو معتدل، والفاعل فى الثلاثة إما الحرارة أو البرودة أو القوة المعتدلة بينهما، فالحار إذا فعل فى الكثيف حدثت المــرارة، وفــى اللطيــف الحَرَافة، وفى المعتدل الملوحة، والبارد إذا فعل فى الكثيف حدثت العفوصة، وفــى اللطيف الحموضة، وفى المعتدل القبض، والمعتدل إن فعل فــى الكثيــف حــدثت الحلاوة وفى اللطيف الدسومة، وفى المعتدل التفاهة غير البسيطة.

وأما المشمومات فليس لها أسماء مخصوصـــة إلا مــن جهــة الموافقــة والمخالفة كما يقال: رائحة طيبة أو منتنة، أو من جهة ما يقارنها من الطعوم كمــا يقال: رائحة حلوة أو حامضة.

النوع الثانى:

الكيفية الاستعدادية.

وتسمى قوة إن كانت نحو الانفعال كالمصحاحية والصلابة، وضعفاً ولا قوة إن كانت نحو الانفعال كالممراضية واللين.

النوع الثالث:

الكيفيات النفسانية.

وتسمى حالاً إن كانت غير راسخة، ومَلَكَة إن كانــت راســخة، والفــرق بالعوارض المفارقة لا بالفصول. والعلم هو حصول ماهية الشيء فى العقل مجردة عن اللواحق الخارجية، وهو إما تفصيلى كمن علم ماهية مركبة منفصلة للأجــزاء فى العقل متميزاً بعضها عن البعض، وإما إجمالى كمن علم مسألة ثم غفل عنها ثم سئل عنها فإنه يحضر عنده حالة بسيطة هى مبدأ تفاصيل تلك الأشياء التى كانــت متصورة على التفصيل. قال الإمام: هذه الأجزاء إن لم تكن معلومة بطل قــولكم: العلم بالأجزاء قبل العلم بالماهية، وإن كانت معلومة تميز بعضها عن البعض على التفصيل، وجوابه منع الشرطية الثانية؛ فإنه لا يلزم من العلم بالشيء العلم بامتيازه عن غيره وإلا لزم من العلم بالامتياز العلم بامتياز الامتياز إلى غير النهاية.

التعقل قد يكون بالقوة، وهو عدم التعقل عما من شأنه أن يعقل[١]، ويســـمى العقل الهيولانى، وقد يكون بالفعل، إما للبديهيات مع اســتعداد الــنفس لاكتســاب النظريات، ويسمى العقل بالملكة، وإما للنظريات بحيث تكون مخزونـــة عنـــدها[٢] وتقدر على استحضارها متى شاء، ويسمى العقل بالفعل، وإما للنظريات على وجه لا يغيب عن النفس وتعقل أنها تعقلها، ويسمى العقل المستفاد[٣]، لا يقال: النفس إذا

(١) فيكون متعقلاً بالقوة أى لديه القابلية والاستعداد لذلك.

(٢) أى: عند النفس، وإن لم يتقدم ذكرها قريباً.

(٣) العقل المستفاد: هو أن تحضر عنده النظريات التى أدركها بحيث لا تغيب عنه. "التعريفات" للجرجانى.

أدركت ذاتها كان العاقل غير المعقول، فلا يكون التعقل عبارة عما ذكـرتم؛ لأنـا نقول: المقدمتان ممنوعتان، أما الأولى فلأن المعقول صورة كلية والعاقـل نفـس شخصية وإحداهما غير الأخرى، وأما الثانية فلأن حضور ماهية الشيء أعم مـن حضور ماهية الشيء المغاير، ولا يلزم من كذب الأخص كذب الأعم، والعلم فِعْلِيٌّ إن كان إيجاداً للشيء بعد تصوره، وانفعالى إن كان بالعكس، والـنفس فـى مبـدأ الفطرة خالية عن المعقولات لكنها قابلة لها وإلا لما صارت قابلة لامتناع زوال ما بالذات، ويتوقف حصولها على حصول الشرائط وارتفاع الموانع، وهو إنما يتحقق بكثرة الإحساس بالجزئيات، وإلا لحصلت العلوم فى مبدأ الفطـرة، وإذا حصـلت حصلت المعقولات بالفعل، فإن لم يَكْفِ تصور اثنين منها فى جزم الذهن بالنسـبة بينهما توقف على استخراج الوسط الذى يحصل به نسبة أحـدهما إلـى الآخـر، وتختلف مراتب النفوس فى استخراجه فالتى لها إصابة للأوساط وترتيبها من غير تكلف فهى القوة القدسية، وتقابلها نفس البليد الذى لا يدرك شيئاً البتة وفيما بينهمـا المتوسطات على اختلاف درجاتها، واختلف فى أن الفكر هل يجامع النظرية أم لا؟ فإن أريد بالفكر الحركات التخيلية فهو لا يجامع العلم لكونها معدَّات سابقة عليـه، وإن أريد به العلوم المرتبة فى العقل الموجبة لحصول علـم آخـر فهـى واجبـة للاجتماع معه لأنها موجبة لحصوله، والموجب يجب حصوله عند حصول المعلول، والعلم بالعلة لا يوجب العلم بلازمها القريب، وإلا لزم من العلم بلازمها العلم بلازم اللازم إلى غير النهاية، نعم تصور الماهية مع تصور لازمها القريب يوجب الجزم بنسبته إلى الماهية، وفى الأول نظر؛ لجواز أن ينتهى إلى ما لا يكـون لـه لازم قريب أولى ما يكون لازمه بعض ملزوماته، والعلم بما له سبب لا يحصل إلا بعـد العلم بوجود ذلك السبب لأنه ممكن، فلا يكون وجوده راجحاً إلا بالنظر إلى سببه، وما يعلم سببه يعلم كلياً؛ لأنا إذا علمنا أن الألف موجب للبـاء فقـد علمنـا البـاء وصدوره عنه، وكلاهما كليَّان، وتقييد الكلى بالكلى كلى، وكذلك إذا علمنا أن الألف المقترن بأمور كلية يوجب الباء المقترن بأمور كليـة، وعلـم منـه أن الصـورة

الحاصلة فى العقل من الجزئى الخارجى تكون كلية لكونها مركبة من ماهية كليــة وعوارض كلية، وإن كان المطابق فى الخارج أمراً واحداً فقط، ويجب تغير العلــم عند تغير المعلوم لكونه مطابقاً للمعلوم، وامتناع مطابقة العلــم الواحــد لأمــرين مختلفين والطبائع الكلية لما امتنع تغيرها امتنع تغير العلم بها دون الجزئيات، فإنه يجوز تغير العلم بها لجواز تغيرها، والعلوم النظرية اللازمة عــن الضــرورية لا تصير ضرورية لأن الضرورة كيفية اللزوم لا كيفية اللازم.

كل مجرد يجب أن يكون عاقلاً للمعقولات كلها؛ لأنه يمكن أن يعقل، وكلُّ ما يمكن أن يعقل يمكن أن يعقل مع غيره، وكلُّ ما يمكن أن يعقل مع غيره يمكــن أن يقارنه صور المعقولات فى العقل، وكلُّ ما يمكن أن يقارنه صور المعقولات فى العقل يمكن أن يقارنه صور المعقولات فى الخارج، فكل مجرد يمكــن أن يقارنــه صور المعقولات فى الخارج، وكل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول وإلا لكان لها تعلق بالمادة، والمقدمات بأسرها ممنوعة؛ فإن الواجب لذاته مجرد، ويمتنــع أن يعقل، وعلم منه امتناع تعقله مع غيره، ولا يلزم من إمكان تعقل المجرد مع غيره فى العقل أى إمكان أن يكون حالاً مع غيره فى العقل إمكان أن يحل فيــه صــور المعقولات فى العقل إمكان مقارنتها فى الخارج، فإن الأولى عبارة عن حلولها فيه حال كونها فى العقل، والثانية عن حلولها فيه حال كونها فى الخارج، وما ذكــروه لبيان المقدمة الأخيرة أيضاً ممنوع، والقدرة قوة هى مبدأ لأفعال مختلفة ونسبتها إلى الضدين على السوية، والخُلُق: ملكة يصدر بها من النفس فعل بسهولة مــن غيــر تقديم رؤية، واللذة: إدراك الملائم من حيث هو ملائم، والألم: إدراك المنافى مــن حيث هو مناف، والصحة: حال أو ملكة يصدر عنها الأفعال من الموضــوع لهــا سليمةً، والمرض: حال أو ملكة يصدر عنها الأفعال من الموضوع لها غير سليمة، ولا واسطة بينهما، وأما الفرح والحزن والحقد وأمثالها فغنية عن التعريف.

النوع الرابع:

الكيفيات المُختصة بالكميات.

وهى إما فى المنفصل كالزوجية والفردية، أو فـــى المتصـــل كالاســـتقامة والاستدارة، والخط المستقيم أقصر خط يصل بين نقطتين، فإذا أثبتنا أحـــد طرفيـــه وأدرناه حتى عاد إلى وضعه الأول حدثت الدائرة، وإذا أثبتنا الخط المار بمركزها المسمى بالقطر أدرنا نصف دائرة إلى أن عاد إلى وضعه الأول حدثت الكرة، وإذا أثبتنا سطحى متوازى الأضلاع على أحد أضلاعه وأدرناه إلى أن عاد إلى وضعه الأول حدثت الأسطوانة، وإذا أثبتنا أحد الضلعين المحيطين بالقائمة من المثلث القائم الزاوية وأدرناه إلى أن عاد إلى وضعه الأول حدث المخروط.[١]

والشكل: ما أحاط به حد أو حدود. والزاوية: ما يحدث من اتصـــال أحـــد الخطين بالآخر على الاستقامة، وليست هى بكمٍّ؛ لأنها قد تبطل عند الازديـــاد، ولا شيء من الكم كذلك، ولا يتوهم كونها من الكم لقبولها المساواة واللامساواة لاحتمال أن يكون ذلك بالعَرَضِ لا بالذات، والمضاف يقال بالاشتراك على نفس الإضـــافة، وهو الحقيقى، وعلى المركب منها ومن معروضها وهو المشهورىُّ، وله خاصيتان: التكافؤ فى الوجود، ووجوب الانعكاس؛ فإنه كما يقال للأب أب الابن فلذلك يقـــال للابن ابن الأب وهى إن كانت محصلة أو مطلقة فى أحد الطرفين كانت فى الطرف الآخر كذلك[٢]، فالنصف المطلق بإزاء الضعف المطلق، والمعين بـــإزاء المعـــين، وتحصيل موضوعها لا يقتضى تحصيلها؛ فإن الرأسية إضـــافة عارضـــة لعضـــو بالقياس إلى ذى الرأس، فإذا حصلنا ذلك العضو حتى صار هذا الرأس [لم يلزم من

---

(١) المخروط المستدير: هو جسم أحد طرفيه دائرة هى قاعدته، والآخر نقطـــة هـــى رأســـه، ويصل بينهما سطح تفرض عليه الخطوط الواصلة بينهما مستقيمة. "التعريفات" للجرجانى.

(٢) فهما متضايفان: بمعنى أنهما متقابلان وجوديان يعقل كل منهما بالقياس إلى الآخر، كالأبوة والبنوة، فإن الأبوة لا تعقل إلا مع البنوة وبالعكس. "التعريفات" للجرجانى.

العلم به العلم بالشخص][1] الذى له ذلك الرأس[2]، ومن الإضافة ما هو متفق فـــى الطرفين، ومنها ما هو مختلف، إما محدود كالنصف والضعف أو غيـــر محـــدود كالزائد والناقص، والمضافان إما أن لا يحتاجا فى اتصافهما بالإضافتين إلى صـــفة حقيقية كاليمين واليسار، أو يحتاجا كالعاشق والمعشوق، أو يحتـــاج أحـــدهما دون الآخر كالعالم والمعلوم، وهى تعرض للمقولات بأسرها إما للجواهر فالأب والابن، والكم كالعظيم والصغير والقليل والكثير، والكيف كـــالأحر والأبـــرد، وللمضـــاف كالأقرب والأبعد، وللأين كالأعلى والأسفل، ولِلْمَتَى كالأقدم والأحـــدث، وللوضـــع كالأشد انتصاباً وانحناءً وللملْك كالأعرى والأكسى، وللفعل كالأقطع والأصـــرم[3]، وللانفعال كالأشد تسخناً وتبرداً، والمتقدم على غيره إما بالزمان كتقدم الأب علـــى الابن أو بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين[4]، أو بالعلية كتقدم ضوء الشمس علـــى ضوء ما استنار بها، أو بالرتبة كتقدم الإمام على المأموم إذا ابتدأ من المحراب، أو بالشرف كتقدم العالم على الجاهل، والمتتاليان هما اللذان ليس بين أولهما وثانيهمـــا

---

(١) ما بين المعكوفتين من نسخة مطبوعة؛ لانطماسه من المخطوط.

(٢) لأن العلم بالجزء لا يستلزم العلم بالكل، فالعلم بوجود شجرة فى الـــدار لا يســـتلزم العلـــم بماهية الدار والعلم بما فيها على التمام والكمال.

(٣) من الصرامة وهى الشدة فى القطع، يقال: سيف صارم، أى: قاطع.

(٤) التقدم إما يكون بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين فلا يتصور طبعاً ما هو الاثنين إلا بتصور الواحد، وهناك ما يسمى تقدم المرتبة كتقدم الإمام على المأموم، وهناك تقدم الشـــرف كتقـــدم العالم على الجاهل، وتقدم العلة وهو تقدم الإله على الخلق فهو سبب وجودهم وخالقهم، وتقدم الزمان، وتقدم المكان.

قال بعضهم:

وخمسةٌ أنواعُ التقـــدم يـــا فتـــى • أقر بها بيتٌ من الشعر واعترفْ
تقـــدُّم طبـــعٍ والزمـــانِ وعلـــةٍ • ورتبةٌ أيضاً والتقـــدم للشـــرفْ

شيء من جنسهما سواء كانت متفقة في [النوع][1] كبيت وبيت، أو مختلفة كبيت وحجر، ويسميان المتشافعين أيضا والمتماسان ما تختلف ذاتهما في الوضع ويتحد طرفاهما، والتام هو الذي يحصل له جميع ما ينبغي، وهو الكامل أيضاً، فإن تم غيره منه فهو فوق التمام والمكتفي ما أعطى ما به يتمكن من تحصيل كمالاته كالنفوس السماوية، والناقص ما يخالفه.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وأضفته من المطبوع.

المقالة الرابعة:

فى إثبات الواجب لذاته وصفاته

إمّا أن يكون[١] واجباً لذاته فقد مر، وأما إنه واحد فلأنه لــو كانــا اثنــين لاشتركا فى وجوب الوجود الذى هو نفس الماهية فكانا مشتركين فى الماهية، ولابد من امتياز أحدهما عن الآخر، فإن كان المميز فصلاً كان كل واحد منهما مركباً من الجنس والفصل، وإن كان تعيناً كان له علة، فإن كانت هى الماهية كان لازماً لها؛ فالواجب لذاته واحد، وإن كانت غيرها كان الواجب لذاته محتاجاً فى تعينــه إلــى سبب منفصل، والواجب لذاته ليس بجوهر – وقد مــر – ولا عــرض لاســتحالة افتقاره إلى غيره، وليس مادة ولا صورة لهذا بعينه، ولا جسماً وإلا لكان مركبــاً، ولا نفساً وإلا لتوقف فعله على الجسم، ولا عقلاً، وإلا لكان ممكناً وإنه عالم بذاتــه لحضور ذاته له، ويعلم الأشياء بذاته لأنه يعلم ذاته التــى هــى[٢] مبــدأ تفاصــيل الأشياء، فيكون عنده أمر بسيط هو مبدأ تفاصيلها، ولا يتقرر فى ذاته صــفة وإلا لكان فاعلاً لها وقابلاً وواجباً فى جميع جهاته، أى ذاته كافية فى حصول جميع ما له من الصفات وجودية كانت أو عدمية وإلا لتوقفت حالة من أحواله على غيــره، وذاته المعينة متوقفة على تلك الحالة فتكون متوقفة على الغير فيكون ممكناً لذاتــه، وفيه نظر تعرفه مما تقدم فى التعين، وهو بسيط لا يصدر منه إلا الواحد الذى هو العقل لما عرفت، والعقول متكثرة؛ لأن الأجسام ليس بعضها علة للبعض وإلا لكان الحاوى علة للمحوى أو بالعكس، والأول باطل وإلا لتأخر وجوب وجود المحــوى عن وجوب وجود الحاوى، فمع وجوب وجود الحاوى إمكان عدم المحوى، ومــع إمكان عدم المحوى إمكان الخلاء، فالخلاء ممكن، والثانى أيضاً باطل؛ لأن الصغير

---

(١) لفظة (يكون) غير موجودة بالأصل، وزيادتها لتمام المعنى.

(٢) زيادة غير موجودة بالأصل.

لا يكون علة للكبير، فلكل جسم مبدأ عقلى، ولأن حركات الأفلاك إرادية فهى إن كانت لإرادة جزئى أمر لوجب انقطاعها عند حصوله، فهى لإرادة أمر كلى فمطلوبها استحال أن يكون ذاتاً مجردة لامتناع حصولها لغيرها بل التشبه بأمر مجرد، والمتشبه به لجميع الأفلاك ليس ذاتاً واحدة وإلا لتشابهت فى الحركات وفى الجهة، بل ذواتاً متعددة، ففى الوجود عقول متعددة والعقل الصادر من المبدأ الأول يلزمه الإمكان لذاته والوجوب من غيره وله ماهية جوهرية فيصدر منه بأحد هذه الاعتبارات هيولى الفلك وبواسطتها الصورة الفلكية، ويصدر عنه بالاعتبار الآخر عقل، وبالاعتبار الثالث النفس الفلكية، ويصدر عن العقل الثانى على هذا الوجه عقل وهيولى فلكية ونفس إلى أن ينتهى إلى العقل الفعال فيصدر منه هيولى العالم العنصرى وصورها وقواها، ويعرض للهيولى بواسطة الحركات الجزئية استعدادات مختلفة، ويصدر بواسطتها أنواع الكائنات، وفيه نظر؛ لأنه لا يلزم من مجامعة إمكان الخلاء وجوب وجود الحاوى أن يكون الخلاء ممكناً؛ فإن إمكان الشىء جاز أن يكون مجامعاً لشىء آخر مع أن وجوده معه يكون محالاً، ألا ترى أن إمكان وجود كل حادث حاصل فى الأول مع أن وجوده فيه محال، ولا يخفى عليك ضعف بقية المقدمات المذكورة، ولنذكر الطرف الذى سلكها المِلِّيُّون[١] فى إثبات مبدأ العالم وصفاته: قالوا: العالم حادث لأنه ممكن، وكل ممكن فله مؤثر والتأثير فيه لا يجوز أن يكون حال الوجود لامتناع تحصيل الحاصل، ولا حالة العدم لامتناع الجمع بين الوجود والعدم، فهو حالة الحدوث، ولأن الأجسام لو كانت أزلية لكانت إما متحركة أو ساكنة، والأول باطل؛ لأن الحركة تقتضى المسبوقية بالغير، والأزلية تنافيها، وكذا الثانى؛ لأنها لو كانت ساكنة لامتنعت الحركة عليها؛ لأن السكون لا يتوقف على شرط حادث، وإلا لكان حادثاً، وإذا لم يتوقف على شرط حادث كان جملة ما يتوقف عليه وجوده حاصلاً فى الأزل،

---

(١) أى: أصحاب الملل الدينية.

فيمتنع زواله فيمتنع الحركة، والتالى باطل؛ لأن الأجسام عند الفلاسفة منحصرة فى الفلكيات والعنصريات، والحركة جائزة على كل واحدة منهما، ولأن العالم متناهٍ لما مر فيختص بمقدارٍ وشكلٍ معينين وهما ليسا للجسمية أو لأحد جزءيها أو لأمر لازم وإلا لكان لكل جسم ذلك المقدار والشكل، بل بسبب من خارج، ولأن المـؤثر فـي تكوُّن النطفة إنساناً ليس هو الطبيعة؛ لأن النطفة إن كانت متشابهة الأجزاء وجـب أن يكون الإنسان على شكل الكرة؛ لأن البسيط يجب أن يكون شكله كرياً؛ إذ لـو كان مضلعاً أو منحنياً لاختص بعض جوانبه بهيئة دون أخرى، وذلك ترجيح مـن غير مرجح، وإن لم تكن متشابهة الأجزاء كانت بسائطة متشابهة الأجـزاء فكـان يجب أن يكون الإنسان على شكل كرات مضمومة بعضها إلى بعض، بل بسبب من خارج وهو المطلوب، ثم قالوا: لو وجد إلهان وأراد أحدهما حركة زيـد والآخـر سكونه فإن حاصل مرادهما يلزم الجمع بين المتنافيين وإلا كان أحدهما عاجزاً فلا يكون إلهاً، ثم قالوا: الصانع فاعل بالاختيار، أى هو بحالة إن شاء فعل وإن شـاء ترك لا موجب بالذات حتى يجب صدور الفعل عنه؛ لأنه لو كان موجبـاً بالـذات لكان العالم لازماً لوجوده فيكون أزلياً، ولأنه لو كان موجباً بالذات للزم من دوامـه دوام معلوله ومن دوام معلوله دوام معلول معلوله فيلزم دوام جميع الآثار الصادرة عنه، ثم قالوا: الفاعل بالاختيار يكون قاصداً إلى إيجاد الشيء، والقصد إلى الإيجاد بدون تصوره محال فهو عالم بالأشياء، ثم قالوا: لو وجدت العقول والنفوس لكانت مشاركة للبارى فى كونها غير متحيزة ولا حالّة فى المتحيز فيلـزم تعليـل هـذا الوصف بعلل مختلفة، وإنه محال، والكل ضعيف لأنا لا نسـلم أن التـأثير حـال الوجود تحصيل الحاصل، وإنما يكون كذلك أن لو أعطاه وجوداً مسـتأنفاً، ولـيس كذلك بل ترجَّح الوجود الحاصل على عدمه، ولأن التأثير إن لم يكن حالة الوجـود كان حالة العدم؛ إذ لا واسطة بينهما، واللازم باطل، لا يتوهم أن حالـة الحـدوث مغايرة لهما؛ لأن الماهية فى تلك الحالة إما أن تكون موجودة أو معدومة والعلم به ضرورى، وكون الحركة مسبوقة بالغير لا ينافى أزلية الجسم مع كونـه متحركـاً

بحركات متعاقبة لا أول لها، ولا يلزم من عدم توقف السكون على شـرط حـادث امتناع زواله لجواز أن يكون مشروطاً بعدم حادث، فإذا وجد ذلك الحادث فقد زال شرطه فيزول، ولا يلزم من تعليل المقدار والشكل المخصوصين للجسم بأحد جزئيه أن يكون كل جسم على ذلك المقدار والشكل؛ لاحتمال أن يكون هيوليات[1] لأجسامٍ مختلفةٍ وتكون العلة بمقدار كل جسم وشكله هى هيولاه، ولا يلزم من عدم تشـابه بسائط النطفة تَكَوُّن الإنسان على شكل كرات مضمومة بعضها إلى بعض لاحتمال أن يمنع امتزاج الطبائع بعضها بالبعض عن الشكل الكرى، ثم بعد التجاوز عن هذا كله لا يلزم أن يكون ذلك السبب واجباً لذاته لينتهى إليه الممكنات، اللهـم إلا عنـد العود إلى إبطال الدَّوْر والتسلسل، فيكون ما ذكروه من التطويلات ضائعاً، قولـه: ولو كان الفاعل موجباً لكان العالم أزلياً قلنا: نعم، ولِمَ قلتم بأن اللازم باطـل؟ ولا يلزم من كونه موجباً دوام جميع معلولاته؛ فإن من جملتها الحركة، وهى غير قابلة للدوام والثبات، وما ذكروه لبيان كونه عالماً فهو مبنى على كونه مختاراً، وأما مـا ذكروه لبيان نفى النفوس والعقول فضعيف[2]؛ لأنا لا نسلم افتقار ذلـك الوصـف الواحد بعلتين مختلفتين وقد مر ضعف ما قيل فيه.

---

(١) فى المخطوط (هوليات) بغير الياء المثناة التحتية، والصحيح إثباتها.

(٢) الفاء ليست بالأصل.

المقالة الخامسة:

في أحكام النفس الناطقة

لو كانت قديمة فإن كانت واحدة كانت نفس زيد بعينها نفس عمرو، وكل ما يعلمه أحدهما يعلمه الآخر إن بقيت واحدة بعد النطق وإلا كانت قابلة للتجزىء فلا تكون مجردة، وإن كانت كثيرة فالامتياز بينها ليس بالماهية ولوازمهـــا وإلا لكـــان لازماً لها لاشتراكها في الماهية، ولا بالعوارض لأن لحوقها إياها إن كان بســـبب الماهية أو الفاعل كان لازماً، وإن كان بسبب البدن كانت متعلّقة بالبدن قبل البدن، ولقائل أن يمنع اشتراك النفوس في الماهية واللوازم وامتناع تعلقها ببدن قبل تعلقها بهذا البدن، فإنه يجوز أن تكون معلَّقة قبل هذا البدن ببدن آخر وقبله بالآخر لا إلى نهاية كما ذهب إليه أصحاب التناسخ، لا يقال: لو كانت موجودة قبل هـــذا البـــدن لكانت مستغنية في تعينها عنه فلا تتعلق به لجواز استغنائها عنه وتعلقها به شـــرط حدوثه، وهي باقية بعد خراب البدن وإلا لكان فسادها بفساد صـــورتها؛ لأن فســـاد الجوهر بدون فساد الصورة غير [معقول، وحينئذ يكون فيها شيء يقبل][1] الفساد، وأحدهما غير الآخر فتكون مركبة ولكان لها قوة الفساد وقـــوة الثبـــات، والشـــيء الواحد لا يكون له هاتان القوتان، فيلزم تركبها، ولقائل أن يمنع أن فساد الجـــوهر بدون فساد الصورة غير معقول لجواز فساده بارتفاعه عن الخـــارج، وأن الشـــيء الواحد لا يكون له قوة الثبات والفساد؛ بمعنى الارتفاع عن الخارج، قالوا في إبطال التناسخ: إن النفس حادثة مع حدوث البدن، فالعلة التامة لحدوثها تتوقف على حدوث البدن، على معنى أنها تنعدم بعدمه وتتحقق بتحققه، وإلا لجاز وجودها قبل البدن أو عدمها مع حدوثه، وحينئذ يفيض من العلة الفاعلة نفس عند حدوثه، فلو تعلقت بـــه

---

(١) ما بين المعكوفتين من المطبوع.

نفس أخرى على سبيل التناسخ كان للبدن الواحد نفسان مدبرتان، وهو باطل؛ لأن كل واحد يجد مدبر بدنه واحداً، وهو مبنى على حدوث النفس المبنى على فساد التناسخ، ولنختم هذه المقالة ببحثين:

الأول: فى إمكان الوحى والنبوة.

لما كان للإنسان القوة المتخيلة وقوة الحس المشترك فلا يبعد وجود نفس قوية تتصل بالعقول والنفوس الفلكية وتدرك ما عندها من المغيبات على وجه [كلىٍّ فتحاكيها المتخيلة بصورة جزئية مناسبة لها ثم ينزل][(١)] منها إلى الحس المشترك، فتصير مشاهدة محسوسة لصفاء الحس المشترك ولقوة النفس على استخلاصها عن تعلقات الحواس الظاهرة كما تقع فى حالة النوم وهو الوحى إلا أن المنامات منها صادقة لهذا السبب ومنها كاذبة إما لأن النفس إذا أحست بصورة جزئية فعند النوم ترتسم فى الحس المشترك، أو لأنها أَلِفتْ صورة وأَلِفَتْهَا، فعند النوم تتمثل فيه، أو لأن مزاج الدماغ تغير فتتغير أفعال المتخيلة وأما الوحى فلا يكون إلا صادقاً، وأما إمكان النبوة فلأن مجرد التصور النفسانى قد يكون سبباً لحدوث الحوادث وإلا لما أمكن للنفس تدبير البدن بمجرده، وحينئذ يكون الهيولى العنصرية مطيعة للتصور النفسانى، فيجوز وجود نفس قوية نسبتها إلى عالم الكون والفساد نسبة النفس إلى البدن حتى تكون تصوراتها سبباً لخرق العادات فتصدر منها الأمور العجيبة التى هى المعجزات.

الثانى: فى أحوال النفس بعد المفارقة.

فمنهم من قال: إنها تنعدم وتعاد مع البدن بعينها وتنطق، ومنهم من قال بتوقف وجودها على البدن المعين وإلا لما وجدت معه، ويلزم من انعدامه انعدامها، ومنهم من قال بعدمها وامتناع قيامها بنفسها، فإذا انعدم البدن تتعلق ببدن آخر، وقبل

---

(١) ما بين المعكوفتين من المطبوع لانطماسه من الأصل.

هذا البدن كانت متعلقة ببدن آخر[١]، ومنهم من قال بحدوثها وبقائها بعد البدن قائمة بنفسها ويكون لها سعادة، وسببها إدراك الملائم من حيث هو ملائم، وشقاوة، وسببها إدراك المنافى من حيث هو مناف، والملائم لها إدراك الموجودات بأن يحصل لهـــا ما يمكن إدراكه من الحق الأول وأنه واجب الوجود لذاته برىء عن النقائص منبع لفيضان الخير، ثم يدرك ما صدر منه على الترتيب الواقع فى الوجود، ثم يحصـــل لها بعد ذلك التنزه عن الهيئات البدنية الرديئة التى توجب استغراقها فى مقتضـــيات القوى الجسمانية والغفلة عن العالم العقلى، وآفتها بأن يحصل لها الشعور بإمكـــان الكمالات واكتساب المجهول من المعلوم فيشتاق إليه وللاعتقادات الباطلة المنافيـــة للحق وللأخلاق المذمومة الرديئة البدنية، إلا أن حالة التعلق بالبدن لا يحصل لهـــا السعادة والشقاوة لاستغراقها فى تدبير البدن، فإذا فارقت زال العائق وتمت السعادة والشقاوة.

وتختلف مراتب النفوس [بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وكل ذلك مبنـــى على][٢] حدوث النفس وفساد التناسخ وقد عرفت ما فيهما.

قال الأستاذ أثير الدين – بَرَّدَ الله مضجعه: ونحن نقول: إن الـــنفس إنمـــا تعلقت ببدنٍ لتوقف كمالاتها عليه، وإذا استكملت بواسطته وتجردت عـــن الهيئـــات البدنية الرديئة لم يكن لها شوق إلى البدن، فلا تتعلق ببدن آخر بعد خراب البدن، بل يجذبها الكمال إلى عالم القدس وتنخرط فى سلك الجبروت، وإن استكملت ولكن لم تتجرد عن الهيئات المذكورة لم يبق لها أيضاً حاجة إلى البدن فلا تتعلق ببدن آخر لكن تبقى بسبب الهيئات البدنية الباقية معذبة إلى أن يزول لكنها ليست لازمة لهـــا، وإنما عرضت بسبب مباشرة الأمور البدنية فتزول آخر الأمر ويحصل لها السعادة الكاملة، وإن لم تستكمل بقيت محتاجة إلى البدن، فإن لم يكن لهـــا هيئـــات رديئـــة

---

(١) وهذا تناسخ الأرواح وهو باطلٌ.

(٢) ما بين المعكوفتين من المطبوع.

احتمل أن تبقى قائمة بنفسها بعد البدن ويحصل لها الخلاص عن العذاب ويحتمل أن تجذبها الحاجة إلى الكمال إلى التعلق ببدن آخر إنسانى، وإن كان فيها هيئات رديئة يحتمل أن تبقى معذبة بتلك الهيئات دائماً، ويحتمل أن تجذبها [تلك الهيئـــات إلـــى التعلق][١] ببدن آخر حيوانى، ولا يمكن الجزم بشىء من هذه الأمور والله أعلم ما[٢] التحقيق وهو بالفصل حقيق.

---

(١) ما بين المعكوفتين من المطبوع لانطماسه بالأصل.

(٢) اللفظة غير واضحة فى الأصل.

القسم الثانى:

فى العلم الطبيعى

وفيه مقالات: الأولى: فى أحكام الجسم وما يتعلق بها: لو وجد جـــزء لا يتجزأ فإن لم يماسه جزء أو يماسه وتداخلا لم يكن فـــى الوجـــود ذو مقـــدار وإلا فالجانب الذى به يماس الآخر غير الذى لا يماسه به فينقسم، ولأنه لو وجد أجـــزاء لا تتجزأ فالطرف العظيم من الرَّحَا إذا قطع جزءاً فالصغير لا يقطع مثله أو أكبـــر وإلا لكانت المسافة التى يقطعها الصغير مثل التى يقطعها الكبير أو أكبر بل أقـــل فتنقسم، وكذلك الكلام فى الفرجار ذى الشعب الثلاثة، ولأن الجسم لو تركـــب مـــن أجزاء لا تتجزأ فعند حركته يلزم حركته من جزء إلى آخر، وإنه محال أن يوصف بالحركة حال ما يكون ملاقياً للجزء الأول أو للجزء الثانى، بل حال ما يكون على الفصل المشترك، فينقسم الجزء، ولأن الشمس إن ارتفعت جـــزءاً لا يتجـــزأ فـــإن انتقص من ظل الخشبة المقابلة لها المغروزة فى الأرض جزء أو أكثر كان طـــول الظل مثل ارتفاع الشمس فى نصف النهار أو أكبر، وإن انتقص أقل انقسم الجزء، ولأن تلك الأجزاء إن لم تكن كرية كان أحد جانبيه غير الجانب [الآخر، وإن كانت كرية فعند انضمام بعضها][1] إلى بعض يحدث فرج خالية كل واحدة منها أقل مـــن الجزء، لا يقال: النقطة موجودة لأنها طرف الخط الذى هو طرف السطح الذى هو طرف الجسم الموجود، وطرف الموجود موجود فمحلها غيـــر منقســـم وإلا لـــزم انقسامها، لأن الحال فى أحد جزءيه غير الحال فى الآخر، ولأن الحركة الحاضرة غير منقسمة وإلا لكانت أجزاؤها غير مجتمعة لأن شأن أجزاء الحركة كذلك، فـــلا يكون الحاضر حاضراً والمسافة التى تقطع عليها تلك الحركة غيـــر منقســـمة وإلا

---

(١) ما بين المعكوفتين من المطبوع.

لكانت الحركة إلى نصفها نصف الحركة إلى كلها؛ لأنا نقول: لا نســلم أن طــرف الموجود موجود؛ فإن الأطراف أمور موهومة لاهُوِيَّة لها فى الأعيان، ولئن سلمنا لكن لا نسلم انقسامها بانقسام محلها، وإنما تنقسم أن لو كان حلولها حلول الســريان وهو ممنوع، وأما انقسام الحركة الحاضرة إن أريد به الانقسام الوهمى فلا نسلم أن أجزاءها لا تجتمع، وإن أريد به الانقسام بالفعل لا يلزم من عدم انقســامها وجــود الجزء لجواز كونها منقسمة بالقسمة الوهمية أو الفرضية، وعلم منه امتناع تركــب الجسم من أجزاء لا تتجزأ غير متناهية، ولأنه لو تألف من أجزاء غيــر متناهيــة [لكان قطعه بالحركة فى زمان متناه][(١)] قطعاً لأجزاء غير متناهية، ولكان تأليفهــا يفيد الوجود أبعاداً غير متناهية فعلم أن الجسم ليس فيه أجزاء بالفعل بل هو متصل واحد فى نفسه كما هى عند الحس، وللأسباب الموجبة للقسم إما الفك أو الــوهم أو اختلاف غرضين ولا ينتهى فى القسمة إلى حد لا ينقسم، بل هو قابل للقسمة إلــى غير النهاية، نعم، القسمة الانفكاكية ربما تقف لمانع دون الوهميــة، والهيــولى لا مقدار لها فى ذاتها وإلا لما قبلت إلا ما يطابقها لكن المقدار بعدها لقبول الانقســام وانقسامها لا يقتضى أن يكون لها هيولى أخرى لكونها غير متصلة بذاتها، ولكــل جسم طبيعى حيز طبيعى؛ لأنه لو فرض مجرداً عن العوارض المفارقة يلزمه شكل وحيز بالضرورة، ولا نعنى بالطبيعى إلا ذلك، والشكل الطبيعى للبسيط الكرة؛ لأن غير الكرة مختلف الهيئات، فتخصيص أحد جوانبه بهيئة دون أخرى تــرجيح بــلا مرجح، وليس لجسم واحد حيزان طبيعيان؛ لأنه إذا حصل فى أحدهما كان الآخــر متروكاً بالطبع، وإن لم يحصل فى شىء منهما امتنع أن يتوجه فى حالــة واحــدة إليها، بل إلى أحدهما فقط، فيكون الآخر متروكاً بالطبع، والحيز الطبيعى للمركــب حيز البسيط [الغالب فيه أو ما يتفق][(٢)] تركيبه فيه عند استواء المحاذيات والمكان ما

(١) ما بين المعكوفتين من المطبوع.

(٢) ما بين المعكوفتين من المطبوع.

يتمكن فيه الجسم، ولا يكون نفس التمكن فيه مانعاً من الانتقال منه، ولا يجــوز أن يكون معدوماً لكونه مشاراً إليه، فهو إذاً موجود وليس خلاءً لأنه محال وإلا لكــان عدماً محضاً ومقداراً مجرداً، والأول محال لكونه قابلاً للزيادة والنقصان، فكــذلك الثانى لما مر، ولأن البعد المجرد لو كان موجوداً لكان متناهياً فيلزمه شــكل فــى الوجود، ولا يلزم أن يكون ذلك لنفس المقدار وإلا لكان لكل مقدار ذلك الشــكل ولا لسبب من خارج وإلا لكان المقدار المجرد قابلاً للفصل والوصل، ولا للمادة لأنــا فرضناه مجرداً عنها، ولأنه لو كان مجرداً امتنع أن يحصل فيه الجســم لامتنــاع اجتماع البعدين فى مادة واحدة؛ لأن اختلاف أفراد الطبيعة الواحدة باختلاف المواد، لا يقال: إذا تحرك الجسم امتنع أن ينتقل إلى مكان مملوء وإلا لكان الجسم الذى فيه إن انتقل إلى مكانه لزم الدور أو إلى آخر، فيلزم من حركة ذلك الجسم حركة جميع الأجسام، بل إلى مكانٍ خالٍ، ولأنا إذا رفعنا باطن أصبعنا المماس لجســم أملــس بحيث لا يتخللهما ثالث دفعة فإنه يقع الخلاء؛ فإن الجسم إنمــا ينتقــل إليــه مــن الأطراف، فحال كونه على الطرف يكون الوسط خالياً؛ لأنا نقول: أما الأول فــلا يلزم من حركة جميع الأجسام أن يحرك ذلك الجسم إلى مكان آخر بل يتكاثف مــا قدامه ويتخلل ما خلفه لأن المادة قابلة للمقادير المختلفة، وأما الثانى فــإن أردتــم بالدفعة الآن فلا نسلم وقوع الحركة فيه، وإن أردتم بها الزمان الحاضر ففيه يتحرك الجسم من الطرف إلى الوسط فلا يقع الخلاء، ومن العلامات الدالة علــى امتنــاع الخلاء للإناء الضيق الرأس الذى فى أسفله ثقب ضيق وقد ملئ ماءً فإن فتح رأسه نزل الماء، وإن سد لم ينزل، والأنبوبة إذا وضع أحد طرفيها فى الماء ومص صعد الماء، وارتفاع اللحم من المحجمة وانكسار القارورة التى أدخلنا رأس أنبوبة داخلها وأحكمنا الخلال الذى فى عنقها بشىء إلى داخل إن جذبنا الأنبوبة إلى فوق بحيــث لا يدخلها الهواء، وإلى خارج إن أدخلنا فيها، فلمَّا بطل الخلاء، فالمكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى، لا يقال: لــو كان المكان هو السطح المذكور لكان الحاوى أيضاً متمكناً فى سطح آخر لا إلــى

نهاية، ولكان الطير الواقف فى الهواء والحجر الواقف فى الماء متحركين لتـوارد الأمكنة عليهما؛ لأنا نجيب عن الأول بأن الأجسام تنتهى إلى جسم لا مكان له وهو الحاوى لجميع الأجسام، بل له وضع فقط، وعن الثانى بمنع كونهما متحركين حينئذ لكونهما غير متوجهين من سطح إلى آخر، والمكان قد يكون سطحاً واحـداً وقـد يكون عدة سطوح يتركب منها كالماء فى النهر، وقد يكون بعض هـذه السـطوح متحركاً وبعضها ساكناً كالحجر الموضوع على الأرض الجارى عليه الماء، وقـد يكون الحاوى متحركاً والمحوى ساكناً، وقد يكونان متحـركين، والجهـة مقصـدا المتحرك ومتعلق الإشارة، فيكون موجوده، وإلا لما قصدها المتحركان بالحصـول فيها، وغير منقسمة فى مأخذ الإشارة وإلا فإذا وصل المتحرك إلى أقرب جزءيهـا منه وتحرك كانت الجهة ما وراءه وإن كانت حركته إلى الجهة، وذلك الجـزء إن كانت من الجهة، والحصر ممنوع لجواز أن يكون فـى الجهـة لا منهـا وإليهـا، ووجودها ليس فى خَلَاء ولا فى مَلَاء متشابه لاستحالة الخلاء وكون بعض الجوانب المتشابهة مطلوباً بالطبع وبعضها متروكاً بالطبع بل فى أطراف ونهايات، وتحدُّدها ليس بأجسام؛ لأنه إن لم يحط بعضها بالبعض كان أحدهما حاصلاً فى جانب مـن الآخر، فهو إما طالب لتلك الجهة أو متوجه عنها، وكيف كان تكون الجهات متحددة فى نفسها لا بها، وإن أحاط كان المحيط كافياً فى التحدد ولا مدخل للمحاط به فيه، ولا بجسم واحد غير كرى، وإلا لم يتحدد به إلا جهة واحدة وهى القرب منه بـل بجسم واحد كرى ليتحدد بمحيطه غاية القرب وبمركزه غاية البعد، وليس بخـارج العالم كرة أخرى وإلا لزم الخلاء سواء كانت مماسة للمحدد أو لـم يكـن لقبـول الفرجة فيما بينهما على تقدير المماسة وما بينهما عى تقـدير اللاممـاسـة للزيـادة والنقصان، ولقابل أن يمنع لزوم الخلاء على تقدير المماسة واللامماسة لجـواز أن تكون تلك الفرجة وما بينهما مملوءة بجسم آخر.

المقالة الثانية:

فى مباحث الحركة

الموجود يستحيل أن يكون بالقوة من كل وجه وإلا لكــان كونــه بــالقوة بالقوة[1]، بل يكون بالفعل إما من كل الوجوه أو من بعضـــها، وكــل مــا بــالقوة فحصوله بالفعل، إما دفعةً أو على التدريج، والأول الكون، والثانى الحركة فالحركة هى الخروج من القوة إلى الفعل على التدريج، وهى ممكنـــة الحصـــول للجســم، فحصولها كمال له إلا أنها تفارق سائر الكمالات من حيث إنــه لا حقيقــة لهــا إلا التأدى إلى الغير، فيكون لها خاصَّتان: **إحداهما**: أنه لابد هناك مــن أمــر ممكــن الحصول ليكون التأدى تأدياً إليه، **والثانية**: أن ذلك التوجه ما دام كذلك فإنه يبقـــى منه شيء بالقوة؛ لأن المتحرك إنما يكون متحركاً إذا لم يصـــل إلـــى المقصـــود، فالحركة متعلقة بأن يبقى منها شيء بالقوة وبأن لا يكون المتــأدى إليـــه حاصـــلاً بالفعل، فالجسم إذا كان حاصلاً فى مكان وهو ممكن الحصول فى مكان آخر كـــان له إمكانان: إمكان الحصول فى ذلك المكان، وإمكان التوجه إليه، وهمـــا كمـــالان، والتوجه مقدم على الوصول وإلا لم يكن الوصول على التدريج بل دفعـــة، فـــإذن التوجه كمال أول للشيء الذى بالقوة من جهة ما هو بالقوة، لا يقـــال: لـــو كانـــت الحركة موجودة لاستحال أن لا تكون منقسمة وإلا لكانت المسافة التى تقطعها غير منقسمة فيلزم الجزء، وأن تكون منقسمة وإلا لكان أجد جزءيها سابقاً على الآخـــر فلا تكون الحركة الحاضرة حاضرة؛ لأنا نقول: قد مر جوابه فى المقالة الأولـــى. والحركة المتصلة من المبدأ إلى المنتهى لا حصول لها فى الأعيان بل فى الأذهان فقط لأن المتحرك له نسبة إلى المكان الذى أدركه وأخرى إلى المكان الذى تركـــه،

---

(١) أى: نفس وجوده بالقوة وقابليته للوجود يكون أيضاً بالقوة.

فإذا ارتسمت هاتان النسبتان فى الخيال حصل الشعور بأمر ممتد من أول المســافة إلى آخرها، والموجود فى الخارج هو لون الجسم متوسطاً بين المبـدأ والمنتهــى، وذلك إنما يتحقق إذا لم يكن للجسم استقرار فى شىء من حـدود المســافة؛ إذ لــو استقر فى حد ما لكان ذلك منتهى حركته، فيكون حاصلاً، فى المنتهى لا فى الوسط بين المبتدأ والمنتهى، والحركة تتشخص بوحدة الموضــوع والزمــان ومــا فيــه، فالحركة الواحدة بالعدد هى التوسط بين مبدأ بالشخص ومنتهى بالشخص لموضوع واحد بالشخص فى زمان واحد، ولكل متحرك محرّك زائد على جسميته؛ لأنه لــو تحرك لذاته لامتنع سكونه ولكان كل جسم متحركاً لاشتراك الأجسام فى الجسمية، ولأنه حينئذ إن كان له مطلوب وجب سكونه عند حصوله وإلا لكان متحركاً إلى كل الجهات أو إلى بعضها، والأول يوجب التوجه فى حالة واحدة إلى جهات مختلفــة، والثانى الترجيح بلا مرجح، والطبيعة وحدها لا تكفى فى التحريــك لأنهــا ثابتــة فمقتضاها ثابت بل لابد من انضمام أمر إليها، وذلك الأمر استحال أن يكون حالــة ملائمة لأن الجسم على الحالة الملائمة لا يتحرك وإلا لكان المطلوب بالطبع متروكاً بالطبع، بل حالة غير ملائمة توجب الطبيعة بشرط وجودها العــود إلــى الحالــة الطبيعية، وكذا الكلام فى النفس بالنسبة إلى الحركة الإرادية، وذلك الأمر ليس هو التصور الكلى لأن نسبته إلى الجزئيات واحدة فلا يقع به واحد دون واحد بل أمــر آخر ينضم إلى التصور الكلى ليحصل الفعل الجزئى، ومبدأ الحركة ومنتهاها قــد يتضادان بالذات إما مع غاية الخلاف بينهما كالحركة من السواد إلى البياض أو لا مع الغاية كالحركة من الصفرة إلى النيلية، وقد يتضــادان بــالعرض إمــا لأجــل عرضين لازمين كالمركز والمحيط فإنهما لا يتضادان لذاتيهما لكون كــل واحــد منهما نقطة بل لعارضين عرض أحدهما للمركز وهو كونه غاية البعد من الفلــك، والآخر للمحيط وهو كونه غاية القرب منه أو غير لازمين كالحركة من جانب إلى آخر فإن أحدهما مبدأ والآخر منتهى، وكونهما كذلك ليس بالطبع بل بالاتفاق، وكما فى الحركة المستديرة فإن كل نقطة تفرض فيها فإن الحركة منها حركة إلى غيرها،

فهو مبدأ ومنتهى لكن فى آنين لا فى آنٍ واحد، فتلك النقطة واحدة بالعـــدد اثنـــان بالاعتبار، وذلك كافٍ فى كونها مبدأ ومنتهـــىً، ولمبـــدأ الحركـــة ومنتهاهـــا ذات وعرض لهما أنهما مبدأ ومنتهى وهذان العارضان إن اعتبرا بالقياس إلى الحركـــة كان قياس التضايف؛ لأن المبدأ مبدأ لذى المبدأ، وبالعكس، وإن اعتبر كـــل واحـــد منهما بالقياس إلى الآخر كان قياس التضاد لا التضايف؛ إذ ليس كل من عقل مبدأ عقل منتهىً. والحركة تقع فى الكم والكيف والأين والوضع، أما فى الكم فالتخلخـــل والتكاثف والنمو والذبول أما التخلخل فهو أن يزداد مقدار الجسم من غير أن يـــرد عليه شيء من خارج، والتكاثف عكسه كانتقال الماء من الجمـــود إلـــى الـــذوبان وعكسه، وكما تمص القارورة فتُكَبُّ على الماء فيدخلها، وليس ذلك لحصول الخلاء فيها لاستحالته بل لأن الجسم الكائن فيها ازداد حجمه بالمص ثـــم يـــرد ويتكـــاثف بطبعه عند صعود الماء، وهذه الحركة إنما عرفت للجسم لتركبـــه مـــن الهيـــولى والصورة، فإذا استعدت الهيولى للمقدار الكبير خلعت الصـــغير ولبســـت الكبيـــر وبالعكس وأما النمو فهو أن يزداد الجسم بسبب اتصال جسم آخر به علـــى وجـــه تكون الزيادة مداخلةً فى الأصل مدافعةً أجزاءه إلى جميع الأقطار على نسبة طبيعية كما تكون فى سن الحداثة، والذبول عكسه كما للمشايخ، وأما فى الكيف فكانتقـــال الماء من البرودة إلى الحرارة على التدريج وبالعكس، وكانتقال الجسم من البيـــاض إلى السواد على التدريج، وتسمى هذه الحركة استحالة، وأما فى الأين فكالحركة من مكان إلى آخر المسماة بالنُّقْلة، وأما فى الوضع فحركة الكرة فى مكانها فـــإن بهـــا تختلف نسب أجزائها بعضها إلى بعض وإلى الأمور الخارجة عنها على التـــدريج، وأما الجوهر فلا تقع فيه الحركة لأنه إذا زالت الصورة الجوهرية عن نـــوع مـــن الجسم انعدم ذلك النوع فلا يكون ذلك انتقالاً، نعم المادة خلعـــت صـــورة ولبســـت صورة أخرى وذلك كون وفساد. وأما بقية المقولات فتابعة لمعروضاتها فى وقوع الحركة وعدمه، والحركة إما واحدة بالشخص وهـــى إنمـــا تتحقـــق عنـــد وحـــدة موضوعها لاستحالةِ قيام العرض الواحد بمحلين، ووحدة زمانها لاســـتحالة إعـــادة

المعدوم بعينه، ووحدة مسافته لأنه يمكن أن يقطع متحـرك مسـافة ومـع ذلـك يستحيل[١] وينمو بحيث يكون ابتداء هذه الحركات وانتهاؤها واحداً، وأمـا وحـدة المحرك فغير معتبرة لأن محركاً لو حرك جسماً وقبل انقطاع تحريكه يوجد محرك آخر كانت الحركة واحدة، ووحدة المبدأ غير كافية لأن الجسمين قد يتحركان مـن البياض أحدهما إلى السواد والآخر إلى النيلية، وكذا وحدة المنتهى؛ لأن الوصـول إليه قد يكون دفعة كانتقال الجسم من الغَيْن إلى السواد، وقد يكون علـى التـدريج كانتقاله من الخضرة إلى النيلية ثم إلى السوداوية، وكذا وحدتهما؛ لأن الانتقال مـن أحدهما إلى الآخر قد يكون بطرق مختلفة، نعم، وحدتهما لازمة لوحـدة الأمـور الثلاثة، وإما واحدة بالنوع، وهى إنما تتحقق عند وحدة ما فيه الحركة وما منه وما إليه، وإما واحد بالجنس وهى إنما تتحقق باتحاد ما فيه الحركة، وأيضا الحركة إما سريعة وهى التى تقطع مسافة أطول فى الزمان المساوى أو الأقصـر أو مسـافة مساوية فى زمان أقل وإما بطيئة وتعرفها من المذكور فى تعريف السريعة، والبطء ليس لتخلل السكنات وإلا لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات الفرس التى هى خمسة فراسخ فى يوم واحد كنسبة فضل حركات الشمس فى ذلك اليوم إلى حركات الفرس، لكن فضل تلك الحركات أزيد من حركاته، فسـكنات الفـرس أزيـد مـن حركاته مع أنا لا نحس بشىء من سكناته وأيضاً الحركات قد تكون متضادة وهـى الداخلة تحت جنس واحد كالتسود والتبيض، وتضادها ليس لتضاد المحـركين لأن حركة الحجر قسراً وحركة النار طبعاً غير متضادتين مع تضـاد المحـركين، ولا لتضاد الأزمنة لكونها غير متضادة، فبتقدير تضادها فهـى عارضـة للحركـات، وتضاد العارض لا يوجب تضاد المعروض ولا لتضاد ما فيه لأن الصاعدة تضـاد الهابطة مع وحدة الطريق، ولا للحصول فى الأطراف وإلا لما كان بين الحركـات الموجودة تضاد، بل لتضاد ما منه وما إليه لا لكونهما نقطتين بل لأن أحدهما مبدأ

---

(١) أى: يتحول، وليس بمعنى الامتناع.

والآخر منتهى، والتوجه إلى الأطراف، وأيضاً الحركة إما مستقيمة وإما مســـتديرة وإما مركبة منهما كحركة العجلة، قال الشيخ: بين كل حركتين صـــاعدة وهابطـــة سكون؛ لأن الميل الموصل إلى ذلك الحد موجود حالة الوصول لوجوب وجود العلة عند وجود المعلول، والوصول آنيٌّ وإلا لكان عند وصول الجسم إلى أحد جزءيــه غير واصل، فلا يكون الوصول وصولاً، واللاوصول أيضاً آنى، فبينهمـــا زمـــان يسكن فيه الجسم وإلا لزم تتالى الآنات، وفيه نظر، لجواز أن يكون منقسماً بالقوة لا بالفعل فلا يكون له جزء يصل إليه الجسم ولأن التتالى إنما يلزم أن لو كـــان الآن موجوداً فى الخارج، وهو ممنوع، واحتج الإمام عليه بأن القوة القسرية غالبة فـــى أول الأمر على الطبيعية، وهى لا تزال تضعف بمصاكّات الهواء المخروق وتنتهى بالآخرة إلى حد المعادلة وهناك يجب السكون، ثـــم تضـــعف القســـرية وتســـتولى الطبيعية فينزل الحجر. لا يقال: لو وجب السكون بينهما يلزم وقوف الحجر النازل على تقدير ملاقاته الخردلة الصاعدة؛ لأنا نقول: الخردلة يرجع بمصادمة الهـــواء المتحرك بنزول الحجر فتكون الملاقاة محالاً، وبتقدير فرضها يلزم وقوف الحجـــر وإن كان محالاً؛ لأن المحال جاز أن يلزمه المحال، وأيضاً الحركة قد تكون بالذات، وهى التى تعرض للجسم من غير واسطة عروضه لغيره، فإن كانت لقوة فى غيره فهى القسرية وإلا فالإرادية إن كان لها شعور، والطبيعية إن لم يكن، وقـــد تكـــون بالعرض، وهى التى تعرض له بواسطة عروضها لغيره كحركـــة الجـــالس فـــى السفينة، والسكون عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك، ويقابله الحركة عن المكان وإليه، وقد يطلق السكون على حصول الجسم فى المكان أكثر من زمان واحد، وهو من مقولة الأين، والزمان موجود؛ لأنا نعلم بالضرورة أن هنا وقتاً هـــو حاضـــر وماض وليس عدمياً لقبوله الزيادة والنقصان ضرورة أن زمان الحركة إلى نصفها أقل من زمانها إلى آخرها، ولأنه إذا تحرك جسمان فى مسافة علـــى مقـــدار مـــن

السرعة لكن ابتداء أحدهما بعد الآخر وإن[١] تركا معاً فإن زمان الثانية أقــل مــن زمان الأولى ولا شيء من العدم كذلك. لا يقال: لو كان الزمان موجوداً، فإن كـــان مستقراً كان الموجود في زمان الطُوفان موجوداً في الحال، وإن كان متقضياً كـــان بعض أجزائه قبل البعض قبلية لا تجامعه، والقبلية التي لا تجامع الشـــيء زمانيـــة فللزمان زمان آخر لأنا نقول: لا نسلم، وإنما يلزم ذلك أن لو لم يكن القبل زمانـــاً، أما إذا كان زماناً فاللازم أن يكون قبل كل زمانٍ زمانٌ آخر لا إلى نهاية، لا يقال: الزمان واجب لذاته، لأنه لو فرض عدمه كان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجامعـــه، فتكون زمانية، فبعد عدم الزمان زمان آخر لأنا نقول: استلزام فرض عدم المحـــال ممنوع، بل المستلزم إياه فرض عدمه بعد وجوده، وما هذا شأنه لا يجب أن يكون واجباً لذاته بل مستحيل الانقطاع، هكذا ذكره الأستاذ، وفيه نظر، لأنـــه لمـــا ســـلم الصغرى والكبرى لزم بالضرورة استلزام فرض عدمه المحال، والأولى أن يقال: لا نسلم فرض عدمه بعد وجوده بعدية زمانية؛ فإن البَعْد والقَبْل لو كان هو الزمان أو عدمه لا يلزم أن يكون البعدية والقبلية زمانين، نعم، لو كان غيرهما يلزم ذلك، وهو مقدار الحركة لأنه لقبول الزيادة والنقصان كم وليس منفصلاً، وإلا لتركب من الوحدات غير المنقسمة وهو مطابق للحركة المطابقة للمسافة، فالمسافة مركبة مـــن أجزاء لا تتجزأ بل مقداراً، وليس قار الذات وإلا لكان الموجود في أمس موجـــوداً في الحال وليس مقداراً لهيئة قارة؛ لأن مقدار القار قار، فهو مقدار لهيئة غير قارة، والهيئة الغير القارة هي الحركة، ولا بداية له وإلا لكان عدمه قبل وجوده قبليـــة لا تجامعه، وهي الزمانية، فقبل كل زمان زمان، ولا نهاية له لهذا بعينه، وفيه المنـــع المذكور، فهو دائم الوجود على سبيل الانقضاء والتجدد ولابد له من حركة حافظة وهي ليست عنصرية لأنها منقطعة بل فلكية وهي أسرع الحركات لأنها تقدر جميع الحركات بها، ولا شيء من غير الأسرع كذلك فهي إذاً الحركة اليومية التي بهـــا

---

(١) زيادة على الأصل لإصلاح المعنى.

تتحرك جميع الأجرام السماوية، وأما "الآن" فهو نهاية الماضى وبداية المستقبل، ولا وجود له فى الخارج وإلا كان فى الحركة جزء لا يتجزأ، وقد يقـال "الآن" علـى الزمان الحاضر، وهو بهذا التفسير قابل للانقسام، ونجد فى الزق المنفوخ المسكّن تحت الماء قسراً مدافعة صاعدة، وفى الثقيل المسكن فى الجو مدافعة هابطة مغايرة للحركة، وهو الميل، وهو طبيعى كما فى الحجر المنحدر، وقسرى كما فى الحجر المرمى إلى فوق، ونفسانى كما يعتمد الإنسان على غيره، ولا ميل فى الجسم وهو فى حيزه الطبيعى وإلا لكان عنه أو إليه، والأول باطل لاستحالة أن يكون المطلوب بالطبع متروكاً بالطبع، وكذا الثانى لامتناع تحصيل الحاصل، ولا يجتمـع الميـل الطبيعى مع القسرى، لاستحالة المدافعة إلى الشىء مع المدافعـة عنـه، ويجـوز اجتماع مبدأيهما وإلا لما كان حركتا الحجرين المختلفَيْ الصغر والكبر مختلفتين فى السرعة والبطء؛ لأنه حينئذ لا يكون فى الكبير ميل معاوق أزيد مما فى الصـغير، واللازم باطل، واجتماعهما أيضاً إلى جهة واحدة؛ لأنا إذا دفعنا الحجر إلى أسـفل بقوة شديدة كانت حركته أسرع مما إذا تحرك وحده بطبعه وما لا ميل فيه استحال أن يتحرك، وإلا لوقعت حركته فى المسافة فى زمان فنفرض جسماً آخر ذا ميـل يتحرك فى تلك المسافة بعين تلك القوة، فزمان حركته أطول من زمان حركة عديم الميل؛ لامتناع أن تكون الحركة مع العائق كهى لا معه، فبينهما نسبة مخصوصة، فنفرض جسماً آخر ميله عن الميل الأول الميل، فبقدر انتقاص ميله عن الميل الأول ينقص زمان حركته عن زمان حركة ذى الميل الأول، فزمانا حركـة ذى الميـل الثانى وعديم الميل متساويان، وفيه نظر؛ لأن ذلك إنما يلزم أن لو كان اسـتحقاق الحركة الزمان بسبب ما فى المتحرك من الميل، وذلك ممنوع؛ فإنها تستحق قـدراً من الزمان، وهو محفوظ فى الأحوال كلها، والذى يزيد وينقص هو الذى يسـتحقه بسبب الميل، سلمناه، لكن المحال إنما يلزم مما ذكرتم من المجموع، ولا يلزم مـن استحالته استحالة حركة الجسم الذى لا ميل فيه.

المقالة الثالثة:

فى أحكام الأفلاك

المحدد ليس قابلاً للحركة المستقيمة، ولا مركباً من مختلفات الطبائع، وإلا لأمكن انتقاله من جهة إلى أخرى وعود بسائطه إلى أحيازها الطبيعية، وكيف كان فالجهات متحددة قبله، فهو بسيط، وشكله كُرِّى؛ لأن الشكل الطبيعى للبسيط الكرة، ولا يقبل الخرق والالتئام وإلا لكانت أجزاؤه قابلة للتفرق والالتئام، فيعـرض مـا ذكرناه من أن الجهات متحددة قبله ولا الكون والفساد، وإلا فالصـورة الكائنـة إن طلبت غير ذلك الحيز ففيها ميل مستقيم، وإن طلبت ذلك الحيـز فالفاسـدة تطلـب غيره، فالجهات متحددة قبله، وقابل للحركة المستديرة؛ إذ ليس يجب له وضع وإلا لكانت أجزاؤه مختلفة فى الطبيعة لاختلافها فى اللوازم حينئذ، ومتحرك بالاستدارة وإلا لكان تخصيصه بوضع دون وضع تخصيصاً بلا مخصص، وليس برطب ولا يابس وإلا لقبل الأشكال بسهولة أو بعسر، فهو قابل للخرق والالتئام ولا حـار ولا بارد وإلا لكان خفيفاً أو ثقيلاً، ففيه ميل صاعد أو هـابط فيكـون قـابلاً للحركـة المستقيمة، وكل ما يتحرك بالذات من الأجرام السماوية فله قوة جسمانية هى مبـدأ قريب للتحريك؛ لأن حركة الفلك إرادية لما مر، وكل ما يصـدر عـن الحركـة الجزئية بالإرادة يرتسم فيه الصغير والكبير، ولا شىء من المجردات كذلك، ولكل واحد منها مبدأ حركة مستديرة، فلا يكون فى شىء منها مبـدأ حركـة مسـتقيمة لامتناع اقتضاء الطبيعة مثلين متضادين فلا يكون مركباً، وشكله كرى، ولا يقبـل الكون والفساد، ولا الخرق والالتئام وليس برطب ولا يابس ولا حار ولا بارد، وكل ذلك لما مر، وفيه نظر؛ لأن تلك الأدلة لا تتمشى فى غير المحدد والجسـم الـذى يتحرك ويحرك جميع ما فى السماء من المشرق إلى المغرب فى اليوم بليلـة دورة واحدة يسمى الفلك الأعظم وحركته الحركة الأولى، ومنطقته مَعْدل النهار، وقطباه

قطبا العالم، ونجد الشمس فى المواضع التى لجميع الكواكب فيها طلوع تارة بسمت الرأس، وتارة فى الشمال وأخرى فى الجنوب مع لزوم معدل النهار السمت، فعلـم أن لها ميلاً عن معدل النهار، وإذا فارقت الثوابت مالت إلـى المشـرق علـم أن حركتها مغربية، والدائرة التى تتحرك فى موازاتها على سطح الفلك الأعظم تسمى فلك البروج، وتقطع معدل النهار على نقطتين. إحداهما: وهى التـى إذا فارقتهـا حصلت فى الشمال تسمى الاعتدال الربيعى، والأخرى: وهى التـى إذا جاوزتهـا حصلت فى الجنوب، الاعتدال الخريفى، ومنتصف ما بينهما فى الشمال الانقـلاب الصيفى، وفى الجنوب الانقلاب الشتوى، فإذا قسم ما بين كل نقطتين بثلاثة أقسـام متساوية وتوهمت ست دوائر عظام مارة إحداها بنقطتى الاعتـدالين، والأخـرى بالانقلابين، والأربع الباقية بالنقط الأربع التـى فيمـا بـين الانقـلاب الصـيفى والاعتدالين، وتقابلاتها تتقاطع كلها على قطبى فلك البروج، وينقسم الفلك الأعظـم باثنى عشر قسماً، كل قسم منها يسمى برجاً، والدائرة الفاصلة بين الظاهر من الفلك والخفى منه يسمى الأفق، والدائرة التى تحدث على وجه الأرض من توهمنا معدل النهار قاطعة للعالم موازية إياها يقال لها خط الاستواء، وآفاقه آفاق الفلك المستقيم، ويقطع معدل النهار والدوائر الموازية لها بنصفين، فيكون زمان مكث الشمس فوق الأرض مساوياً لزمان مكثها تحتها، والليل والنهار أبداً متساويين، وآفاق المواضع التى فيها بين معدل النهار وقطبى العالم لا تكون أقطابها على محيط معدل النهار، فأحد قطبى معدل النهار مرتفع عن الأفق، والآخر منحط عنـه، وتقطـع الـدوائر الموازية لمعدل النهار بمختلفين فالقوس الظاهرة فوق الأرض فى الشمال أعظم من الخفية عنها، وفى جانب الجنوب بالعكس، وإذا كانت الشمس فى البروج الشـمالية كان النهار أطول من الليل، وبالعكس إذا كانت فى البروج الجنوبيـة، وينتهـى[١] الشمس فى المواضع التى ما بين معدل النهار وفلك البروج إلى سمت الرءوس فى

---

(١) أى: وينتهى فلك الشمس، فهو على حذف مضاف، فالتذكير عائد إليه.

كل دورة دفعتين؛ لأن بعد سمت الرءوس عن معدل النهار أقل من الميل الأعظم الذى هو غاية بعد الشمس عن معدل النهار، فالمدار المار بسمت رءوسهم يقطع فلك البروج على نقطتين ولا ينتهى إلى سمت رءوس المواضع المسامتة لنقطة الانقلاب الصيفى إلا دفعة، وفيما جاوز ذلك لا ينتهى إلى سمت عند رءوسهم، وفى المواضع التى مدار الانقلاب الصيفى الدائرة الأبدية الظهور ليس للشمس فيها غروب وهى فى الانقلاب الصيفى، بل يبقى فى الدورة الكاملة فوق الأرض وفى المواضع التى ينطبق فيها قطب فلك البروج على سمت الرأس تنطبق دائرة البروج على الأفق، فإذا مال القطب نحو المغرب ارتفع النصف الشرقى من تلك البروج دفعة عن الأفق وانخفض النصف المقابل له دفعة، وفى المواضع التى تنطبق فيها معدل النهار على الأفق ينطبق قطب العالم على سمت الرأس ويصير محور العالم قائماً على الأفق وتدور الكرة حوله دورة رحوية ويبقى النصف من الفلك ظاهراً أبداً والنصف خفياً أبداً، وتكون السنة كلها يوماً وليلة، ولو كانت حركة الشمس على محيط فلك مركزه مركز العالم لما اختلفت آثار شعاعها بحسب اختلاف النواحى؛ لأن بعدها عن جميع النواحى وعن سمت الرأس يكون بعداً واحداً حينئذ، والتالى كاذب بالمشاهدة، فهى إذاً على محيط فلك خارج المركز شامل الأرض أو على محيط فلك صغير غير شامل الأرض مركوز فى فلك موافق المركز، فيقرب فى إحدى الناحيتين من الأرض ويبعد فى الأخرى. وأما القمر فلما كان يسرع بالنسبة إلى جميع أجزاء فلك البروج تارة ويبطئ أخرى دل على أن حركته على فلك صغير غير شامل الأرض حتى إذا كان على أحد جانبيه يرى أسرع وعلى الآخر أبطأ، وهذا الفلك ليس مركوزاً فى فلك موافق المركز وإلا لما ازدادت سرعته إذا كان سريع السير فى تربيع الشمس إذ التدوير فى هذا الموضع حينئذ لا يكون أقرب إلى الأرض، بل هو على فلك خارج المركز، وفى التربيع على حضيضه، فأوج الخارج المركز فى مقابلته، ولما كان فى كل واحد من التربيعين فى الحضيض دل على أن فلكاً آخر يحرك الأوج إلى خلاف حركته، حتى إذا وصل فلك التدوير إلى

التربيع يصل الأوج من الجانب الآخر إلى مقابلته فيجتمعان، وإذا وصل التدوير إلى التربيع الآخر يصل الأوج إلى مقابلته فيجتمعان أيضاً، فالمركز والأوج يجتمعـــان فى كل دورة دفعتين ويتقابلان دفعتين، والشمس أبداً متوسطة بينهما والفلك المحرك للأوج يقال له الفلك المائى، ومنطقته ليس فى سطح منطقة البروج لميلان القمر عن فلك البروج تارة إلى الشمال وأخرى إلى الجنوب، وإلا لانخسف فى كل اســتقبال لكونه مقابلاً للشمس حينئذ وكون الأرض متوسطة بينهما بل قاطعة إياهـــا علـــى نقطتين يسمى أحدهما بالرأس، وهى التى إذا جاوزها حصل فى الشمال والأخـــرى بالذَّنب، وهما يتحركان إلى المغرب لأنه إذا حصل خسوفان كليان من نقطة الرأس أحدهما بعد الآخر وجد موضع الثانى متأخراً عن الأول، والفلك المحـــرك لهـــاتين النقطتين يقال له: فلك الجوهر[1] والقمر جِرْمُه كمدٌ نوره مستفاد من نور الشـــمس وإلا لما اختلفت هيئات النور فيه بحسب قربه وبعده منها، فإذا سامت الشمس كـــان وجهه المضىء بضيائها مقابلاً لها والآخر إلينا فلا نرى، وإذا بعد عنها بقدر مسيره اليومى ترى منه هلالاً فيزداد نوره كل يوم إلى أن يحصل فى المقابلة فنـــراه تـــام النور، وإذا انصرف عن المقابلة انتقص نوره على تلك النسبة إلى أن ينمحق عنـــد الاجتماع، وإذا كان فى أحد نقطتى الرأس أو الذَّنب أو قريباً منها توسطت الأرض بينه وبين الشمس، وجِرْم الأرض أقل من جِرْم الشمس وإلا لانخسف القمر فى كل استقبال، فيقع ظلها على شكل مخروطى لكونها مستديرة فإن لم يكن للقمر عـــرض وقع فى مخروط الظل وينخسف كله، وإن كان عرضه بمقـــدار مجمـــوع نصـــف قطرى الظل والقمر فإنه يماس المخروط ولا ينخسف شىء منه البتة، وإن كان أقل من ذلك انخسف بعضه، وعند الاجتماع بالشمس إن لم يكن لـــه عَـــرْض كســـف الشمس بمقدار صفحته، وإلا فإن كان أقل من مجموع نصفى قطر الشمس والقمـــر كسف بعضها، وإن كان أكثر لم يكسفها، وزعم ابن الهيثم أن القمر كـــرة نصـــفها

---

(١) فى المخطوط: "الجوزهر"، وهو سهو من الناسخ.

مضىء ونصفها مظلم ويتحرك على نفسها فإذا مال بالنصف المضىء إلينا نراه هلالاً، ويتحرك بحيث يصير النصف المضىء كله إلينا عند المقابلة، وعلى هذا دائماً، وهو ضعيف وإلا لما انخسف فى شىء من الاستقبالات أصلاً، ونجد كل واحد من الكواكب الخمسة الباقية يعرض له الرجوع والبطء والسرعة فى جميع أجزاء فلك البروج، وإذا قارن كوكباً من الثوابت حالة الاستقبال ثم فارقه فإنه يميل إلى المشرق، فدل على أنه فى فلك صغير غير شامل للأرض يحمله فلك شامل متحرك إلى المشرق، وكل واحد من الزهرة وعطارد إذا بعد عن الشمس نحو المشرق وتزايد سيره يسيراً يسيراً إلى أن يرجع ويقارن الشمس فى الرجوع ويبعد عنها نحو المغرب ويتزايد بعده إلى حد ما ثم يأخذ فى الانتقاص إلى أن يستقيم ثم يقارنها فى وسط الاستقامة ويبعد عنها نحو المشرق، فدل على أن مركز التدوير لهذين يسامت مركز الشمس، بخلاف الثلاثة الباقية؛ فإن رجوعها فى مقابلة الشمس صباحاً ومساءً مختلفة القدر فى أجزاء فلك البروج، فعُلم أن فلك التدوير يقرب من الأرض [تارةً ويبعد أخرى، وأن مركزه على محيط](1) فلك خارج المركز، وقد وجد بُعْدُ عطارد عن الشمس فى الجوزاء والجدى أعظم مما كان فى غيرهما، فعلم أن مركز التدوير فى هذين الموضعين أقرب إلى الأرض، فيلزم أن يكون الأوج متحركاً إلى المغرب؛ لأنه متى سار مركز التدوير من أول الحمل إلى أول الجدى حصل فى الحضيض، فكان الأوج فى آخر الجوزاء، فيكون بعد المركز من أول الحمل إلى التوالى أكثر من بعد أول الحمل إلى الأوج، ومتى سار مركز التدوير إلى آخر الجوزاء حصل فى الحضيض، فيكون الأوج فى أول الجدى، فبعد المركز من أول الحمل إلى التوالى أقل مما بين أول الحمل والأوج إلى التوالى، فلو كانت حركة الأوج إلى التوالى لكان أسرع من حركة المركز تارة وأبطأ أخرى، وإنه محال، وإذا كان كذلك فمتى سار المركز من أول الحمل إلى آخر الجوزاء انتقل

---

(١) ما بين المعكوفتين من المطبوع.

الأوج من أول الحمل إلى أول الجدى على خلاف التوالى، وإذا انتقل مركز التدوير إلى أول الجدى انتقل الأوج إلى آخر الجوزاء علـــى خـــلاف التـــوالى؛ فحصـــل اجتماعهما فى الحمل والميزان ومقابلتهما فى أول الجدى وآخر الجوزاء، والفلـــك المحرك له إلى خلاف التوالى يقال له: المدير، ثم وجد البعد الصباحى والمسائى فى الحمل أعظم مما كان فى الميزان فعلم أن مركز المدير خارج عن مركز العـــالم، ولما كان القمر يكسف عطارد، وعطارد الزهرة، والمريخ المشترى، والمشـــترى زحل، وزحل الثوابت علم أن فلك الكاسف[1] تحت فلك المنكسف، ولمـــا وجـــدت الزهرة فى بعض اجتماعاتها بالشمس كأنها شامة على وجهها دون المريخ علم أن فلك الشمس فوق فلك الزهرة وتحت فلك المريخ، هكذا قاله الشيخ، ورأيت بعـــض المهندسين ينكر ذلك ويعتقد أن فلك الزهرة فوق فلك الشمس، ولما وُجِدَ للشمس بُعْدٌ مخصوص عن بعض الثوابت حين كانت فى الاعتدال الربيعى ثـــم بعـــد الـــدهور الطويلة وجدت على بعد أكثر من ذلك دل على أن الثوابت تتحرك إلى المشـــرق، ووجد أيضاً مواضع الأوجات مائلة إلى المشرق بمقدار حركة الثوابت علـــم أنهـــا تتحرك بحركة فلك الثوابت إما لأن لكل كوكب فلكاً يحرك أَوَجَهُ حركـــةً مســـاويةً لحركة الثوابت، أو لأن كرة واحدة تماس سطحها الأعلى مقعـــر الفلـــك الأعظـــم وأدناها محدب فلك الجوهر وأفلاك الكواكب فى تحتها أو تتحـــرك بجميعهـــا مـــع الثوابت إلى المشرق وهى تتحرك بحركة الفلك الأعظم إلى المغرب.

---

(١) فى المخطوط بالشين المعجمة، والصحيح بالسين المهملة كالمثبت.

المقالة الرابعة:

وفيها خمسة مباحث:

البحـــث الأول

فى العناصر

الأرض ليست مستقيمة فى طول المشرق والمغــرب، وإلا لكـــان طلـــوع الشمس على جميع المساكن وغروبها عنها دفعة، والتالى كاذب، لأنا لما اعتبرنـــا خسوفاً بعينه لم نجده فى البلاد الشرقية والغربية فى وقت واحد من الليل ولا مقعرة وإلا لكان طلوعها على أهل المغرب قبل طلوعها على أهل المشرق بـــل محدبـــة، وأما فى الشمال والجنوب فلأنها لو كانت مسطحة لما ازداد للسالك إلـــى الشـــمال ارتفاع القطب الشمالى ولا انحطاط الجنوبى، ولو كان كذلك لما ظهرت له كواكب خفية عنه فى الشمال ولا خفيت عنه كواكب ظاهرة فى الجنوب، ولو كانت مقعرة لكان التوغل فى الشمال يوجب خفاء القطب الشمالى والكواكب القريبة منـــه، بـــل محدبة وفى ظاهرها تضاريس بسبب الجبال والوهاد بمنزلة خشونات تكـــون فـــى ظاهر بعض الأُكَرِ[(١)] الصغار، ووضعها فى وسط الفلك الأعظم لوجداننا الكواكـــب فى جميع النواحى على قدر واحد، وليس لها عند الفلك قدر يعتد به، لأنا نجد ســـتة بروج ظاهرة وستة بروج خفية أبداً، ومنهم من زعم أنها تتحرك إلـــى المشـــرق، وظهور الكواكب فى المشرق وخفاؤها فى المغرب لذلك لا لحركة الفلك الأعظـــم فإنه ساكن، وهو باطل؛ لأنه لو كان كذلك لما كان الطائر إلى البلاد الشرقية يلحقها لكون حركة الأرض أسرع من حركته لعودها إلى الموضع الأول فى اليوم بليلتـــه لأن الملازمة ممنوعة، لجواز أن الهواء المتصل بالأرض يشايعها فى حركتها، بل

---

(١) جمع "كرة" جمع قلة.

لكونها ذات ميل مستقيم فيمتنع أن يتحرك على الاستدارة، وهى باردة بالحس يابسة؛ لأن اليبوسة هى الكيفية التى بها يصير الجسم قــابلاً للأشــكال وتركهــا بعُسْــرٍ، والأرض كذلك، وأما الماء فشكله كرى وإلا لما ظهر لراكب البحر إذا قرب مــن جبلٍ أعلاه قبل أسفله، ولأنا إذا رمينا الماء إلى فوق قسراً وعاد إلى طبعه ونــزل نراه كرياً، وليس ذلك قسراً لزوال القاسر، فهو إذن طبيعى، وهــو بــارد بــالحس ورطب؛ لأن الرطوبة كيفية بها يصير الجسم قابلاً للأشكال وتركها بسهولة، والماء كذلك، ومقتضى طبيعته الجمود لاقتضائها البرد المقتضى للجمود، لكن الشمس إذا قربت من سمت الرأس سخنت تلك الأرض والهواء المجاور لهــا فيعــرض لــه المَيَعَان، كذلك إذا بعدت عن سمت الرأس عاد إلى طبعه، وأما النار فالذى يدل على وجودها احتراق الأدخنة الصاعدة إلى قرب الفلك، وهــى بســيطة لإحالتهــا مــا يجاورها إلى طبعها فشكلها كرى، وحارة بالحس ويابسة لإفنائهــا الرطوبــة عــن المادة، ولا يتوهم كونها رطبة لقبولها الأشكال وتركها بسهولة؛ لأن ذلك فى النــار التى عندنا لا فى البسيطة، وأما الهواء فسطحه المحدَّب صحيح الاســتدارة لكونــه مماساً لمقعر النار دون مقعره لما فى ظاهر الأرض من الجبال والوِهَاد، وهو حار لاقتضائه الحركة عن الوسط، ورطب لاتصافه برسم الرطوبــة، والنــار تتحــرك بحركة الفلك، وإلا لما تحركت الشهب وذوات الأذناب نحو المغــرب، والبســائط العنصرية تنحصر فى أربعة؛ لأن البسيط إن تحرك عن الوسط فهو الخفيف المطلق إن طلب نفس المحيط، وإلا فهو الخفيف المضاف، وإن تحرك إلى الوســط فهــو الثقيل المطلق إن طلب نفس المركز، وإلا فهو الثقيل المضاف، والكيفيات الأربع – أعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة – زائدة على الصور الطبيعية لقبولهــا الاشتداد والتنقُّص، وامتناع أن يكون الصور كذلك، وقابلة للكون والفساد لانقــلاب الماء هواءً عند تأثير الحرارة فيه كما فى الأبخرة الصاعدة، والهواء ماءً كما فــى القطرات المتجمعة على ظاهر الكوز، إذ ليس ذلك بالرشح وإلا لما حدث إلا فــى الموضع الملاقى للماء ولما تولدت القطرات فى داخــل الكــوز المســدود رأســه

الموضوع فى الجمد، والنار تنقلب هواء كما فى النيران المتولدة عنـدنا، والهـواء ناراً كما فى كِير الحدادين، والحجر ماءً كما يفعله أصحاب الإكسير، والماء حجراً كما فى كثيرٍ من المواضع والهيولى مشتركة بينهما، لا يقال: لو كان كذلك لكانـت الصور الجسمية بأسرها حالَّةً فى هيولى واحد؛ لأنا نقول: لا نسلم استحالته؛ فإنـه يجوز أن يحصل للهيولى الواحدة بواسطة المقدار الحالِّ فيها وقربه من الفلك وبعده عنه استعدادات مختلفة، فيقبل صوراً مختلفة تلزمهـا كيفيـات، وهـذه الأربعـة اسطقسات[1] المركبات؛ لأنا إذا وضعنا المركب فى القرع والأنبيق حصـل منـه هوائية ومائية وأرضية، فظاهر أن اجتماعها لا يكون إلا بحرارة طابخة، ولها سبع طبقات: الأرضية القريبة من المركز، والطينية، والمركبة التى هى البر والبحـر، والبخارية القريبة من الأرض المتسخنة بشعاع الشمس، والبخارية الباردة الصاعدة إلى الجو المنقطع عنها تأثير شعاع الشمس ويقال لها: الطبقة الزَّمْهَرِيَّة[2]، والهوائية الممازجة للأدخنة، والنارية الصِّرْفة.

---

(١) الاسطقسات: لفظ يونانى بمعنى "الأصل"، وتسمى العناصر الأربع التى هى: "الماء والأرض والهواء والنار" اسطقسات لأنها أصول المركبات التى هى الحيوانـات والنباتـات والمعـادن. "التعريفات" للجرجانى.

(٢) نسبة إلى "الزَّمْهرير" وهو شدة البرد. "القاموس".

البحث الثانى

فى الآثار العلوية والسفلية

الشمس تحلل من المياه والأراضى الرطبة إذا أشرقت عليها أجزاءً هوائية تمازجها أجزاءٌ صغار مائية يسمى المركب منها بخاراً، ويتصاعد إلى الجو، فإن تحللت منه أجزاء مائية بشعاع الشمس انقلب كله هواءً وإلا فإن بلغ إلى الطبقة الزَّمْهَرِيَّة ولم يكن هناك بردٌ قوىٌّ تكاثف واجتمع وتقاطر، والبخار المجتمع هو السحاب، والمتقاطر هو المطر، وإن كان البرد قوياً فإن وصل إلى أجزائه قبل اجتماعها نزل ثلجاً، وإن وصل بعد اجتماعها انجمد ونزل وصار لشدة الحركة مستديراً وهو البَرَد، وإن لم يبلغ إليها البَرَد صار ضباباً إن كان كثيراً، وإن كان قليلاً فإن تكاثف ببرد الليل نزل طلًّا إن لم ينجمد، وصقيعاً إن انجمد، وإن لم يتكاثف بقى فى الجو، وإن أشرقت على الأرض اليابسة تحللت منها أجزاء نارية تخالطها أجزاء أرضية يسمى المركب منهما دخاناً، ويختلط بالبخار ويتصاعدان معاً إلى الطبقة الباردة فينعقد البخار سحاباً ويحتبس الدخان فيه ويطلب[1] الصعود إن بقى على طبيعته والنزول إن ثقل، وكيف كان يمزق السحاب تمزيقاً عنيفاً فيحدث الرعد، وقد يشتعل فى الجو لشدة الحركة والمحاكة فيحدث منه البرق إن كان لطيفاً والصاعقة إن كان غليظاً، وإذا وصل الدخان إلى كرة النار وانقطع اتصاله من الأرض فإن كان لطيفاً فإن اشتعل وبقى فيه الاشتعال يُرَى كأنَّ كوكباً يقذف به وإن لم يشتعل لكنه احترق وبقى فيه الاحتراق يُرَى كأنه ذؤابة أو ذنب أو حيوان له قرون، وإن كان غليظاً ووصل إلى كرة النار يحدث منه علاماتٌ حمر وسودٌ، وقد يقف تحت كوكب ويدور بدوران الفلك، فإن لم ينقطع اتصاله من الأرض احترق

---

(١) فى المخطوط: "وطلب" والمثبت أولى.

ونزل احتراقه إلى الأرض فيرى كأنه نار نزل من السـماء إلـى الأرض وهـو الحريق، فإذا انكسر حر الدخان الصاعد إلى الطبقة الباردة طلب النزول فيتموج به الهواء فيحدث به الريح أيضاً، ولهذا يكون مبادئ الرياح فوقانية، وقد تحدث الريح من تخلخل الهواء واندفاعه من جانب إلى آخر، والزوابع إنما تحدث مـن التقـاء ريحين قويتين مختلفتى الجهة يلتقيان فتستديران، وربما يحدث فى الهـواء أجـزاء رطبة ريَّشَة صقيلة وضعها كوضع دائرة أحاطت بغَيْمٍ رقيقٍ لطيفٍ لا يحجب مـا وراءه عن الأبصار فينعكس منها ضوء البصر إلى القمر لأن الأضواء إذا وقعـت على الصقيل انعكست إلى الجسم الذى وضعه من ذلك الصقيل لوضع المضىء منه إذا لم يكن جهته مخالفة لجهة المضى، وتدل عليه التجربة، فيرى ضوء القمر دون شكله لأن المرآة إذا كانت صغيرة إنما يؤدى الضوء دون الشكل فيؤدى كل واحـد من أجزاء تلك الدائرة ضوءه فيرى دائرة مضيئة ويقال لها "الهَالَة"، وإذا حصـلت فى خلاف جهة الشمس حين كانت قريبة من الأفق أجزاء شفافة صـافية وضـعها على الاستدارة وكان وراءها جسم كثيف كجبلٍ أو سحاب مظلم وننظر إلـى تلـك الأجزاء الريَّشَة صارت الشمس فى خلاف جهة النظر انعكس شعاع البصر منهـا لكونها صقيلة، فإذن يرى ضوء الشمس دون الشكل لكونها صغيرة، فيرى قـوس قزح ويرى مختلفة الألوان بحسب تركيب تلك الأجزاء مع السحاب، والأبخرة التى تحدث تحت الأرض إن كانت كثيرة وانقلبت مياهاً انشق الأرض منهـا وحـدثت العيون إن كان لها مدد، وإذا تولد تحت الأرض بخار دخانى كثير المدد وكان وجه الأرض متكاثفاً لا مسام له حتى يخرج منه تزلزل الأرض، وربمـا تنشـق منـه الأرض لقوته فيحدث منه العيون، وربما يخرج ناراً لشدة الحركة، والمواضع التى فيها طبيعة كبريتية يرتفع منها فى الليالى أبخرة على تلك الطبيعة ويخالط هواءهـا الذى صار رطباً بسبب برد الليل، فيصير ذلك الهواء على طبيعة الأدهان السريعة الاشتعال فتشتعل من أنوار الكواكب فيرى مضيئاً.

البحث الثالث

فى المساكن وما يتعلق بها

إذا حصل فى بعض جوانب الأرض جبال وتلال بسبب الأوضاع الفلكية والاتصالات الكوكبية وفى بعضها وِهَادٌ[1] وأغوارٌ سال الماء بالطبع إلى الموضع العميق وانكشفت المرتفعة والمساكن الموازية لمَعْدل النهار إذا عريت عن الأسباب الأرضية كمجاورة البحار والجبال، فهى أشد المواضع اعتدالاً؛ لأن الشمس إذا سامتتها فى الاعتدالين مالت عنها بسرعة لتزايد الميول بين دائرتى فلك البروج ومعدل النهار، فلا تحدث السخونة، وزمان مكثها فوق الأرض مساوٍ لزمان مكثها تحتها، فتعتدل حرارة النهار ببرودة الليل، ولما كانت الشمس تسامتها فى كل دورة دفعتين كان هناك صيفان، ولكل صيف خريف وشتاء وربيع، ولا يقال: تسخين الشمس فى البلدة التى بعدها عن خط الاستواء ضعف غاية الميل كتسخينها فى خط الاستواء إذا كانت فى غاية الميل، لكن تسخينها فى البلدة المفروضة فى تلك الحالة شديد جداً فكذلك فى خط الاستواء، وتسخينها فى خط الاستواء فى غير هذه الحالة أشد، فتسخينه فى خط الاستواء فى جميع السنة شديد جداً؛ لأنا نقول: لا نسلم أن تسخينها فى البلدة المفروضة كتسخينها فى خط الاستواء فى هذه الحالة؛ فإن القطب الشمالى فيها مرتفع عن الأفق، فالقوس الظاهرة من مدار الشمس أعظم من الظاهرة من مدارها فى خط الاستواء؛ لأن دورة الفلك فيها ليس مستقيماً، فمكثها فوق الأرض إذا كانت فى البروج الشمالية أكثر من مكثها فوقها فى خط الاستواء، فتسخينها فى خط الاستواء فى هذه الحالة أقل، والمواضع التى تسامت المنقلب

---

(۱) الوهاد: جمع "وَهْدة" وهى الأرض المنخفضة.

الصيفى يكون فى غاية السخونة لقلة تزايد الميل هناك، فتكون الشمس كالواقفة على سمت الرأس، وأنهرهم الصيفية طويلة أيضاً فتزداد السخونة.

البحث الرابع

فى مزاج العنـــــاصر

إذا امتزجت لا تفسد صورها لانحلال المركب فى القرع والأنبيق إليها، ولا يبقى كل واحد منها على صَرَافَةِ كيفيته، لأنا لا نجد فى المركَّب شيئاً من الكيفيات كما فى البسائط، بل يجرى بينها فعل وانفعال، ولا يحصل ذلك إلا عنـــد تصـــغُّر الأجزاء، وليس الكاسر لكيفية كل واحد منها كيفية الآخر لامتناع أن يكون المنكسر كاسراً، بل صورته، فيكون كل واحد منها فاعلاً بصورته منفعلاً بمادته، وحينئـــذ تحصل كيفية متشابهة فى أجزاء المركب متوسطة بين الأضداد وهى المزاج، ولما كانت الكيفيات أربعاً كانت المزاجات مركبة منها، والمزاج إن كان علـــى حَـــاقِّ[١] الوسط فهو المعتدل الحقيقى، ولا وجود له فى الخارج؛ لأن المركب من البســـائط المتساوية فى الكيفيات لا يميل إلى حيز من أحيازها لكون ذلك ترجيحاً بلا مرجح، فيميل كل واحد منها إلى حيزه الطبيعى وإلا لكان المطلوب بالطبع متروكاً بـــالطبع من غير قَاسِرٍ إذ لا عائق هناك يعوقه عنه، وإن لم يكن فهو الخارج عن الاعتدال الحقيقى، فإن توفر عليه من العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط الذى ينبغى له فهوا المعتدل، وإلا فهو الخارج عن الاعتدال، والمعتدل بهذا المعنى – أى الثانى – على ثمانية أقسام؛ لأن الاعتدال النوعى إما بالقياس إلى الخارج، وهو الذى يحصل لنوع من الكائنات بالقياس إلى غيره كمزاج الإنسان بالقياس إلى مزاج الأنواع الأخـــر، وإما بالقياس إلى الداخل، وهو الذى يحصل لأعدل أشخاص أنواع ذلـــك[٢] النـــوع كالمزاج الذى يحصل لأعدل أشخاص الإنسان، وعلى هذا القياس الاعتدال الصنفى بالقياس إلى الخارج والداخل، والشخصى والعضـــوى، ولكـــل واحـــد مـــن هـــذه

---

(١) الحاقُّ: الوسط، يقال: سقط على حَاقِّ رأسه، أى: وسطه. "القاموس".

(٢) فى هذا الموضع من المخطوط لفظة: (الشخص) وحذفها أصح معنىً وتبعاً للسياق.

الاعتدالات عرض، ولعرضه طرفان إفراط وتفريط إذا خرج عنها بطل ذلك المزاج، والخارج عن كل اعتدال ثمانية أقسام أيضاً؛ لأنه إما أن يخرج عن الاعتدال بالكيفية الفاعلة فهو الحار والبارد أو بالكيفية المنفعلة وهو الرطب واليابس، أو بهما وهو الحار الرطب والحار اليابس، والبارد الرطب والبارد اليابس، ولنا فيه نظر؛ لأن الخارج عن الاعتدال لما لم يكن معتبراً بالقياس إلى المعتدل الحقيقى بل إلى المعتدل الذى يوفر عليه من العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط الذى ينبغى له جاز أن يكون خروجه عن الاعتدال بالكيفيتين الفاعلتين معاً أو بالكيفيتين المنفعلتين معاً أو لكل واحد من الكيفيات الأربع، نعم لو كان الاعتبار بالقياس إلى الحقيقى كانت الأقسام لا تزيد على الثمانية المذكورة، فاعلم ذلك.

البحث الخامس

فى سبب تَكَوُّن الجبال والمعادن

الحر الشديد إذا صادف طيناً لزجاً إما دفعةً أو على مرور السنين عقده حجراً مختلف الأجزاء فى الصلابة والرخاوة، فإذا وجدت مياه قوية الجرى أو رياح عظيمة الهبوب انحفرت الرخوة وبقيت الصلبة، وهكذا تفعل السيول والأرياح إلى أن يغور غوراً عظيماً وتبقى الصلبة حجراً شاهقاً، وهو الجبل، وأما المعادن فسببها اختلاط الأبخرة والأدخنة المحتبسة فى الأرض المختلفة فى الكم والكيف على دروب من الاختلاطات، وهى إما متطرقة كالأجساد السبعة التى هى: الذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد والأُسْرُبُ[1] والخارصينى، وإما غير متطرقة، إما لغاية لينها كالزئبق، أو لغاية صلابتها كالياقوت، وهى قد تَنْحَلُّ بالرطوبات كالأجسام الملحية مثل الزاج والنوشادر، وقد لا تنحل كالزرنيخ والكبريت، وتولد الأجساد السبعة من الزئبق والكبريت، فإن كانا صافيين وانطبخ الزئبق بالكبريت انطباخاً تاماً وكان الكبريت مع ذلك صافياً أبيض تولد الفضة[2]، وإن كان أحمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد الذهب وإن وصل إليه قبل استكمال النضج بردٌ عاقد تولد الخارصينى إن كان الزئبق صافياً والكبريت رديئاً. فإن كان فى الكبريت قوة محرقة تولد النحاس، وإن كان الكبريت غير جيد المخالطة مع الزئبق تولد الرصاص، وإن كانا رديئين فإن كان الزئبق متخلخلاً أرضياً والكبريت محترقاً رديئاً تولد الحديد. وإن كانا مع رداءتهما ضعيفى التركيب تولد الأُسْرُبُ.

---

(١) الأُسرُبُ: الآنُكُ، وهو بمد الهمزة: الرصاص الأبيض. انظر "القاموس".

(٢) أى: تولد معدن الفضة.

المقالة الخامسة:

فى النفس الحيوانية والنباتية

وفيها بحثان:

البحث الأول

فى النفس النباتية

وهى كمال أول لجسمٍ طبيعيٍّ آليٍّ من جهة ما يغذو وينمو ويتكمل ويتولد، فالكمال هو الذى به يكمل النوع، واحترزنا بالأول عن الكمالات الثانية كالعلم وسائر الفضائل، وبالطبع عن الكمالات الصناعية كالتشكلات التى للسرير، وبالآلى عن كمالات البسائط العنصرية، والقوى النباتية فعلها لأجل الشخص أو لأجل النوع، والأولى هى الغازية، وهى التى تحيل الغذاء إلى مشابهة المغتذى لتخلف بدل ما يتحلل، والمُنْمِيَة وهى التى تزيد فى أقطار الجسم على التناسب الطبيعى ليبلغ إلى غاية النشوء، وإنما قلنا: يزيد فى أقطار الجسم ليخرج عن الزيادات الصناعية، فإن الصانع إذا أخذ قدراً من المادة فإن زاد فى طوله وعرضه نقص من عمقه وبالعكس، وقولنا: على التناسب الطبيعى احتراز عن الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعى كالوَرَم، وقولنا: إلى أن يبلغ إلى غاية النشوء احتراز عن السِّمَن. الثانية المولدة وهى التى تفصل جزءاً من الغذاء بعد الهضم التام ليصير مبدأ لشخص آخر، والمصورة وهى التى تفيد بعد استحالته فى الرحم الصور والقوى والأعراض الحاصلة للنوع. وفعل الغاذية لا يتم إلا بالجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة، أما الجاذبة فهى فى المعدة وفى الرحم وفى سائر الأعضاء، أما فى المعدة فلأن حركة الغذاء من الفم إليها ليست إرادية، إذ الغذاء لا إرادة له ولا طبيعة؛ لأن

الإنسان لو قلب حتى حصل رأسه على الأرض ورجلاه علـــى الهــواء أمكنـــه أن يزدرد ازدراداً تاماً، فهى قسرية، وليس ذلك دفعاً من الأعلى؛ لأن المَرِّئ والمعدة وقت الحاجة يجذبان الغذاء من الفم عند المضغ من غير إرادة الحيــوان، والمعـــدة تجذب الطعام الموافق بسرعة، فإنه إذا حصل فيها طعام وبعده حلو واستعمل القيء فإن القيء يخرج الحلو فى آخره، وذلك لجذب المعدة إياه إلى قعرها، وأمـــا فـــى الرحم فلأنها إذا كانت قريبة العهد بانقطاع الطمث وخالية عن الفضول يجد الإنسان وقت الجماع بأن إحليله ينجذب إلى داخل[١]، وأما فى سائر الأعضاء فلأنـــه لـــولا وجودها فيه لما اختص كل عضو بغذاء يخصه، وأما الماسكة ففعلها فـــى المعـــدة اقتضاء أن يحتوى المعدة على الغذاء احتواءً تاماً بحيث يماسه من جميع الجوانـــب بحيث لا يكون بينها وبين فرجه، وليس ذلك لامتلاء المعدة؛ فإن الغذاء إذا كان قليلاً والماسكة قوية ولاقته المعدة جاد الهضم، ومتى لم يكن كذلك حصل فـــى الـــبطن قراقر وبطء استمراء، ويدل على وجودها فى المعدة احتواؤها على الغذاء من كـــل جانب بحيث لا يمكن أن يسيل منه شيء إذا شرَّحنا بطنه فى الوقت، وفى الـــرحم كونها منضمة انضماماً شديداً بعد انجذاب المنى إليها بحيث لا يمكـــن أن يـــدخلها طرف الميل، ولأنه لو لم يكن فيها ماسكة نزل المنى لاقتضاء ثقله ذلك، وفى سائر الأعضاء بهذا السبب بعينه، وأما الهاضمة فهى التى تغير الغذاء إلى حيث يصـــير جزءاً من المغتذى بالفعل، ومراتب الهضم أربع:الأولى: فى الفم فإن سطحه متصل بسطح المعدة، فإن الحنطة الممضوغة تفعل فى إنضـــاج الـــدماميل مـــالا تفعلـــه المطبوخة، الثانية: فى المعدة، وهى أن يصير الغذاء شبيهاً بماء الكَشْك[٢] الثخـــين، وينحدر إلى الكبد، والثالثة: فى الكبد، وهى أن يصير الغذاء بحيث يحصـــل منـــه

---

(١) ولذلك قيل إن أفضل أوقات الجماع بعد الطمث عندما تطهر منه المرأة، فربما كـــان لـــذلك السبب. أورد ذلك السيوطى فى "الوشاح فى فوائد النكاح".

(٢)الكَشْك: بفتح فسكون، وهو ماء الشعير، وفى "المصباح": أنه يعمل من الحنطة، وربما مـــن الشعير.

الأخلاط الأربعة، والرابعة: فى العروق، وهى أن يصير الغذاء بحيث يصـــلح لأن يصير جزءاً من المغتذى بالفعل، وللهاضمة فعلان: إحالـــة مـــا جذبتـــه الجاذبـــة وأمسكته الماسكة إلى قوام يتهيأ لأن تجعله الغاذية جزءاً من المغتذى بالفعل التـــام، وتهيئة الفضل لقبول فعل الدافعة بتلطيف الغليظ وتغليظ الدقيق، وأما الدافعة فلأنـــه لولا وجودها لما وجدنا للأمعاء عند التبرز كأنها تنزع عن مواضعها لدفع ما فيهـــا إلى أسفل، وكذلك الأحشاء، وأما المولِّدة فمحلها هو المنى، والمنى فضـــل الهضـــم الرابع عند نضج الغذاء فى العروق وصيرورته مستعداً استعداداً تاماً لأن يصـــير جزءاً من الأعضاء؛ لأن الضعف الحاصل من استفراغ المنى أقوى من الحاصـــل من استفراغ أمثاله من الدم لإيجابه الضعف فى جوهر الأعضاء الأصلية دون الدم، والقوة التى بها تستعد لقبول الحس والحركة الإرادية تسمى القوة الحيوانية مع أنها عديمة الشعور، واحتجوا عليها بأن بقاء ما فى العضـــو المفلـــوج مـــن العناصـــر المتضادة المتمايلة إلى الانفكاك على الاجتماع بقاسرٍ يعين على الامتزاج، وليس هو المزاج وتوابعه المتأخرة عنه، وليس قوة الحس والحركة لانتفائهـــا عـــن العضـــو المفلوج، ولا قوة التغذية وإلا لكان النبات مستعداً لقبول الحس والحركة فهو قـــوة أخرى، وجوابه أن نقول: لا نسلم أنه لو كان قوة التغذية لكان النبات مستعداً لقبول ذلك، فإن يجوز أن تكون غاذية النبات مخالفة بالنوع لغاذية الإنسان.

البحث الثانى

فى النفس الحيوانية

وهى كمال أول لجسم طبيعى آلى من جهة ما يدرك الجزئيـاتِ ويتحـرك بالإرادة، والقوى الحيوانية إما ظاهرة أو باطنة، والظاهرة هى الحواس الخمـس، وهى اللمس والذوق والشم والسمع والبصر، أما اللمس فقوة منبثة فى جميـع جلـد البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغيرهـا مـن الملموسـات وتفرق الاتصال وعوده، وأما الذوق فقوة منبثة فى العصب المفروش علـى جِـرْم اللسان، وإدراكها مشروط باللمس والرطوبة العذبة التى فى الفم ليخالط ما يرد على اللسان ويحصل الإحساس بكيفيته، وأما الشم فقوة مودعة فى زائدتى مقدم الـدماغ شبيهتين بحلمتى الثدى يدرك ما يلاقيها من الروائح، وليس إدراك الرائحـة بـأن يتحلل من الجسم ذى الرائحة شيء ويخالط الهواء ويصل إلى الحاسة وإلا لاستحال أن يتحلل من المسك اليسير ما يحصل منه رائحة منتشرة انتشاراً يمكن أن ينتشـر فى مواضع كثيرة رائحة مثل الأولى، بل لأن الهواء يتكيف بتلك الكيفية ويؤديهـا إلى الحس، وأما السمع فقوة مودعة فى العصب المفروش فى مقعر الصماخ يدرك ما يؤدى إليه الهواء المنضغط بين قارع ومقروع، والصوت القائم بالهواء الواصل إلى الصماخ وهو ظاهر وكذا القائم بالخارج وإلا لما أدركنا جهته، وأمـا البصـر فزعم أصحاب الشعاع أن الإبصار بخروج الشعاع من البصر وملاقاته المُبْصَـر، وهو باطل وإلا لوجب أن نرى بعض ما ليس فى مقابلتنا عند هبوب الرياح لتشوش الشعاع وانتقاله إلى الجهات المختلفة ولانخرقت الأفـلاك عنـد رؤيـة الكواكـب ولتداخلت الأجسام عند رؤية ما فى باطن الزجاج، والتوالى باطلة، ولأن حركتـه حينئذ إما طبيعية أو قسرية أو إرادية، والأول باطل وإلا لكانت إلى جهة واحـدة، وكذا الثانى لأن القسر على خلاف الطبع ولا طبع فلا قسر، وكذا الثالث وإلا لكان

الخارج حيواناً متحركاً فكان الإدراك حاصلاً له لا لنا، وذهــب الشــيخ إلــى أن الإبصار إنما يحصل بعد انطباع صورة المُبْصَر فى الرطوبة الجلدية التى فى العين وتأديها إلى الحس المشترك الذى فى مقدم الدماغ؛ لأن الأقرب يُرَى أعظم والأبعد أصغر، وما ذاك إلا لأن الأقرب يرتسم فى جزء أعظم من الجلدية والأبعـد فـى أصغر وإلا لما اختلف مقداره فى الرؤية عن القرب والبعد، وكيفية ذلك أن المرئى إذا كان على بعد مفروض فإن الخطين الخارجين من البصر الملتقيين على طـرف المرئى يحيطان بزاوية عند المبصر، وترتسم صورة المرئى فيها ثم إذا أبعد عـن ذلك الموضع كان الخطان الخارجان من البصر الملتقيان علـى طرفـى المرئـى يحيطان بزاوية أصغر فترتسم صورة المرئى فيها فيرى أصغر، وأما القوى الباطنة فإما مدركة أو محركة، والمدركة إما مدركة فقط وإما مدركة متصرفة، والمدركـة فقط إما مدركة للصورة وهى الحس المشترك، وإمـا مدركـة للمعـانى الجزئيـة كصداقة زيد وعداوة عمرو، وهى القوة الوهمية أو حافظة لها، وهى التى تحفـظ المعانى، والمدركة المتصرفة هى التى تتصرف فى المدركات المخزونة فى الخيال بالتفصيل والتركيب، بأن تركب صورة إنسان ذى رأسين أو تفصل رأسه عن بدنه حتى يحصل لها صورة إنسان عديم الرأس، وهذه القوة تسمى مفكرة إن استعملتها النفس الناطقة، ومتخيلة إن استعملتها القوة الوهمية، ويدل علـى وجـود الحـس المشترك وجوه، أحدها: أنَّا نحكم على هذا الحلو بأنه هذا الأبيض، والحاكم علـى الشيئين لابد أن يحضرهما، وليس هذا الحكم للنفس الناطقة؛ لأن مـدركاتها كليـة، فهو لقوة أخرى، لا يقال: لو كان الحكم على الشيء يستدعى تصورهما لكان لنا قوة تدرك الكلى والجزئى معاً ضرورة أنا نحكم على هذا الإنسان بأنه إنسان، والتـالى كاذب؛ لأنا نقول: لا نسلم كذبه؛ فإن النفس كما تدرك الكلى تدرك الجزئـى علـى وجه كلى، بأن تدرك مثلاً ماهية الإنسان موصوفة بعوارض كليـة يحصـل مـن مجموعها صورة مطابقة للإنسان الشخصى، وثانيها أنا نرى القطرة النازلة خطـاً مستقيماً، وليس ذلك فى الخارج بالضرورة ولا فى القوة الباصرة؛ لأن البصـر لا

يدرك إلا ما يقابله، فهى فى قوة تسمى الحس المشترك، وثالثها أن النـــائم يشـــاهد صوراً غريبة وليست موجودة فى الخارج وإلا لشاهدها كل من كان سليم الحـــس، ولا فى الحس الظاهر لتعطله بالنوم، بل فى قوة أخرى تشـــاهدها لا علـــى ســـبيل التخيل بل على سبيل المشاهدة، وأما الخيال فهو قوة تتخيل الأشياء وتدركها بعـــد الغيبوبة، وهى مغايرة للحس المشترك؛ لأن الصور المنطبعة فى الحس المشـــترك مشاهدة دون المنطبعة فى الخيال، وأما القوة المتخيلة فمغـــايرة لهمـــا؛ لأن فعلهـــا التركيب والتفصيل، ولا كذلك فعل هاتين القوتين، وأما القوة الوهمية فهـــى التـــى تدرك المعانى الجزئية وتحفظها، ولا كذلك البواقى فهى مغايرة لها، ومحل الحـــس المشترك مقدم البطن الأول من الدماغ، والخيال مؤخره، ومحل الـــوهم والمتخيلـــة البطن الأوسط، والحافظة البطن المؤخر، وإنما علم اختصاص هذه القـــوى بهـــذه المواضع لأن الآفة لو تطرقت إلى أحد هذه المواضع اختل فعل القوة التى نسبناها إليه، وأما المحركة فباعثة أو فاعلة، والباعثة هى الشوقية، وتســـمى شـــهوانية إن كانت حاملة على جذب النافع والضار، وعصبية إن كانت حاملة على دفع المكروه والغلبة، والفاعلة هى التى يصدر عنها تحريك الأعضاء بواسطة تمديد الأعصـــاب وإرخائها، وهى المبدأ القريب للتحريك.

وأما النفس الإنسانية فهى كمال أول لجسم طبيعى آلى من جهة مـــا تفعـــل الأفاعيل الكائنة بالاختيار الفكرى، والاستنباط بالرأى الإنسانى، وتسمى قوة نظرية باعتبار إدراكها للأمور الكلية، وحكمها بنسبة بعضها إلى بعـــض، وقـــوة عمليـــة باعتبار تحريكها البدن، واستنباطها الصناعات المخصوصة بالإنســـان كالفلاحـــة والصناعة، ويحدث منها فى القوة الشوقية هيئات انفعالية كالضحك والبكاء والخجل والحياء، وهى قوة مجردة عن المادة لما مر.

وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده فى هذه الرسالة، ولواهب العقل الحمدُ بـــلا نهاية، والصلاة والسلام على محمد وآله بغير عدد وغاية، ووافق الفراغ من نسخها ليومين مضين من شهر ربيع الأول، وعلَّقه لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى الراجى

عفوه ومغفرته – سنة تسع عشرة وسبعمائة – محمود أبو بكر محمود الحمـــوى – غفر الله له ولوالده ولمن ترحَّم عليه ولسائر المسلمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله أجمعين المهديين العَالمين

قام بالتحقيق

محمد عبد الرحمن الشاغول

مكتب الروضة الشريفة لتحقيق التراث

والأبحاث الشرعية واللغوية والتصحيح والمراجعات

ت: ٥٤٥٩٧٥٠

محمول: ٠١٢٠٣٨١٥٢٠

فهرس المحتويات

مقدمة التحقيق ٣
ترجمة المؤلف ٥
وصف المخطوط ٦
صورة الصفحة الثانية من المخطوط ٦
صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط ٨
المقالة الأولى: فى الأمور العامة ١٠
حصول الامتياز والتعدد فى المعدوم ١٧
العدم المطلق والعدم الإضافى ١٨
البحث الثانى: فى الماهية ١٩
لا تأثير فى الماهية للفاعل ٢٠
استغناء الجزء عن سبب جديد ٢١
التداخل والتباين فى أجزاء الماهية ٢٣
البحث الثالث: في الوحدة والكثرة ٢٧
البحث الرابع: في الوجوب والإمكان والامتناع ٣١
البحث الخامس: فى الحدوث والقدم ٣٥
المقالة الثانية: فى العلل والمعلولات ٣٦
البحث الأول: فى أقسام ما يحتاج إليه الشىء ٣٦
البحث الثانى: فى نقل ما قاله الإمام فى إثبات واجب الوجود ٣٧
البحث الثالث: فى أن المعلول الشخصى لا يجتمع عليه علتان مستقلتان ٤٠
البحث الرابع: فى أن البسيط من غير تعدد الآلات والقوابل والشرائط لا يصدر عنه أمران ... ٤١
البحث الخامس: فى أن البسيط لا يكون فاعلاً وقابلاً معاً لشىء واحد ٤٢
البحث السادس: فى أن القوة الجسمانية لا تقوى على تحريكات غير متناهية ٤٣
المقالة الثالثة: فى أحكام الجواهر والأعراض ٤٤
البحث الأول: فى تحقق ماهية الجوهر والعرض ٤٤
البحث الثانى: فى إثبات الهَيُولَى ٤٦
البحث الثالث: فى إثبات النفس الناطقة ٤٨

البحث الرابع: فى إثبات النفس الفلكية ٥١
البحث الخامس: فى إثبات العقل الموجد للجسم ٥٢
البحث السادس: فى أن كون الجوهر جنساً لما تحته ليس بيقين............................ ٥٣
البحث السابع: فى أقسام العرض.. ٥٤
المقالة الرابعة: فى إثبات الواجب لذاته وصفاته.. ٦٩
المقالة الخامسة: فى أحكام النفس الناطقة ٧٣
القسم الثانى: فى العلم الطبيعى.. ٧٧
المقالة الأولى فى أحكام الجسم وما يتعلق بها... ٧٣
المقالة الثانية: فى مباحث الحركة ٨١
المقالة الثالثة: فى أحكام الأفلاك ٨٨
المقالة الرابعة ٩٤
البحث الأول: فى العناصر.. ٩٤
البحث الثانى: فى الآثار العلوية والسفلية ٩٧
البحث الثالث: فى المساكن وما يتعلق بها ٩٩
البحث الرابع: فى مزاج العناصر ١٠١
البحث الخامس: فى سبب تَكَوُّن الجبال والمعادن ١٠٣
المقالة الخامسة: فى النفس الحيوانية والنباتية... ١٠٤
البحث الأول: فى النفس النباتية ١٠٤
البحث الثانى: فى النفس الحيوانية ١٠٧